

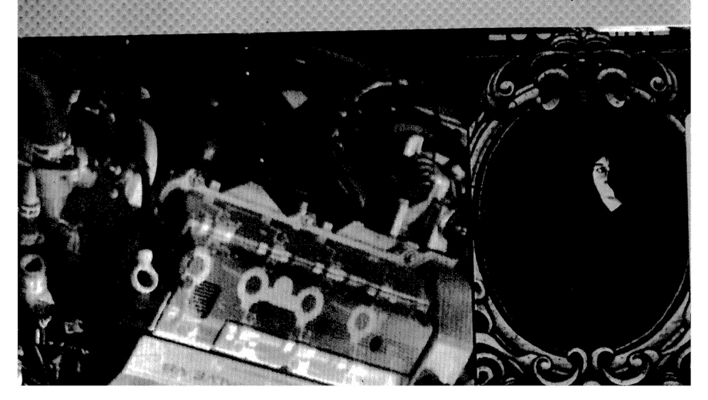
صناعة الغد بين العلم والخرافة

د. فتحى عبد الفتاح

الأعمال الخاصة



الهيئة المصرية العامة للكتاب



إهـــــــداء2006

ورثة الكيميائي/ محمد فاروق الفران

الإسكندرية

صناعة الغد
بين العلم والخرافة

لوحة الغلاف

اسم العمل الفنى: البشر فى عيون الآلة

التقنية: تصوير فوتوغرافى

المقاس: ١٥×٢٤ سم

تم بواسطة الكمبيوتر دمج عدة لقطات فوتغرافية تمثل اللقطة الأولى منظر داخلى لموتور سيارة مشابه للوحة مفاتيح الكمبيوتر، واللقطة الثانية لبرواز قديم، ثم لقطة ثالثة لصورة واحد من البشر وقد وضع مهندس الكمبيوتر خط رأسى وخط أفقى يتوسطان البرواز، وكأنهما يشيران إلى حتف ذلك البشرى ومصيره المحتوم، وتنم نظرته إلى المجهول عن مدى ما يعانيه من آلام تفوق الحد، أما الألوان فقد تعمد وضعها فى قالب يغلب عليه اللون البنى ومشتقاته، مما يشير إلى أن الصورة قديمة، إشارة إلى أن المأمول هو الغد.

محمود الهندى

صناعة الغد
بين العلم والخرافة

د. فتحى عبدالفتاح



مهرجان القراءة للجميع ٢٠٠١

مكتبة الأسـرة

برعاية السيدة سوزان مبارك

(الأعمال الخاصة)

صناعة الغد بين العلم والخرافة

د. فتحى عبدالفتاح

الغـلاف

والإشراف الفنى:

الفنـان : محمود الهندى

المشرف العام :

د . سـمير سرحـان

الجهات المشاركة :

جمعية الرعاية المتكاملة المركزية

وزارة الثقـافـة

وزارة الإعـلام

وزارة التربية والتعليم

وزارة الإدارة المحلية

وزارة الشـباب

التنفيذ : هيئة الكتاب

على سبيل التقديم :

كان الكتاب وسيظل حلم كل راغب فى المعرفة واقتناؤه غاية كل متشوق للثقافة مدرك لأهميتها فى تشكيل الوجدان والروح والفكر، هكذا كان حلم صاحبة فكرة القراءة للجميع ووليدها «مكتبة الأسرة» السيدة سوزان مبارك التى لم تبخل بوقت أو جهد فى سبيل إثراء الحياة الثقافية والاجتماعية لمواطنيها.. جاهدت وقادت حملة تنوير جديدة واستطاعت أن توفر لشباب مصر كتاباً جاداً وبسعر فى متناول الجميع ليشبع نهمه للمعرفة دون عناء مادى وعلى مدى السنوات السبع الماضية نجحت مكتبة الأسرة أن تتربع فى صدارة البيت المصرى بثراء إصداراتها المعرفية المتنوعة فى مختلف فروع المعرفة الإنسانية.. وهناك الآن أكثر من ٢٠٠٠ عنواناً وما يربو على الأربعين مليون نسخة كتاب بين أيادى أفراد الأسرة المصرية أطفالاً وشباباً وشيوخاً تتوجها موسوعة «مصر القديمة» للعالم الأثرى الكبير سليم حسن (١٨ جزء). وتنضم إليها هذا العام موسوعة «قصة الحضارة» فى (٢٠ جزء).. مع السلاسل المعتادة لمكتبة الأسرة لترفع وتوسع من موقع الكتاب فى البيت المصرى تنهل منه الأسرة المصرية زاداً ثقافياً باقياً على مر الزمن وسلاحاً فى عصر المعلومات.

د. سمير سرحان

الفصل الأول

- أيديولوجيا الخرافة
- الثورة العلمية والعقد الاجتماعى
- السماوات المفتوحة
- ثقافة الهامبورجر
- العولمة بين الرياضة والثقافة
- الجينوم والاستنساخ .. بطاقة الغد

خرافة الأيديولوجيا .. وأيديولوجيا الخرافة

يذهب البعض إلى القول بأن العالم المعاصر يشهد ظاهره إنبعاث وإنتشار الخرافة والأساطير مرة أخرى ..

وقد يبدو ذلك غريبا ومثيرا فى عصر تميز بالوتيرة السريعة والغير مسبوقة فى الاكتشافات العلمية والتكنولوجية.

ولعل محاولة تفسير وتبرير هذا التناقض الواضح بين انتشار الخرافة وإنطلاق الثورة العلمية فى نفس الوقت يعود وبشكل أساسى إلى التطورات الدرامية السريعة التى جرت على الساحة العالمية فى السنوات الأخيرة وأدت إلى تهميش الأيديولوجيا، فالأيديولوجيا فى النهاية هى مجموعة منطلقات فكرية شاملة تحدد خطوط وأنماطا للحياة فى جميع المجالات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية وهى غالبا ما تقوم على أسس صارمة ومحددة تزعم لنفسها الأبدية والقدسية.

ولا شك أن الثورة العلمية والتكنولوجية التى مضت إلى أفاق واسعة فى مجالات الاتصال والمعلومات والجينات والهندسة الوراثية هى التى أدت فى نهاية الأمر إلى محاصرة الأيديولوجيات القديمة وتظليل أهميتها وهى التى فتحت الباب واسعا أمام منطلقات جديدة لم تكتشف بعد يختلط فيها العلم والخيال الجامح والرغبة الملتهبة فى اكتشاف المجهول.

الخرافة واكتشاف المجهول

ولا يجب أن ننسى أن اكتشاف المجهول والعجز أحيانا عن تفسير بعض الظواهر وتقديم مبرراتها العلمية كان وما زال هو الأساس الذى انطلقت منه الخرافة والأسطورة.

فالأساطير المصرية واليونانية والرومانية القديمة كانت وراء الكثير من الفلسفات والمعتقدات الفكرية أو الايديولوجية التى حكمت هذه البلدان.

فمن يستطيع أن يفصل بين نظرية «الكا» و«البا» التى خرج بها المصريون القدماء عن الأبدية والروح والجسد وبين منجزات علمية هائلة مثل الأهرام والمعابد وفن التحنيط ثم أيضا نظرية الخلود التى تحولت إلى أيدلوجيا حددت معالم الحياة والحضارة المصرية القديمة.

وهل يمكن الفصل بين الأسطورة اليونانية القديمة والتى لعبت دورا فى تشكيل العقل اليونانى القديم وبين المنجزات الفنية والفكرية التى خرجت بها الحضارة اليونانية؟!

وهل الأساطير والخرافات التى حفلت بها الإلياذة والأوديسا وحروب طرواده بما فى ذلك بطولات أوليسوس الخرافية وإخلاص زوجته بنيلوب النادر وكعب أخيل الضعيف ونبوءات الكسندرا إلهة مدينة طرواده المدمرة؛ بعيدة عن أفكار أرسطو وأفلاطون الذى صور فى كتابه جمهورية أفلاطون نموذجا أيديولوجيا للمدينة الفاضلة حيث تسود قيم العدالة والخير والنبل والابتكار.

وهل يمكن أن نفهم بنود القانون الرومانى القديم والذى ما زال حتى الآن يشار إليه ويؤخذ عنه بعض القواعد المنظمة للعلاقات بين الفرد والمجتمع والدولة أو حتى فى العلاقات الدولية ما لم نتعرف على هذا الكم الهائل من الأساطير والخرافات التى تشابكت حول ألهة الرومان القدماء وعلاقاتهم بينهم وبين بعضهم وبينهم وبين البشر الذين يسكنون على الأرض.

والأساطير هى فى حقيقتها مجموعة من الخرافات، ولكنها خرافات كانت لقرون طويلة حقائق يؤمن بهاالناس وكان لها فى عقلية المصريين القدماء والاغريق والرومان ما للعقائد والحقائق من قيمة وهى بهذه الصفة كانت ملهمة للكثيرين الذين أقاموا عليها تنظيمات وأعمال كثيرة ما زالت باقية وتحظى بالاحترام والتقدير ليس فقط فى مجال الفن والشعر والأدب بل وفى مجال الفلسفة والفكر..

فالإنسانية جمحت دائما إلى الرغبة والحاجة إلى معرفة علة الكائنات والأشياء فتحت أنظارها من العجائب ما لا قبل لها بتحرى أسبابه وعلله فهى تلجأ بداية إلى العقل والمنطق الواضح والمتاح لها ولكن إذا لم يكن ذلك كفيلا بالتفسير الكاف أو المقنع فهى تلجأ إلى الخيال.

لقد انطبق ذلك على الحضارات القديمة كما ينطبق على الحضارة المعاصرة، إنطبق على الشعوب فى مرحلة طفولتها كما ينطبق وبشكل أكبر فى مرحلة نضجها.

فمن الذى يستطيع أن يزعم رغم كل التطورات والاكتشافات العلمية أنه قد كشف القناع أخيرا عنه كل أسرار الطبيعة والكون، وهل نستطيع القول بأننا نتطور الآن فى ظل أضواء ساطعة ألا يوجد فى العالم حتى الآن عدد لا آخر له من الأركان المظلمة.

وتتيح دراسة الأساطير والخرافات التعرف على كثير من الحقائق العلمية التى ارتبطت بها فى الماضى والحاضر وإذا لم نرى فى هذه الأساطير سوى ضروب من الشطحات الذهنية الفجة والمعتقدات الخرافية التى لا تستحق فإننا نكون بذلك قد تجاهلنا التداخل التاريخى والضرورى الذى جرى ويجرى بين العلم والأسطورة بين المنطق والخرافة.

لقد كان للأسطورة والخرافة دائما سحرها الخاص النابع من عالمها الحافل بالخوارق والأعاجيب.. حيث تتلاشى خطوط الواقع القائم ولكن وفى نفس

الوقت خلق واقع أخر له وجود تدب فى الجمادات أرواحا وللقيم والأحلام أجسادا..

لذلك كان وسيظل للأسطورة والخرافة أثر باق على الفن والأدب والفكر ليس فى العالم القديم فقط بل وفى عالمنا المعاصر بشكل أخص.

ولقد رأينا تداخلا يكاد يصل إلى درجة التلاحم بين الأسطورة والخرافة من ناحية وبين الإنجازات المادية والعلمية من ناحية أخرى لذلك فليس من الصعب أن نكتشف أن الكثير من الأيديولوجيات والفلسفات التى تزعم لنفسها أسسا مادية وفكرية هى فى الواقع إمتدادا لبعض الأساطير أو حتى الخرافات التى شاعت فى أزمنة مختلفة.

وهل يمكن أن نفصل بين أيديولوجية قائمة على التفوق الجنسى والعنصرى مثل النازية وبين أساسها الأسطورى القائم على خرافة البطل الآرى سيجفريد الذى قتل التنين وشرب من دمه فاكتسب صفات الخلود والتفوق والسيادة على الأرض عند الشعوب الجرمانية.

والأمر ينطبق تماما على الأيديولوجية الفاشية التى قامت على أساس احياء للماضى وبعث لأشباحه الممثلة فى الإمبراطورية الرومانية بكل أساطيرها ومصادر قوتها الخرافية.

الخرافة والأيديولوجيا

كذلك قامت الكثير من الإبداعات الأدبية والفلسفية والفنية الرائعة على أرضية الأساطير والخرافة ولقد كان ذلك واضحا بشكل بارز فى عصر النهضة الأوروبية بالذات عصر سقوط النظام الكنيسى القديم (النظام الدولى القديم) فى ذلك الوقت ومحاولة اكتشاف العالم مرة أخرى بعيدا عن مقولات البابا والأب أوغسطين؛ ففى تلك الفترة خرجت أسطورة د. فاوست العالم الذى يمتلئ شبقا

إلى المعرفة والاكتشاف حين أبرم عقدا مع الشيطان ميفوستفلس كتبه بدمه لكى يعرف أسرار الحياة فى فترة محددة ثم يقبض الشيطان روحه بعد ذلك.

كذلك فإن غالبية أعمال شكسبير الخالدة هى فى جوهرها حواديت وأساطير شعبية امتزجت بالخرافة وتحولت على يد الشاعر الكبير إلى قمم فى الإبداع الفنى والأدبى.

والكوميديا الإلهية وجحيم الشاعر الإيطالى القديم دانتى قامت على نفس الأسطورة التى أبدعها من قبل الشاعر اليونانى القديم أرسطوفان عن العالم السفلى كذلك الفردوس المفقود للشاعر الإنجليزى ميلتون.

بل أننا نرى فى كثير من الإبداعات الأدبية والفكرية المعاصرة لأندريه جيد وجان بول سارتر والبير كامى وطه حسين موضوعات تتناول بعض الأساطير والخرافات فى محاولة لتقديم مجموعة من القيم والأفكار الجديدة تأكيدا لبعض الايديولوجيات أو نفيا لها وهجوما عليها.

بل إنه يمكن الزعم والفرض بأن الإيديولوجيا الاشتراكية نفسها انبعث من عالم الأسطورة فتوماس مور الكاتب والراهب الانجليزى يستوحى «اليوتوبيا» التى كتبها عن العالم المثالى من مجموعة الأساطير والخرافات التى حفلت بها الآداب القديمة.

فاليوتوبيا تتحدث عن عالم يسوده العدل والاخاء الإنسانى وتخلق مجتمعا ليس فيه ظلم أو وجور أو طغيان؛ وتتساوى فيها حقوق وواجبات كل المواطنين بصيغة حرفية حيث يتوافر المبدأ القائل بأنه يؤخذ من كل على حسب طاقته ويعطى لكل على حسب إحتياجاته.

لقد كانت يوتوبيا توماس(مور) هى المنبع الرئيسى المتدفق لكل الأفكار والنظريات الاشتراكية التى خرجت بعد ذلك وأطلق عليها الاشتراكية الطوباوية (نسبة إلى اليوتوبيا) وكانت بمثابة الإلهام لأفكار سان سيمون ومجموعات الفابيين الذين أسسوا فيما بعد حزب العمال البريطانى، ثم بعد ذلك كارل

ماركس نفسه الذى خرج بنظريته عن الاشتراكية العلمية كإمتداد وتطوير لفكر الاشتراكية الطوباوية التى خرج بها توماس مور.

بل إن ماركس نفسه يصف مدينة توماس مور المثالية بأنها أسطورة تتجاوز قدرة العقل والحلم النبيل لكى يصبح تحقيقها أمرا (من) الخيال الجامح إلى درجة الخرافة.

وربما لم يدرك كارل ماركس أن نظرياته التى حاول فيها أن يكون واقعيا ومنطقيا حتى يكون قابلا للتحقيق قد تحولت هى الأخرى إلى شكل من أشكال الأسطورة التى يصعب تحقيقها وتطبيقها.

وسنجد هذا التداخل الواضح بين الخيال والخرافة من ناحية وبين عدد من النظريات العلمية من ناحية أخرى فى أعمال مفكرين كبار من أمثال هيجل وفرويد وإنجلز بل وماركس نفسه فلقد اعتمدوا فى الكثير من كتاباتهم ونظرياتهم على بعض الأساطير والخرافات الشائعة وتفسيرها فى إطار منطقى يعتمد على العقل والديالكتيك.

ففى نظرية الوجود عند هيجل يصبح الفكر عملية إنتاجية واقعية لا تعبر عن نفسها فى اللغة فحسب بل فى تغيير وصنع الأحداث أيضا فى خلق الثقافة الروحية والتجسيد المادى لها، فالمدن بمنازلها وصروحها فكر متجسد فى الحجر، والآلات فكر متجسد فى المعدن حتى الأسطورة والخرافة فكر يتجسد فى المنهج.

أما فرويد وشطحاته العلمية والخرافية فى نفس الوقت فى كتابه تفسير الأحلام فهو يقدم من خلال «الليبيد» أو العقل الباطن عالما غريبا مثيرا تتداخل فيه الأسطورة والخرافة والمنطق.

ويقول الفيلسوف والمفكر البريطانى الكبير برتراند راسل فى كتابه «العلم والدين» إن الخرافة ليست سوى تعبير عن رغبة دفينة فى المعرفة تستخدم أساليبها ووسائلها الخاصة.

الثورة العلمية والخرافة

أما اليوم وفى السنوات الأخيرة التى نودع فيها القرن العشرين الذى يعتبر قرن الاكتشافات والثورة العلمية ونستقبل بداية الألف الثالثة بعد الميلاد فإنه يجرى تداخل خطير وقوى بين الخرافة والفكر ويجرى ذلك فى عدة إتجاهات.

* فالثورة العلمية والتكنولوجية بوتيرتها السريعة والغير مسبوقة تغير الكثير من أوراق الماضى ومسلماته وتجرى مياه كثيرة وجديدة فى نهر المعرفة تسقط معها أيديولوجيات وأفكار كانت قد اكتسبت طوال أكثر من مائة عام هيمنة وسيطرة على المناخ الفكرى والسياسى.

ولأول مرة فى التاريخ يسبق الواقع ومعطياته الجديدة كل النظريات والايدولوجيات السابقة وتتفتح بذلك آفاق واسعة رحبة لاكتشافات جديدة بلا حدود تتداخل فيها الحقيقة والخيال وأساطير وخرافات الماضى بمعطيات المستقبل وأعاجيبه.

ثم هناك السيل المتدفق من كتابات الخيال العلمى وهو فى حد ذاته خلط بين الخرافة والعلم ففى روايات (ج.هـ. ويلز) مثل آلة الزمن وحرب الكواكب يمتزج العلم والخرافة والحلم بالواقع ليقدما صورة فريدة لا تعرف فيها بالضبط حدود الواقع والخيال كذلك الأمر بالنسبة لرؤى جول فيرن حول أعماق المحيطات والعالم الغريب القائم فى تلك الأعماق والذى يعيد إلى الأذهان أسطورة قارة إطلانطا التى اختفت وخرافات جنيات البحر الذى تحدث عنها هوميروس فى الأوديسا.

والأمر الغريب والذى يبدو مجبرا فى بعض الأحيان أن كثيرا من شطحات الخيال العلمى والخرافات التى إمتلأت بها هذه الروايات قد تحقق الكثير منها، فآله الزمن التى تسافر إلى المستقبل والتى صاغها ويلز فى بداية هذا القرن والتى انطلق بها حتى نهاية الخمسينات تصور حروبا ضارية وعالمية واستخدمت فيها أسلحة ذرية فتاكة تسببت فى كثير من الدمار والخراب وهو الأمر الذى تحقق جزء كبير منه بعد ذلك.

كما أن حرب الكواكب لم تعد مجرد خرافة أو خيال جامح بعد أن نزل الإنسان على القمر وتطورت صناعة الصواريخ والأقمار الصناعية وأمكن الوصول إلى سرعة الصوت والاقتراب من سرعة الضوء بل إن استحضار الماضى بشخوصه وأحداثه مثلما صور ويلز فى إحدى رواياته لم يعد مجرد عمل حول استحضار الأشباح والأرواح بل إن الدراسات العلمية الحديثة تؤكد انه مع الإنطلاق إلى الفضاء الخارجى وبعد تجاوز الغلاف الجوى الذى يحيط بالقشرة الأرضية فلقد أصبحت هناك إمكانية عملية حقيقية لتحقيق ذلك.

أيضا وبعد سقوط عدد من الأفكار والإيديولوجيات والنظريات القديمة التى لم تعد قادرة على تفسير الواقع الجديد فإن هناك محاولات كثيرة للبحث عن أسس جديدة للمعرفة والتفسير، ولعل أخطر هذه المحاولات والتى تحاول أن تتبلور فى نظرية متكاملة هى الحديث عن صراع الثقافات بما فى ذلك القول بضرورة سيادة نمط ثقافى أو حضارى معين.

إن هذه الفكرية التى أصبحت موضة لبعض كتاب الغرب وأحيانا ما ينزلق إليه البعض من كتاب الثقافات الأخرى تقوم فى واقع الأمر على أساس تقسيم العالم إلى مجموعات ثقافية وحضارية متصارعة فهى تعتقد أن لكل ثقافة تاريخها وتراثها وعقائدها وأساطيرها والتى شكلت نمطا محدودا تداخلت فيه كل هذه العوامل.

ولعل أبرز هؤلاء هم صموئيل هنتجتون الكاتب الأمريكى الذى قسم العالم المعاصر إلى سبع مناطق حضارية لكل منها بنيانها القيمى المختلف والمتصارع مع الاخر وهذه المناطق الحضارية وفقا لنظرية هنتجتون هى مجموعة الحضارة المسيحية اليهودية والحضارة البوذية (اليابان) والكونفوشيوسية (الصين) والهندوكية (الهند) والإسلامية (العرب) والسلافية (روسيا) والأنكا ثقافة الهنود الحمر بأمريكا اللتينية.

إن هنتجتون ومن هم على شاكلته يرفضون وحدة التطور الحضارى

والثقافى للإنسانية ويصرون بأسباب عرقية وعنصرية على ضرورة صراع الثقافات وليس تكاملها سعيا لسيادة النمط الثقافى الغربى.

وهذه النظرية فى حد ذاتها تقدم تجسيدا عمليا معاصرا لما يمكن أن نسميه بأيديولوجيا الخرافة.

وهى تكرار لأنماط أيديولوجية من هذا النوع فلقد كانت الفاشية تعتمد على خرافة إحياء الإمبراطورية الرومانية القديمة كما أن النازية كانت حلما مزعجا بأسطورة سيجفريد البطل الآرى الذى استطاع أن يقتل التنين ويمتلك أسرار الحياة منذ آلاف السنين وكذلك الصهيونية التى جعلت من مجموعة الخرافات والأساطير التاريخية مشروعا قومياً

تماما مثلما تفكر حاليا جماعات الحقيقة المطلقة فى اليابان وميلشيات متشجان فى الولايات المتحدة وجماعات الاسكنهيد ذوى الرؤوس الحليقة والنازيون الجدد والتكفير والهجرة فى مصر والجزائر.

إننا لا نكون قد تجاوزنا الحقيقة إذا قلنا إن مثل هذه الأفكار والأيديولوجيات هى فى الحقيقة تتويج بالمعنى الحرفى لأيديولوجيا الخرافة.

الثورة العلمية والعقد الاجتماعى الجديد

التطور العلمى والتكنولوجى الذى يمضى وبوتيرة غير مسبوقة ويفتح أفاقا جديدة ورحبة أمام العلم والإنسان؛ بدأ يطرح ومن ناحية أخرى إشكاليات جديدة وأحيانا مثيرة فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بل والأخلاقية.

فهناك التدخل العنيف والخشن فى حريات الإنسان وخصوصياته. بل هناك التدخل فى حريات الوطن نفسه ومفهوم الدولة القومية وحدودها فى عصر تتداخل فيه المصالح وتنفتح فيه الحدود وتنهد فيه السدود وتصبح شطآن المعرفة والقدرة بلا آفاق.

ومن الطبيعى أن تخرج تساؤلات كثيرة ومشروعة، وإن كان الكثير منها لا يلقى حتى الآن إجابات حاسمة؛ حول أثر التكنولوجيا المعاصرة على العقد الاجتماعى الذى كان قد تصور البعض أنه مستقر وثابت خاصة فيما يتعلق بالوطن والمواطن.

لقد كانت، وما زالت حتى الآن؛ الحقوق الخاصة باحترام خصوصيات الإنسان أحد المكاسب المميزة للحضارة الإنسانية؛ وهناك ترسانة قوية من القوانين المدنية التى وضعت وفصلت لتحمى هذه الخصوصية ولتجعل التداخل فيها أحيانا أحد الجرائم الكبرى.

ولكن التطور العلمى والتكنولوجى بدأ يمزق ويعنف هذه الخصوصية ويظلل الكثير من القوانين التى كانت تعتبر وحتى وقت قريب أسس مقدسة.

ونظرة على بعض هذه المنجزات العلمية تعطى أمثلة كثيرة على ذلك.

فالمسجلات التى أصبح بعضها فى حجم صغير للغاية (بعضها فى حجم حبة القمح) وأجهزة التليفون المتنقل الذى يستطيع وبإريال صغير أن يلتقط وعلى مدى مئات الكيلومترات كل المحادثات الدائرة..

وأيضا تلك الأجهزة والدوائر التليفزيونية المغلقة التى توجد داخل المحلات العامة وعلى الكثير من الطرق؛ والتى يشاهد من خلالها المختصون الزوار ويرقبون تحركاتهم فى تلك المحلات أو الأخطاء التى ترتكب على الطريق.

ومنذ أعوام استطاع أحد الهواة أن يسجل محادثة تليفونية عاطفية للغاية بين فتاة ورجل؛ وتبين من الحوار أن الفتاة هى نفسها الليدى ديانا سبنسر زوجة ولى عهد انجلترا وملكها المقبل شارلى وقامت صحيفة «صن» الانجليزية بالإعلان عن استعدادها لأن يسمع من يريد هذا الشريط الذى جرى فى إحدى الليالى الباردة؛ وذلك على خط خاص مقابل ١١ جنيها استرلينيا.

وقد أدت تداعيات الحادث إلى إعلان الانفصال بين ديانا وشارلى ثم إلى موت ديانا نفسها فى حادث مأساوى.

ولكن التداعيات الأخطر لم تنته بعد.

والقضية المطروحة أنه وفقا للقوانين البريطانية الصادرة سنة ١٩٤٩ فإن تسجيل أى مكالمات تليفونية أمر محظور ويعاقب من يقوم بذلك بالسجن لمدة سنتين مع غرامة تبلغ آلاف الجنيهات.

ولكن أحدا لم يقم الدعوى ضد هذا الهاوى الذى قام بالتسجيل ولسبب بسيط هو أن أجهزة التصنت والاستماع والتسجيل والتداخل موجودة وبكثرة فى المحلات العامة البريطانية وتباع بأقل من ١٠٠ جنيه استرلينى لمن يريد؛

وهناك أجيال متلاحقة ومتطورة منها مطروحة فى الأسواق العالمية تمكن لأى إنسان الدخول فى أى محادثات تليفونية والاستماع إليها وبدون إذن قانونى أو رسمى.

وبالتأكيد فإنه من حق الأميرة أو غيرها ممن سيتعرض لانتهاك حياته الخاصة أن يرفع قضية ضد الهاوى الذى قام بتسجيل المكالمات الخاصة؛ وبالتأكيد أيضا فإنه من حق هذا الهاوى أن يردد وببساطة أنه اشترى جهازا مطروحا فى الأسواق وأنه استخدم حقه فى الانتفاع به.

والأمر فى الواقع أهم وأخطر بكثير من أن يكون مجرد نزاع قضائى قد تحتار المحاكم البريطانية نفسها فى إيجاد حل له؛ ولكنه يطرح وبوضوح تساؤلات جديدة لا بد وأن تثار حول صيغة ومفهوم الحريات الخاصة والعامة فى المجتمعات المعاصرة وخاصة فى ظل منجزات تلك الثورة العلمية والتكنولوجية وخاصة فى مجال الاتصالات.

الواقع .. والفانتازيا

وهناك مثل آخر وواضح بدأ يفرض نفسه ويعكف عدد كبير من علماء الاجتماع والسياسة والقانون على دراسته فى محاولة للوصول إلى أبعاده الحقيقية والتى لم تتبلور بعد.

فمع التطورات العلمية المتلاحقة فى مجال الاتصال والأقمار الصناعية أصبح ممكنا لمن يمتلك هوائى خاص للتليفزيون «الدش أو الطبق» أن يستقبل ما شاء من محطات الإرسال التليفزيونية التى تبث برامجها فى كافة أنحاء المعمورة؛ بل إنه يطرح الآن فى الأسواق وبشكل محدد أجهزة صغيرة تلحق بالتليفزيون العادى وتستطيع أن تقدم أكثر من ٥٠٠ قناة تليفزيونية متنوعة؛ بل وأيضا تتيح الإمكانية لرصد حركة من تريده بالصوت والصورة على مدى ومجال معين.

وأصبح واردا مع التطور العلمى فى هذا المجال أن يستطيع أى فلاح مصرى فى قرية نائية فى الصعيد أو أى صياد يمنى أو حتى أى راع على الجبال والأودية العربية شرقا وغربا أن يرى بالصوت والصورة المجسدة كل ما يجرى فى عالم اليوم من أحداث بما فيها الصالح والطالح؛ وأن يشاهد ويرى وينتقى لنفسه ما يشاء من برامج بكل إيجابياتها وأيضا بكل موبقاتها دون أن يستطيع أحد أن يحجب أو يراقب.

ثم هناك فى آخر صيحة فى عالم الكمبيوتر، وهو ذلك الكمبيوتر الصغير الذى يطرح الأسواق العالمية بأسعار فى متناول الكثيرين (بين اثنين إلى خمسة آلاف جنيه) علما بأن ثمنه منذ عشر سنوات كان يكلف أكثر من ٤ مليون دولار؛ وهذا الكمبيوتر يستطيع أن يقرأ ويترجم كل اللغات وكثير من الشفرات؛ كما يقدم تحليلات دقيقة جدا عن أى صورة أو صوت مسجل بحيث يمكن وضع ملفات خاصة عن الشخصيات التى يريدها الإنسان.

وبعض الدول تستخدم حاليا هذا النوع من الكمبيوتر لجمع أكبر قدر من المعلومات التفصيلية عن المواطنين لتسهيل جمع الضرائب ومواجهة الجرائم وتنظيم المرور، وليس هناك ما يمنع أيضا من استخدام الأسرار الخاصة والشخصية؛ كما أن كثيرا من الشركات الكبرى وخاصة الشركات القابضة متعددة الجنسيات تستخدم هذا الكمبيوتر لمعرفة كل شىء عن العاملين فيها أو الذين يتقدمون بطلبات للالتحاق بالعمل كما يستطيع هذا الكمبيوتر من خلال الكروت الممغنطة التى يستخدمها الكثيرون لدخول النوادى والبنوك أو للاستخدام الخاص؛ أن يقدم الكثير من المعلومات الخاصة للغاية عن حاملى هذه الكروت.

والأمثلة أكثر وأخطر من أن تحصى وخاصة وقد أمكن للعلم أن يحقق فى السنوات الأخيرة الكثير مما كان يعد وإلى حد قريب من أدبيات الخيال العلمى، حتى أن رابطة كتاب الخيال العلمى فى الولايات المتحدة قد أعلنوا فى

مؤتمرهم الأخير أن وقائع الثورة العلمية والتكنولوجية بوتيرتها السريعة والمتلاحقة قد تجاوزت فى بعض الأحيان الكثير مما كان يعد فانتازيا وحتى وقت قريب.

نقمة أم نعمة ؟

ومن الواضح أن الثورة العلمية والتكنولوجية المتلاحقة قد أصبحت تمثل عاملا مهما؛ إن لم يكن الأهم؛ فى إعادة صياغة وتشكيل العالم المعاصر سياسيا واقتصاديا واجتماعيا؛ وبالتالى ثقافيا وفكريا.. إلا أن الخلاف الحقيقى يدور حول تقييم طبيعة هذه الثورة وآثارها..

وهل هى نقمة أم نعمة؟!

وهل يمكن أن تقدم ومن الناحية الموضوعية حلولا للمعوقات التى ما زالت قائمة فى العالم المعاصر؛ أم أنها فى واقع الأمر يمكن أن تكون سلاحاً سلاح لتعميق هذه المعوقات.

فهناك الاتجاه الذى يحذر من النتائج السلبية العميقة التى يمكن أن تفرزها هذه الثورة وخاصة أنها ما زالت فى الأساس حكرا على بعض دول الشمال الغنى، وتهيىء له فرصة مثالية لاستخدامها كسلاح لزيادة سطوته وهيمنته سياسيا واقتصاديا وثقافيا.

وتصل هذه النظرة المتشائمة فى تقييم دور الثورة العلمية والتكنولوجية إلى القول بأن العالم الثالث أو الجنوب الفقير يمكن أن يتحول بالفعل إلى ساحة واسعة كحقل تجارب للدول المالكة والقادرة على تملك ناصية هذه الثورة.

فى حين يرى البعض الآخر وبدون إغراق فى التفاؤل؛ أن جوهر الثورة العلمية والتكنولوجية المعاصرة هو جوهر إنسانى وديمقراطى؛ ويربطون بين الإزهار العلمى غير المسبوق فى مجالات الاتصال والمعلومات والهندسة

الوراثية وبين إزدهار الإتجاهات الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان باعتبارها الوجه الآخر للعملة.

فتلك الثورة فى النهاية ذات مضمون عالمى أوسع وأشمل ولا يمكن حصرها فقط فى المفهوم الضيق القديم الذى كان يحكم تطوير وسائل الانتاج؛ إذ أنها لا بد وأن يكون لها إنعكاسها الواضح والشامل على القوى المنتجة والمستهلكة على حد سواء؛ كما أنها بشقيها العلمى والإنسانى غير قابلة للتجزئة الجغرافية شمالا وجنوبا..

فكيف يمكن أن نتصور أن التطور الهائل فى مجال الاتصال والمعلومات يمكن تحديده فى أطر جغرافية ضيقة تنحصر الاستفادة منه شمال البحر المتوسط؟!

والطابع الجماعى والاجتماعى لثورة العلم والتكنولوجيا تحول العالم إلى مدينة صغيرة ومترابطة وتساعد على تشكيل رأى عام إنسانى قوى.

ولا شك أننا بإزاء إنقلاب يكاد أن يكون شاملا فى مفاهيم وقيم كثيرة تجىء بها وتفرضها ثورة العلم والتكنولوجيا حتى قبل أن يصوغها المفكرون والفلاسفة.

ومن الواضح أن هذه الثورة تغير كثيرا من أوراق الماضى ومقولاته وتفرض واقعا جديدا لم يستقر بعد لأنه ما زال فى حالة الفوران البركانى، ولكنه فى كل الأحوال أصبح يمس الكثير من المسلمات التى كانت راسخة وحتى عهد قريب.

ويتجه كثير من علماء الإجتماع إلى القول بأن هذه الثورة العلمية هى التى ساعدت وعملت على تهميش الكثير من الأيديولوجيات والأفكار التى كانت وحتى عهد قريب ينظر إليها على أنها تمثل مجموعة من المعتقدات والقيم الراسخة.

والأمر لا يتعلق فقط بمجموعة التغيرات السياسية الدرامية التى جرت وما زالت تجرى فى عالم اليوم مثل إنهيار الاتحاد السوفيتى واختفاء حلف وارسو وبدون حروب.

أو حتى التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التى تتجه نحو التجمعات الاقتصادية الكبيرة من ناحية وظاهرة التفتت القومى وزيادة وتيرة الصراعات العرقية والدينية والمذهبية.

ولكن التغيرات التى تجرى فى الأعماق هى الأخطر والأهم.

إن مفاهيم كثيرة كانت تبدو مستقرة فى العرف الدولى والعقد الاجتماعى قد بدأت تخلى مكانها بالفعل لمفاهيم أخرى جديدة لم تستقر بعد.

وأصبح من الصعب فى بعض الأحيان أن يفرق الإنسان بين مفهوم الاستقلال وحدوده ومواصفاته ومفهوم الاعتماد المتبادل وأبعاده وضروراته؛ كذلك يجرى أكثر وأكثر تدويل وتعميم دولى للمشاكل القومية وحتى الصراعات العرقية.

ومن الممكن؛ بل إنه من المتوقع؛ أن ينتج عن كل هذا تغيرات جذرية فى الأبنية القومية والعلاقات القائمة بين الخاص والعام؛ الفرد والمجتمع؛ الدولة والعقد الاجتماعى؛ القومية والدولية والكونية .. وفى كل الأحوال فمن المؤكد أن التطور العلمى والتكنولوجى يصوغ نظريات ومنطلقات جديدة وغير مسبوقة تتواكب وتتمشى مع التطورات التى تجرى..

ولعلها المرة الأولى فى التاريخ البشرى التى ينساب فيها الواقع ويتدفق إلى آفاق تتجاوز وبكثير كل المنطلقات النظرية والفكرية القائمة.

ولعلها المرة الأولى فى التاريخ البشرى التى يثور فيها طوفان هائل من العلوم والمعرفة المجددة التى تغير الكثير من أوراق الماضى والتراث البشرى وتطرح قيما ومفاهيما قد تكون صادمة ومقلقة حتى الآن.

السماوات المفتوحة

هل يمكن أن نطلق النيران على الأقمار الصناعية؟

سؤال بدا غريبا ومثيرا ومدهشا، ولكنه طرح بالفعل فى إحدى الندوات المتميزة التى عقدت فى القاهرة لمناقشة العرب وعصر المعلومات..

ضمت الندوة نخبة متنوعة من المثقفين والمفكرين العرب؛ ولا أقصد هنا بالتنوع مجرد الاختلاف فى الرأى أو الإنتماء إلى مدارس سياسية ومناهج فكرية مختلفة؛ ولكن وفوق ذلك موقع المشاركين أنفسهم واقترابهم أو ابتعادهم عن السلطة والحكم..

فقد كان هناك البعض من الوزراء والمدراء المسؤولين عن السياسة الإعلامية والثقافية فى بلادهم مثل وزيرة الإعلام السابقة فى الأردن ووكيلة الإعلام والثقافة فى اليمن وعدد آخر من المسؤولين عن السياسات الإعلامية فى الوطن العربى..

كما كان هناك مثقفون من منازلهم؛ أقصد هذا النوع من المثقفين الذين عاشوا طيورا سابحة فى الفضاء الثقافى والفكرى يغردون ما شاء لهم التغريد بعيدا عن أقفاص السلطة وأعشاشها منهم راجى عنايت ود. نبيل على وكاتب هذه السطور وغيرهم..

هذه السطور وغيرهم..

إننى بالطبع لست بصدد وعرض هذه الندوة ومادار فيها فهناك توصية أجمع عليها الفرقاء المشاركون بضرورة نشرها فى كتاب؛ وأحسب أنه يمثل أضافة هامة فى تلك القضية التى أصبحت؛ أو من المفترض أن تصبح على رأس الأولويات المطروحة على العقل العربى.

فنحن نعيش فى ظل ثورة حقيقية متصلة فى مجالات العلوم والتكنولوجيا وخاصة فى مجال الاتصالات والمعلومات؛ وهى ثورة تطوى الكثير من أوراق الماضى ومقولاته وتطرح تحديات وإشكاليات جديدة تماما لها أبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية..

وفى عصر السماوات المفتوحة؛ الدش والانترنيت والفاكس وماقد يستجد من تدفق المعلومات، يتضح المأزق العربى فى القصور المعيب فى التواكب مع هذه الثورة والمساهمة فيها بل وإشاعة الخوف والتوجس منها..

فالبعض يتحدث عما يحمله عصر السماوات المفتوحة بين مخاطر الغزو الثقافى الذى يأتى عبر الفضائيات ويطرح صوراً وقيما لاتتمشى مع الواقع العربى، والبعض يحذر من قفزة إلى المجهول وحين يستطيع أى فلاح مصرى فى صعيد مصر أو أى راع فى الهضاب أو الأودية اليمنية أن يلتقط بالصوت والصورة من خلال هذه السماوات المفتوحة أشكالا وألوانا مختلفة ومتباينة تقدم له أنماطا جديدة من الحياة الملونة والمتحركة أمامه..

وأفكار وتحفظات أخرى كثيرة تتستر وراء الخصوصية والهوية؛ وترفع مطالب تكاد تصل إلى المطالبة بالخطر والمنع والتوجيه... أى إطلاق المدافع ضد الأقمار الصناعية وسماواتها المفتوحة..

ونسى هؤلاء صعوبة الخطر والمنع أصلا مع هذه الثورة الجارفة؛ فلقد عرفنا ومارسنا منع وحجب الصحف أو الموضوعات الساخنة؛ ولا يحتاج الأمر

سوى رقيب واضح أو مستتر يعطى توجيهاته بالنشر أو بالحظر كما عرفنا ومارسنا التشويش على الإذاعات وحجب أى صوت مختلف أو معارض أو حتى محايد..

ولكن من يملك القدرة حقا على ضرب أو نسف الأقمار الصناعية القادرة على بث الصوت والصورة من أى مكان وإلى كل مكان. لقد خرج عفريت السماوات المفتوحة من القمقم ولا سبيل أبدا إلى إعادته أو تحجيمه.

وإذا كان هذا صحيحاً؛ وهو صحيح بالفعل؛ فإن الأمر يستوجب منظورا ومفاهيم أخرى، حتى ولو نظرنا إليها من زاوية السلطات القائمة ومصالحها، وتجاهل هذا الواقع المتجدد والمتطور لن يكون سوى حكما بالانعزال والانهيار ودفنا للرؤوس فى الرمال..

وهناك بعض التجارب الجميلة والموحية، حتى فى إطار بعض الفضائيات العربية التى استطاعت أن تلعب دورا فى فك الحصار حول العقل العربى وجذب ملايين المشاهدين فى برامج جيدة الصنع مفتوحة الحوار تطرح هموما وطموحات تجرى فى صدور وعقول الإنسان العربى المعاصر.

لقد أصبحت السماوات المفتوحة قدراً لا مفر منه؛ وهى بذلك ستسقط عاجلا أو آجلا كل قوانين الحظر والمنع والسدود المصطنعة التى تقف ضد تدفق المعلومات؛ وليس من سبيل لمواجهتها سوى الاشتراك بل والاشتباك معها بشكل قوى وفعال..

إن جماهير المتلقين لبرامج السماوات المفتوحة فى العالم العربى يزداد يوما بعد يوم؛ والتطور العلمى والتكنولوجى بوتيرته السريعة والغير مسبوقة؛ يضمن أن يحسب عدد المتلقين بعشرات بل ومئات الملايين متجاوزين بذلك كل العوائق السابقة التى كانت تحد من التلقى؛ سواء الأمية التعليمية أو التسلط والرقابة البيروقراطية.

فنحن نعيش عصر التكامل الثقافى من خلال الصوت والصورة والأمر لم يعد فى حاجة ماسة لعقل مفكر وعين تجيد القراءة لمعرفة حقوق الإنسان العربى ومتطلباته وهو يستطيع أن يرى ويسمع أشكال وأنماط الحياة المتقدمة على هذه الأرض، ويتأثر ويقارن ويخرج بالنتائج الضرورية..

ومن يستطيع أن يقنع الإنسان العربى بعد ذلك أن الحفاظ على هويته، يعنى قهره وسلب حقوقه الإنسانية والحياتية.

من يستطيع أن يقول له لا تتكلم.. لاتعارض لاتطالب لا تتظاهر؛ لاتشارك؛ بل يكفيك أن تسمع وترضى بما قسمناه وحددناه لك؟!

إن النجاح الذى حققته بعض الفضائيات والبرامج العربية التى يشرف عليها ويقدمها عقول مستنيرة بعيدا عن أوامر السلطات ومحاذيرها قد استطاعت أن تخرج الفكر والحوار العربى من داخل المعاهد المخصصة والندوات المغلقة إلى جدل مفتوح يراه ويسمعه عشرات الملايين.

وهو الأمر الذى يفتح الشهية لطموحات تتعلق بإعادة الثقة للإنسان العربى وبالقدرة على الفعل والحوار مع الآخر والتسابق معه وتفتح ثغرات واسعة فى جدار الخوف والعزلة..

ففى عصر السماوات المفتوحة يتحدث الإنسان عن عشرات الملايين المتلقين وليس عن عشرات الآلاف من القراء أو بضع عشرات أو مئات من حضور ندوات أو لقاءات....

وفى عصر السماوات المفتوحة؛ تتضاءل عوامل المنع والخطر والاستلاب ويزداد الإدراك المسؤول لحرية الرأى والتعبير بعد أن سئم المتلقون الخطاب الرسمى المتحجر والأحادى الجانب والقصير النظر فى أحيان كثيرة..

ولا أحسبنى حالما إذا قلت أن السماوات المفتوحة هى سكة السلامة الأكيدة على طريق تحقيق وتطبيق الديمقراطية فى علالمنا العربى..

بل أرغم أنها ستلعب دورا هاما على طريق تحقيق وتطبيق الديمقراطية فى العالم كله وعبور النفق المظلم الفاصل بين الشمال والجنوب..

أفسحوا لها الطريق

ثقافة... الهامبورجر..!

لم تكن مـجـرد نزهة فكريـة؛ تجمع بين رمـوز لثـقـافـات مـخـتلفـة وأيضـا لتجارب وخبرات متنوعة..

ولم تكن مـجرد مكلمة تجمع بين مثقفين وكتاب من جميع أنحاء العالم ليفرغ كل منهم شحنه تقليدية ومكرره..

بل كانت أشبه بورشة ثقافية دولية وتجريبيه فى نفس الوقت.. ولعل هذا هو الفارق الذى أحسست به وأنا أشارك فى هذه الندوة المتميزة التى عقدت فى ألمانيا ورعاها ودعى إليها معهد جوته، وأختلافها شكلا ومضمونا عن الندوات العديدة الأخرى التى شاركت فيها محليا وعالميا..

لقد كـانت هناك محـاذر عـديدة لتلك الندوة التى تواصلت وبدون انقطاع على مدى أسبوعين؛ تبدأ جلساتها من التاسعة صباحا لتنتهى فى السادسة مساءا؛ وغالبا ما كان يعقب ذلك سهره ثقافية غنيه فى دار الأوبراالعتيقه فى ميونخ أو فى أحد مسارحها لمشاهدة مسرحية جديدة أو عمل أوبرالى أو كونشيرت أو قراءة لرواية جديدة لأحد الكتاب..

وقد تعرضت فى موضوع سابق لقصة حوار الثقافات والآراء والأفكار التى تشعبت منها؛ وكان على رأسها محورا جديدا فرض نفسه على الندوة وكان له

تداعياته الواسعة وهو الخاص بالثورة العلمية والتكنولوجية؛ خاصة فى مجال الاتصال والمعلومات؛ وانعكاس ذلك على الثقافة بأبعادها الإقليمية والعالمية..

وبمعنى آخر الدور الجديد للثقافة فى ظل الدش والأقمار الصناعية والكومبوتر والفيديو كاسيت والانترنيت. وهل هى مجرد آليات جديدة تساعد على نشر الثقافة والإنتاج الثقافى أم أنها يمكن أن تجرى تغييرات جوهرية فى مفهوم الثقافة مفهومها القومى والعالمى..

وهى قضية قد تبدو سهلة وبسيطة وقابلة للحسم السريع عند من لايعرف ولكنها وبعد مناقشات ومداولات وتجارب طرحت على الندوة، أعقد بكثير مما نتصور؛ وتحتاج منا؛ وأعنى هنا المثقفين المصريين والعرب الكثير من الجهود وربما الهموم.. فهل تؤدى هذه الثورة العلمية والتكنولوجية إلى ازدهار ثقافى عالمى يقوم على دفع الحوار والتفاعل بين الثقافات المختلفة، أم أنها يمكن أن تؤدى إلى سيطرة وهيمنة ثقافة معينة تسعى إلى فرض نفوذها ومصالحها وتملك الأدوات والإمكانات لتحقيق ذلك تحت دعاوى ثقافية..

لقد طرح البعض فى هذا الإطار مفهوم العولمة الذى يجرى من خلال تحول العالم إلى ما يشبه القرية الكونية؛ وتراجع بعض المنطلقات الثقافية التقليدية مثل الهوية الثقافية والاستقلالية الفكرية لصالح المنتج الثقافى السائد عالميا والذى استطاع أن يغزو العالم من خلال تملكه وسيطرته على أداة هذه الثورة العلمية والتكنولوجية.

وإذا كانت شواهد العولمة الاقتصادية تعنى انحسار مفهوم الاستقلال بالمعنى القديم لصالح تداخل المصالح وتشابكها؛ والذى يعنى سيادة وسيطرة القوى الاقتصادية الكبرى والذى هو يعنى بالتالى هيمنة المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية والتى مازالت صاحبة أكبر وأقوى اقتصاد عالمى فى ظل سياسة الأسواق المفتوحة والمنافسة بلا حدود..

فهل يمكن أن يجرى للثقافة مايجرى فى الاقتصاد فى ظل العولمة الجديدة المفروضة؟

السؤال طرحه أكثر من كاتب من بلدان مختلفة بما فى ذلك بعض الكتاب الألمان والأوربيين؛ والذين أبدوا مخاوفهم وقلقهم من أن سياسة العولمة قد تعنى سيادة نمط ثقافى يتجسد فى موسيقى البوب وساندوتشات ماكدونالد والهامبورجر الثقافى..

وهناك مبررات كثيرة ومقدمات ملموسة تدعم هذا الخوف والقلق..

وليس ببعيد تلك المعركة الثقافية التى دارت منذ عامين بين فرنسا ومن ورائها غالبية دول الاتحاد الأوربى، وبين الولايات المتحدة حول إتفاقية الجات وخاصة مايتعلق بالإنتاج الثقافى وحقوق الملكية الفكرية؛ حينما أصرت أمريكا على فتح السوق العالمى وبشكل مطلق؛ أمام الصناعات الثقافية خاصة فى مجال الإنتاج السينمائى والتليفزيونى والفيديو كاسيت..

ودارت معركة أيامها حول ما سماه وزير الثقافة الفرنسى آنذاك بالغزو الثقافى الأمريكى لأوربا، وتكررت نفس المعركة مع الصين واليابان.. الغريب أن أحدا فى العالم العربى، خاصة المسؤولين فى مجال الثقافة والإعلام؛ لم يشغل باله بهذه القضية أو هكذا يبدو والله أعلم..

وقد وصل الأمر بكاتب أمريكى كبير مثل توماس فريدمان إلى القول بأن موسيقى البوب والأفلام الأمريكية إضافة إلى محلات الهامبورجر؛ أصبحت أحد المعالم الثقافية لعالم مابعد إنتهاء الحرب البارده وانفراط عقد الثنائية القطبية؛ بل إنه ذهب أبعد من ذلك ليخرج بنظرية ثقافية وسياسية جديدة حين إدعى أن المناطق والبلدان التى فتحت أبوابها لموسيقى البوب وأفلام هوليود ومحلات ماكدونالد؛ أصبحت هى المناطق التى يسودها السلام والازدهار الاقتصادى، بينما ظلت البلدان المحرومة من هذه الخبرات الثقافية الأمريكية يسودها التوتر والتخلف والحروب الإقليمية..

وفريدمان، كما قد يتبادر إلى الذهن؛ ليس كاتبا سطحيا أو أحد هؤلاء الذين يفضحون أغراضهم الحقيقية بسذاجة؛ فهو كاتب متمرس ومثقف أيضا؛ مثله

مثل صموئيل هينتنجتون أستاذ جامعة هارفارد الذى خرج بنظرية صراع الثقافات..

فكلاهما إستطاع وبمهارة أن يغلف المصالح الأمريكية السياسية والأقتصادية بغلاف ثقافى خادع، وكلاهما خلط عن عمد وسبق اصرار بين المصالح وأحيانا الأهداف الاقتصادية التوسعية للولايات المتحدة وبين العمل والمفاهيم الثقافية..

وقد كان من الطبيعى والأمر كذلك أن تطرح الندوة قضايا كثيرة تتعلق بالعولمة والثقافة فى ظل تلك المعطيات الجديدة.. الهوية الثقافية - الاستقلالية الثقافية وحدودها - الغزو الثقافى..

وأنقسم المشاركون فى الندوة إلى أكثر من فريق؛ فالقضية ليست أبيض وأسود ولا يمكنها أن تكون كذلك فهناك هوامش رمادية كثيرة مختلطة يفرضه واقع عالمى نعيشه؛ وهناك ثورة تكنولوجية وعلمية تغير الكثير من مقولات وأوراق الماضى ومفرداته ولابد أن توضع فى الاعتبار..

وأحسب أن المشاركين فى الندوة نجحوا فى التوصل إلى بعض القناعات العامة فى هذه القضية الهامة، والتى مازالت تمثل خطوطا عريضة فى حاجة إلى المزيد من البحث والتنقيب..

وحينما نتحدث عن الثقافة الحقيقية، فإننا نتحدث عن مجموعة القيم والمفاهيم التى تتعلق بالإنسان وتعميق إنسانيته وتطوره الحضارى والاجتماعى؛ وبالتالى فإن المفاهيم والقيم الثقافية، تختلف وبشكل كبير عن المصالح السياسية والإقتصادية؛ بالرغم من الاعتراف بأنه كثيرا ما استغلت الثقافة ستارا لتحقيق أغراض سياسية واقتصادية..

ولقد حاول البعض فى مراحل معينة؛ تبرير وتسويق الاستعمار والكولونيالية تحت غطاء تثقيف وتحضير المجتمعات المتخلفة من وجهة نظرهم، ولكن يبقى

المضمون الحقيقى للثقافة العالمية مناهضا ومناقضا لأى مفاهيم تتعلق بالكبت والقهر والاضطهاد..

وثقافة موسيقى البوب وساندوتشات الهامبورجر، ليست ولا يمكن لها أن تكون النمط الثقافى السائد فى عالم اليوم أو الغد؛ بسبب بسيط هو أن جوهر الثقافة الأمريكية المعاصرة القائمة على تجربة المجتمع المتعدد الثقافات تختلف اختلافا جذريا عن هذه المفاهيم..

وحينما نتحدث عن الثقافة الأمريكية الحقيقية وصناعها فسنتحدث عن ارنست همنجواى وآرثر ميللر وجون شتاينبك وأوجين أو نيل، وتنسى وليامز وشارلى شابلن وإيليا كازان وبول روبسون ومئات المبدعين الأمريكيين فى المجالات الثقافية والفنية المختلفة الذين قدموا مضمون ثقافى إنسانى الجوهر يختلف تماما مع ثقافة البوب والهامبورجر ويتمشى مع المضمون العالمى للثقافة..

إن من يقرأ همنجواى الأمريكى وتشيكوف الروس؛ وطاغور الهندى؛ وجونتر جراس الألمانى، وبرناردشو الأيرلندى ونجيب محفوظ المصرى، وكلهم أبدعوا فى ظل مجتمعات وظروف ثقافية مختلفة؛ يدرك على الفور على الرغم من إختلاف لغتهم وهويتهم القومية؛ أنهم اشتركوا فى الدفاع عن قيم ثقافية واحدة..

وهى الدفاع عن إنسانية الإنسان؛ وتدعيم مفاهيم العدالة والتسامح وتأصيل الحرية.. حرية الخلق والإبداع والابتكار والانفتاح على الآخر..

ذلك هو المضمون الحقيقى لأى ثقافة عالمية..

وهل هناك ثقافة يمكن أن تدعو إلى الاضطهاد والعنصرية والكبت والقهر والاستغلال والإرهاب..

ترى هل يمكن للثورة العلمية والتكنولوجية أن تغير من هذا المضمون أم أنها ستدعمه..

العولمة بين الرياضة والثقافة...

الموندیال الكروى العالمى الذى جرى فى باريس، والإهتمام الواسع والكبير حتى بين المثقفين بما يجرى من تنافس كروى بين دول العالم، فتح شهية الكثير ين للحديث عن العولمة الرياضية ونجاحها وتأكيدها فى نفس الوقت على أننا نعيش فى عالم مترابط ومتداخل المصالح والأهداف...

بل وذهب البعض إلى حد القول بأن موندیال باريس قد جسد مفهوم القرية الكونية، وأنه فى ظل الثورة العلمية والتكنولوجية الغير مسبوقة وخاصة فى مجال الاتصال والمعلومات فإن الرياضة؛ وهى ثقافة الجسد، ستؤدى إلى إزدهار ثقافى وسياسى بل واقتصادى يقوم على دفع الحوار والتفاعل بين الثقافات والمصالح السياسية والاقتصادية المختلفة..

فهل يمكن أن يجرى للثقافة والإقتصاد مايجرى فى الموندیال والمهرجانات الرياضية أم أن الأمر يختلف بالفعل..

ولاشك أن الرياضة وخاصة فى العصر الحديث كانت ومازالت أحد الساحات الهامة للقاء الشعوب والتنافس الشريف بينها دون تفرقة أو تميز عرفى أو عنصرى أو دينى..

بل إن أودلف هتلر نفسه رائد النازية والأفكار العنصرية القائمة على تفوق

الجنس الآرى؛ اضطر أن يتقبل حقيقة المساواة فى الدورة الأولمبية التى أقيمت فى برلين ١٩٣٦؛ واضطر أن يصافح ويعطى الجوائز لمن فازوا فى المباريات المختلفة رغم أن الكثيرين منهم كانوا من الزنوج والملونين ولاينتمون لجنسه الآرى المتفوق حسب مفهومه النازى العنصرى.

وفى مونديال باريس نجد دولا تتفوق وتتميز مثل البرازيل ونيجيريا والأرجنتين والكاميرون وهى دول تنتمى كلها إلى العالم الثالث؛ بينما هناك دول مثل أمريكا واليابان تنتمى إلى مجموعة السبع الكبار والأغنياء فى العالم، ونصيبهم محدود وصغير ومتواضع..

ومعنى ذلك أن العولمة الإيجابية التى تتحقق فى الرياضة لايمكن إتخاذها معيارا ومقياسا ونموذجا للعولمة الاقتصادية والثقافية..

لقد طرح البعض فى هذا الإطار مفهوم العولمة الذى يجرى من خلال تحول العالم إلى ما يشبه القرية الكونية؛ وتراجع بعض المنطلقات الثقافية التقليدية مثل الهوية الثقافية والاستقلالية الفكرية لصالح المنتج الثقافى السائد عالميا والذى استطاع أن يغزو العالم من خلال تملكه وسيطرته على أدوات هذه الثورة العلمية والتكنولوجية.

كما رأى البعض أن شواهد العولمة الإقتصادية تعنى إنحسار مفهوم الاستقلال بالمعنى القديم تحت دعوى تداخل المصالح وتشابكها؛ الأمر الذى يعنى فى الواقع سيادة وسيطرة القوى الإقتصادية الكبرى؛ والذى هو يعنى بالتالى هيمنة المصالح الاقتصادية الأمريكية والتى مازالت صاحبة أكبر وأقوى إقتصاد عالمى فى ظل سياسة الأسواق المفتوحة والمنافسة بلا حدود..

ومعنى ذلك أن الحدود المفتوحة والمنافسة الحرة المتوافرة فى مونديال باريس؛ لاتتوافر أسسها الحقيقية والموضوعية فى المنافسات الاقتصادية والسياسية والثقافية.

وحينما نتحدث عن الثقافة الحقيقية؛ فإننا نتحدث عن مجموعة القيم والمفاهيم التى تتعلق بالإنسان وتعميق إنسانيته وتطوره الحضارى والاجتماعى؛ وبالتالى فإن المفاهيم والقيم الثقافية تختلف وبشكل كبير عن المصالح السياسية والاقتصادية؛ بالرغم من الاعتراف بأنه كثيرا ماأستغلت الثقافة ستارا لتحقيق أغراض سياسية واقتصادية.

ولقد حاول البعض فى مراحل معينة تبرير وتسويق الاستعمار والكولونيالية تحت غطاء تثقيف وتحضير المجتمعات المتخلفة من وجهة نظرهم؛ ولكن يبقى المضمون الحقيقى للثقافة العالمية مناهضا ومناقضا لأى مفاهيم تتعلق بالكبت والقهر والاضطهاد..

وثقافة موسيقى البوب وساندوتشات الهامبورجر ليست ولايمكن لها أن تكون النمط الثقافى السائد فى عالم اليوم أو الغد؛ لسبب بسيط هو أن جوهر الثقافة الأمريكية المعاصرة القائمة على تجربة المجتمع المتعدد الثقافات تختلف إختلافا جذريا عن هذه المفاهيم.

بل إننا حين نتحدث عن الثقافة الأمريكية الحقيقية وصناعها سنتحدث عن إرنست همنجواى وآرثر ترميللر، وجون شتاينبك؛ وأوجين أو نيل وتنسى وليامز، وشارلى شابلن وإيليا كازان؛ وبول روبسون ومئات المبدعين الأمريكيين فى المجالات الثقافية والفنية المختلفة والذين قدموا مضمون ثقافى إنسانى الجوهر يختلف تماما مع ثقافة البوب والهامبورجر وقيم أفلام رعاة البقر وجيمس بوند.

إن من يقرأ همنجواى الأمريكى وتشيكوف الروس وطاغور الهندى وجونتر جراس الألمانى، وبرناردشو الإيرلندى ونجيب محفوظ المصرى؛ وكلهم أبدعوا فى ظل مجتمعات وظروف ثقافية مختلفة؛ يدرك على الفور على الرغم من إختلاف اللغة والهوية القومية؛ أنهم اشتركوا فى الدفاع عن قيم ثقافية واحدة..

وهى الدفاع عن إنسانية الإنسان، وتدعيم مفاهيم العدالة الإجتماعية والتسامح وتأصل الحرية.. حرية الخلق والإبداع والابتكار والانفتاح والتفاعل مع الاخر.

وذلك هو المضمون الحقيقى والأصيل لأى ثقافة عالمية..

وهل هناك ثقافة حقيقية يمكن أن تدعو إلى الاضطهاد والعنصرية والكبت والقهر والاستغلال والإرهاب..

ومن هذا المنطلق يقدم مونديال باريس قيمة ثقافية وعالمية إيجابية ومثمرة..

أما العولمة بمفاهيمها الأمريكية فى الميادين الثقافية والاقتصادية.. فهذا شيء آخر تماما..

الاستنساخ والجينوم
بطاقة شخصية للغد

البطاقة الشخصية الجديدة لن تقتصر فقط على الأسم والسن والعنوان والمهنة والحالة الاجتماعية وفصيلة الدم

ولكنها ستقول لك وللآخرين من أنت وماذا يمكن أن تكون. وما هى درجة ذكائك وقدراتك الذهنية والبدنية وأى الأمراض يمكن أن تصيبك وأى الأعمال يمكن أن تناسبك.

إنها بطاقة الغد. والغد القريب بعد الجينوم والوصول إلى الخريطة الجينية للإنسان والتى ستصبح متاحة بعد سنوات قليلة وذلك بعد أن أعلن العلماء إستكمال اكتشافها.

وهى طفرة جديدة فى الثورة العلمية والتكنولوجية الهائلة التى تجتاح عالم اليوم تلك الثورة التى مضت خلال السنوات العشر الأخيرة بخطى سريعة ومتلاحقة وغير مسبوقة تغير الكثير والكثير من أوراق الماضى ومقولاته وتفتح آفاقا واسعة ورحبة للمستقبل فى مجالات الاتصال والمعلومات والأقمار الصناعية والجينات والهندسة الوراثية.

ويقدر العلماء كم ونوع الاكتشافات العلمية والتكنولوجية الحديثة فى العقدين الأخيرين بأنها تفوق كل الاكتشافات التى جربتها ومارستها البشرية منذ بداية التاريخ الحضارى المكتوب للإنسان (حوالى ٨ آلاف عام). وأن الحدود والآفاق المفتوحة بلا ضفاف أمام هذه الثورة تجعل العلماء والمفكرين يتحسبون لتغيرات جذرية فى نمط الحياة والعلاقات القائمة والسائدة.

بل ويذهب هؤلاء العلماء والمفكرون إلى القول بأنه ولأول مرة فى التاريخ تسبق العلوم التطبيقية العلوم النظرية. وحيث أن زمن الرسل والأنبياء قد انتهى إذ كان المصطفى عليه الصلاة والسلام هو خاتم الأنبياء، فإن التغيرات الهائلة والجذرية فى مجالات التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات والهندسة الوراثية وعلوم الفضاء وغيرها يقوم بها العلماء الذين أسبغ عليهم الله فضل العقل والمعرفة.

إننا لم نكد نستوعب ونتفهم الدش والفاكس والانترنت والسوبر هاى واى فى مجال الاتصالات حتى جاء الاستنساخ وخرجت دوللى إلى العالم لتؤكد أنه من خلال خلية واحدة لأى كائن حى يمكن استنساخ العشرات بل الآلاف من هذا الكائن نفسه.

ولم نكد نحك رؤوسنا بالدهشة والفرحة والتحفظ كل حسب مزاجه وقدراته، حتى جاءتنا أخبار الخريطة الجينية للإنسان واكتشافها بكل تفاصيلها ومكوناتها، وهو اكتشاف يعتبره البعض أخطر من كل الاكتشافات البشرية السابقة. حتى أن بعض العلماء يذهبون إلى أنه يطوى صفحة التاريخ البشرى المكتوب السابق كله ويفتح صفحة جديدة تماما.

وهذه الثورة العلمية وتطوراتها لعبت فيما لعبت دورا هاما فى تهميش الكثير من الأيديولوجيا ت والنظريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية القديمة. كما أنها فرضت وتفرض واقعا جديداً مازال يتشكل ويتطور وإن لم يكن قد وصل بعد إلى صيغته النهائية لأن التغيرات مازالت فى حالة الفوران البركانى.

ولكن التغيرات الأخطر والأهم هي تلك التي تجرى في الأعماق ومن الممكن أن ينتج عنها تغيرات في الأبنية التحتية والفوقية للمجتمعات والعلاقة القائمة بين الخاص والعام. بين الفرد والمجتمع والدولة. بين القومية والكونية، أي أن هناك عقدا اجتماعياً جديداً يصوغ مواده ونصوصه العلماء رهبان الثورة العلمية.

إن مفاهيم قديمة وكثيرة كانت مستقرة في الوجدان والدساتير والقوانين بدأت تهتز وبعنف إزاء المفاهيم الجديدة الوافدة مع قيم الثورة الجديدة وفي عالم تضيق فيه المسافات ويجرى فيه حوار عالمي من نوع جديد عبر التليفزيون والفاكس والدش والانترنت وتتشابك فيه المصالح والثقافات تنمو ولا شك مفاهيم القرية الدولية ومعها قيم الإنسان الجديد.

ومع الاعتراف بأن الثورة العلمية والتكنولوجية أصبحت تمثل عاملاً مهما. إن لم يكن الأهم في إعادة صياغة وتشكيل العالم المعاصر سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وبيولوجيا، وبالتالي ثقافيا، إلا أن الخلاف يجرى حول تقييم هذه الثورة وآثارها والنتائج المترتبة عليها، وهل هي تفتح طريقا واسعا مشرقا وممتلئا بالآمال الإنسانية الحلوة أم أنها تبحر في نفق مجهول مظلم.

هل نحن بصدد سكة السلامة الحقيقية للإنسان. أم أنها سكة الندامة. وهل تطلق هذه الثورة العلمية الهائلة ملائكة الرحمة والتعاطف والتقدم والخير للبشرية. أم أنها تطلق شياطين التسلط وجبروت الطاغوت وسيطرة أعداء الحياة والإنسان.. وباختصار هل هي نعمة أم نقمة؟!

هل يمكن لهذه الثورة العلمية بأدواتها واكتشافاتها المتلاحقة أن تقدم حلولا للمعوقات التي مازالت قائمة في عالمنا المعاصر من أشكال الهيمنة والسيطرة وانقسام العالم إلى معسكرين، معسكر شمالي غني ومتخم ومصاب بأمراض التخمة والتشبع وجنوب فقير مستنزف يعاني الانيميا ونقص الدم والفقر والخوف والاضطهاد.

أم إنها يمكن أن تكون سلاحا لتعميق هذه الموبقات وتأكيدها خاصة وأن أدوات هذه الثورة وإنتاجها مازال محصورا فى بعض المجتمعات والأوساط والشركات المتمركزة فى دول الشمال الغنى..

إن الذى يحدث اليوم وكنتيجة مباشرة لثورة العلوم والتكنولوجيا هو تحديداً ما لم يكن هناك أحد يتوقع حدوثه وبتلك السرعة، فهذه الثورة لم تسبق وتتجاوز النظريات والأفكار التى كانت قائمة وسائدة فقط بل وتطرح أشكاليات وقضايا جديدة لم تجد حتى الآن واعتقد أنها لن تجد فى المستقبل القريب، مفكرا أو فيلسوفا قادرا على استيعابها وتأطيرها وتنظيرها.

بل إن كتاب الخيال العلمى من أحفاد جون فيرن وج هـ ويلز الذين اثاروا خيال وطموح البشرية منذ أوائل القرن العشرين عن الكواكب ورحلات الفضاء إلى القمر والنجوم من خلال آلة الزمن، هؤلاء يعلنون فى بيان أخير لهم صدر فى نيويورك أنهم اصبحوا غير قادرين على ملاحقة إنجازات الثورة العلمية والتكنولوجية والتى لم تعد تترك لهم مجالا واسعا للخيال العلمى فى أعمالهم ورواياتهم.

إننا ولا شك بإزاء انقلاب يكاد يكون شاملا فى مفاهيم وقيم كثيرة وجديدة تجىء بها وتفرضها هذه الثورة اللا مسبوقة التى يصنعها عقل الإنسان.

وهناك من يشارك فى إنتاج مفردات هذه الثورة، وهناك من يحاول اللحاق بها وهناك من يكتفون بالدهشة، وهناك من يسافرون إلى الماضى هربا من الواقع وخوفا منه وهناك من ينغمسون فقط فى استهلاك بعض مفرداتها الحسية.

ولكن المؤكد أن رياح التغيير التى تهب على عالم اليوم لن تتسامح أو تحنو على من يأخذون موقف المتفرج اللا هى أو من يتمتعون بحالة الرضاء الغبى عن الذات.

الفصل الثانى

- عناوين القرن الجديد.
- من الثنائية إلى التعددية.
- حقوق الإنسان.. البعد الاجتماعى.
- حقوق الإنسان .. الشكل والمضمون.
- المنظمات غير الحكومية.
- تعدد المنابر النووية.

ثلاث عناوين للقرن القادم

ثلاث مؤتمرات دولية حدثت خلال الفترة الماضية تجسد الوضع العالمى كله فى مرحلة الانتقال من القرن العشرين الذى طوى أيامه الأخيرة! كما أن كل منها يطرح نفسه بقوه ليكون عنوانا لبداية القرن القادم.

والسؤال الذى يستحق الجهد والتفكير هو أى من هذه المؤتمرات هو الذى سيفرض نفسه، خاصة وأن القضايا التى طرحت فى كل منها تمضى فى طريق خاص وأحيانا متناقض؛ ولكنها كلها تزعم لنفسها العالمية والغلبة فى المستقبل.

أما المؤتمر الأول فقد أتخذ شكل الاحتفال بمرور عشر سنوات على انهداد سور برلين والذى إنهد معه بعد ذلك الاتحاد السوفيتى ومعسكر الدول الاشتراكية فى شرق أوربا وأدت تداعياته إلى انهيار الثنائية القطبية وبروز الولايات المتحدة كأكبر قوة اقتصادية عسكرية، كما إنهار حلف وارسو وبقى حلف الأطلنطى الحلف الأوحد المهيمن والمسيطر بعد أن اتسعت مساحته الجغرافية واتسعت أيضا مهامه الدولية.

وحضر هذا المؤتمر حشد من القادة التاريخيين الذين لعبوا دوراً هاماً فى هذا الحدث الذى غير كثيراً من جغرافية وخريطة العالم سياسياً واقتصادياً، كان

على رأسهم ميخائيل جورباتشوف آخر رئيس للإتحاد السوفيتي ومعه إدوار شفرنادزه آخر وزير خارجية سوفيتي والذى يعمل حاليا رئيسا لجمهورية جورجيا ومعهم أيضا فاونسا رئيس منظمة تضامن البولندية ورئيس بولندا بعد ذلك.

كما حضره وشارك فيه جورج بوش الرئيس الأمريكي السابق وبرجنسكي مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق ومارجريت تاتشر المرأة الحديدية ورئيسة وزراء بريطانيا السابقة..

وهذا الاحتفال الذى جرى بالمقر الرئيسي للمجمع الماسوني العالمي شهد تنافسا بين هذه المجموعة من الزعماء الذين شاركوا فيه لشرح دور كل منهم البطولى من وجهة نظر البعض أو الخيانى والتآمرى من وجهة نظر أخرى فى تشكيل عالم جديد موحد المصالح والأهداف بعيداً عن الأسوار والانقسامات الثنائية أو الثلاثية..

ترى هل تتحقق بالفعل أحلام أو أوهام تلك المجموعة، وهل يصدق نبوءه جورج بوش وصديقه جورباتشوف بأن العالم الجديد أصبح أكثر ترابطاً وتفاهما وأقل نزاعا وفسادا..

أما المؤتمر الثانى فهو قمة الدول التقدميه الذى عقد فى فلورنسا بإيطاليا، وهذه القمة ضمت الزعماء الأوربين الذين يحكمون فى بلادهم باسم الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية إبتداء من تونى بلير رئيس وزراء بريطانيا. وحتى ليونيل وجوسبان رئيس وزراء فرنسا حتى جرهار وشرويدر مستشار ألمانيا وطبعا ماسموداليما رئيس وزراء إيطاليا إضافة إلى بيل كلينتون الرئيس الأمريكي.

وقد يتساءل البعض ما دخل كلينتون بالأحزاب الاشتراكية الديمقراطية الأوربية؟ ولكن كلينتون الديمقراطي يعتبر نفسه وحزبه من الأحزاب اليسارية القريبة من التوجهات الاشتراكية الديمقراطية، وربما كان اشتراك الرئيس

الأمريكى هو السبب المباشر فى التغيير الذى حرى لاسم المؤتمر، ففى البداية أطلق عليه اسم قمة الدول الاشتراكية التقدمية.

ثم أقترح تونى بلير وجرهارد شرويدر أن يطلق عليه اسم مؤتمر الطريق الثالث، ولكن وبإزاء المعارضة الشديدة التى أبداها كل من جوسبان رئيس وزراء فرنسا ودالبما رئيس وزراء إيطاليا اقترح كلينتون حلا وسطا هو أن يسمى بمؤتمر حكومات يسار الوسط، وهو الاسم الذى اعتمد رسميا عنوانا للمؤتمر.

وأيا كانت التسمية؛ فالأهم من ذلك كله أن ذلك المؤتمر الذى تواصل على مدى يومين وضم زعماء الغرب الأوربى والأمريكى قد أدانوا ما أسموه بالرأسمالية المتوحشة التى انطلقت من عقالها والتى أصبحت تمثل خطرا على مجتمعات الرفاهية والأبعاد الاجتماعية.

الغريب أن هذا المؤتمر الذى ضم زعماء العولمة أدانوا أشكالها المجحفة مؤكدين (ضرورة الجمع بين الديناميكية الاقتصادية والعالمية والضمانات الاجتماعية للمواطنين) وأيضاً الحديث عن دور الدولة فى الحفاظ على التوازنات الاجتماعية ومحاربة الفقر والبطالة، وكذلك الحديث عن تأكيد التيار الإصلاحى الاشتراكى بإعتباره التيار القادر على مواجهة مشكلات المجتمعات الحديثة فى عصر ثورة التكنولوجيا والمعلومات وتداخل وترابط المصالح الدولية..

وبغض النظر عن الاختلاف والتباين النفسى بين توجهات زعماء المؤتمر من كلينتون وشرويدر وبلير المتحمسون لفكرة الطريق الثالث وبين داليما وهو وجوبسيان اللذان رفضا باصرار فكرة الطريق الثالث وأصرا على الاشتراكية التقدمية؛ إلا أن هذا التنوع داخل التيار الواحد قد أعاد تأكيد الفكرة التى تقول بأنه إذا كان انهداد سور برلين فى أواخر الثمانينات قد أسقط النظم الاشتراكية الشمولية فإن نهاية التسعينات قد شهدت أيضا السقوط المزرى للرأسمالية المتوحشة ولنظرية السوق المفتوحة بلا حدود والمنافسة الحرة بلا قيود والبقاء للأقوى وصعود التيارات الاشتراكية والإصلاحية.

والذى لا شك فيه أن مؤتمر فلورنسا للطريق الثالث أو للاشتراكية التقدمية أو لحكومات تيار الوسط أيا كانت التسمية جاء ردا مناقضا للمؤتمر الذى سبقه بأيام حول انهداد سور برلين بل إن كلمات الرئيس الأمريكى السابق بيل كلينتون أمام مؤتمر فلورنسا كانت ترد وبشكل شبه مباشر على كلمات الرئيس الأمريكى الأسبق جورج بوش فى مؤتمر سور برلين، وتؤكد أن المستقبل ليس للرأسمالية بأشكالها الفجة بل للاشتراكية بتطبيقاتها الديمقراطية والمتحررة..

أما المؤتمر الثالث فهو يتعلق بمعركة سياتل الحامية والخاصة بمنظمة التجارة الدولية: فالمعارك الساخنة والانقسامات الحادة التى جرت فى أروقة مؤتمر سياتل بين الدول المشاركة فى المنظمة الدولية ألقت ظلالا كثيفة حول دور ومستقبل منظمة التجارة الدولية.

تلك المنظمة التى انشئت منذ خمسة أعوام (١٩٩٥) وارتبطت بها أحلام عريضة وكبيرة فى تنظيم التجارة الدولية على أسس عادلة فى حين أن المعارك والقضايا التى أثيرت فى مؤتمر سياتل الآخير قد كشفت عن الكثير من المعوقات التى جرت على ساحة التجارة الدولية فى السنوات الماضية، والحروب التجارية المستترة والظاهرة التى دارت وتدور بين القوى الاقتصادية الكبرى وخاصة العمالقة الثلاث فى أوربا وأمريكا واليابان.

ثم والأخطر من ذلك كله الظلم الفادح والبين الواقع على الدول الصغيرة والنامية التى يفرض عليها أن تفتح أسواقها بلا قيود أو حدود أمام الشركات العملاقة والمتعددة الجنسيات..

لقد عقد مؤتمر سياتل تحت شعار (عالم متداخل ومترابط المصالح)

ولكن شعارا آخر كان يرفعه عشرات الآلاف من الذين تظاهروا أمام المبنى الذى عقد فيه المؤتمر يقول

(الإنسان أهم من الأسواق، ولا تجارة بالبشر)..

ترى أى من هذه المؤتمرات الثلاث سيحدد مسيرة العالم فى بدايات القرن القادم.

مؤتمر انهداد سور برلين وانطلاق الرأسمالية المتوحشة.. أم مؤتمر التجارة الدولية والعولمة الاقتصادية. أم مؤتمر فلورنسا حول الطريق الثالث والاشتراكية الديمقراطية.

من الثنائية القطبية إلى التعددية الاقليمية

على عكس الاتجاه الذى ساد لفترة بعد انتهاء الثنائية القطبية والذى كان يوحى باحتمال تركيز السلطة العالمية فى قطب واحد؛ يذهب الكثير من المفكرين السياسيين إلى أن العالم يمر بمرحلة انتقالية هامة طوال السنوات الماضية..

وأن هذا الانتقال يمضى بخطوات ثابتة نحو التعددية الاقليمية؛ وأ ننا فى الواقع بصدد مرحلة تاريخية يجرى خلالها الانتقال من الحكم المركزى الذى كانت تحكمه وتتحكم فيه الثنائية القطبية إلى النظام اللا مركزى العالمى الذى يؤدى إلى تعدد مراكز السلطة العالمية..

وتقوم هذه الفكرة الجديدة والعملية على أساس إستبعاد الاحتمال بتركيز السلطة العالمية فى قطب واحد وهو الأمر الذى حاولت بعض الأوساط الأمريكية التبشير به فى مراحل سابقة، كما أن هذا الاتجاه يعتمد على بروز أكثر من قوة أقليمية عالمية تلعب دورا ما فى صياغة التطورات الاقتصادية والسياسية على النطاق العالمى، وهو الأمر الذى يمكن أن يؤدى مع تطوره ورسوخه إلى إشاعة شكل من أشكال الديمقراطية فى العلاقات الدولية..

لقد كانت الثنائية القطبية تحكمها فى النهاية عدة أسس وقواعد صارمة لا يمكن إختراقها أو تجاوزها؛ بمعنى أن وجود المعسكرين العالميين اللذين ظلا

مسيطرين فى أعقاب الحرب العالمية التاسعة وحتى تحلل الاتحاد السوفيتى وأنهيار سور برلين، لم يكن ليسمح بحرية الحركة العالمية خارج الأسس والقواعد التى فرضتها ظروف الصراع الساخن والحروب الباردة بينها

الأمر الذى كان يعنى أن الثنائية القطبية المركزية، لم تكن تسمح بالنمو الطبيعى للقوى الاقليمية إلا فى الإطار الذى كان يخدم مصالحها دون أن تتحقق لهذه القوى الاقليمية نوعا من الاستقلالية فى الحركة العالمية..

ولا شك أن إنفراط عقد الثنائية القطبية أدى إلى كثير من النتائج الإيجابية الملموسة على المدى البعيد لعل من أهمها بروز دور القوى الاقليمية كقوة فاعلة فى الحركة العالمية؛ ومنها أيضا تغيير أشكال وأنماط وأهداف الصراع فى بعض المناطق الحساسة والتى كانت تمثل نقاط التماس بين المعسكرين مثلما حرى فى توحيد ألمانيا وفى سقوط النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا.

بل ويمكن القول بأن ذلك يجرى الآن وبشكل نسبى فى الشرق الأوسط حيث فقدت اسرائيل جانبا من أهميتها كمخفر أمامى للولايات المتحدة والمعسكر الغربى فى مواجهة ما كان يسمى بالخطر الشيوعى على المنطقة.

ويمكن أن نرصد وبسهولة بعض المظاهر المتعددة للدور الاقليمى والعالمى المتزايد لبعض المناطق وبعض الدول ذات الثقل الاقليمى من خلال التجمعات الاقتصادية الأقليمية الكبرى التى بدأت تتشكل وتتطور إلى شكل من أشكال التجمع السياسى والاقتصادى؛ مثلما نرى فى دول الاتحاد الأوربى والتى تسعى الآن لأن تنشر مظلة الاتحاد على كل الدول الأوربية شرقاً وغرباً تحت شعار البيت الأوربى الواحد. كذلك بروز دول مثل ألمانيا التى أصبحت بعد وحدتها الثانية قوه اقليمية كبرى، ثم هناك مجموعات أخرى من الدول ذات الثقل الاقتصادى والسياسى الخاص فى مجموعة دول جنوبى شرق آسيا، والدور الاقتصادى والسياسى المتزايد لدولة مثل اليابان (ثانى أكبر اقتصاد عالمى)

كما أن أحدا لم يعد يماري في الموقع الاقليمي والعالمي الهام والمنظور لدولة مثل الصين التي تملك أضخم إقتصاد عالمي من ناحية الكم وتسعى بشكل عملي وعلمي لأن تحول هذا الكم إلى كيف حقيقي في العقدين القادمين

وهناك تجمع النافتا وهو أيضا تجمع إقتصادي في الأساس وله أبعاده السياسية ويضم دول الشمال الأمريكي كما أنه يفتح الباب أمام دول أمريكا الوسطى والجنوبية للأنضمام الأمر الذي يخلق تجمعا أقليميا له ثقله السياسي والاقتصادي المهم خاصة وأن الولايات المتحدة على رأسه وهي الدولة المصنفة الأولى عالميا حتى الآن.. عسكريا واقتصاديا..

وحول هذه التجمعات الاقليمية ذات الثقل السياسي والاقتصادي الخاص، هناك تجمعات أخرى لم تتحدد ملامحها النهائية بعد مثل منظمة التعاون بين دول الباسفيك (آبيك) وهو تجمع يضم دول النافتا الأمريكية ودول الآسيان، وهناك تجمع دول البحر المتوسط والذي يجمع بين بعض الدول الأوربية وبعض الدول العربية جنوب وشرق المتوسط، وهناك أيضا تجمع دول الكومنولث الذي تمثل روسيا محوره الأساسي ويضم جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، فيما عدا دول البلطيق الثلاث...

وفي كل هذه التجمعات نجد هناك قطبا أو أكثر داخلها يمثل ثقلا أقليميا خاصا ويلعب دورا نشطا ومحسوسا سواء على النطاق الأقليمي أم العالمي؛ وربما نلاحظ في نفس الوقت وجود منطقتين خاليتين من وجود أي تجمع اقتصادي محسوس له ثقله الاقليمي والدولي وهي المنطقة الممتدة من وسط وشرق آسيا حتى إفريقيا، وقد نتج عن ذلك محاولة لتهميش الدور الإقليمي لهذه المناطق، ولعل ذلك كان وراء إعلان التجمع الاقتصادي المعروف باسم مجموعة الـ ١٥ والذي يضم عدد من الدول ذات الثقل الخاص في اسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وهي مجموعة من الدول لها حيثياتها داخل مجموعة دول عدم الانحياز وحركة الـ ٧٧ (مصر - الهند - الجزائر - أندونيسيا ماليزيا - نيجيريا - الأرجنتين....)

وجاء إنضمام الهند وباكستان إلى النادى الذرى العالمى الذى كان مقصورا على مجموعة ضيقة من الدول (أمريكا وروسيا وانجلترا وفرنسا والصين وإسرائيل) وأيضا الإمكانيات التى تملكها بعض الدول من أسلحة الدمار الشامل والصواريخ البعيدة المدى (إيران وكوريا الشمالية ...) لتكسر الاحتكار النووى وتلعب دورا فى تعدد المراكز النووية..

على أنه قد برزت فى إطار التقسيمات الأقليمية القائمة على أسس اقتصادية وعسكرية تقسيما إقليميا آخر يقوم على الفصل بين الثقافات

وقام صموئيل هنتجتون الكاتب والأكاديمى الأمريكى بتقسيم العالم إلى سبع مناطق ثقافية متنوعة ومتنافسة؛ فهناك من وجهة نظره المجموعة الثقافية الأوربية الأمريكية التى تقوم على ما أسماه بالقيم المسيحية ـ اليهودية، ثم مجموعة الثقافة البوذية (اليابان) والكونفشيوسية (الصين) والهندركية (الهند) والإسلامية (مصر والدول العربية والإسلامية) والسلافية الأرثوذكية (روسيا ويوغوسلافيا وبعض دول شرق أوربا) والأتكا (دول أمريكا اللاتينية) .

ويذهب هنتجتون إلى أن الصراع العالمى القادم هو صراع ثقافات بكل ما تحمله كل ثقافة من قيم وأسس مادية وروحية وفكرية وبالتالى فإن الدول التى تمثل محور هذه الثقافات مرشحة لأن تلعب دورا هاما فى تحديد مسار الصراعات العالمية فى المستقبل.

وأيا كانت الاعتبارات والمعايير الخاصة بالثقل الاقليمى وتنوع هذه الاعتبارات من اقتصادية وسياسية وعسكرية وحتى العوامل الثقافية، فإننا نجد أمامنا محصلة متقاربة تتداخل فيها هذه العوامل والمكونات وتقدم لنا دولا مثل اليابان والصين وألمانيا والهند ومصر والبرازيل وجنوب أفريقيا أضافة بالطبع إلى أمريكا وروسيا.

وهناك اعتقاد له ما يبرره أن التفتت الذى حدث للثنائية القطبية المركزية قد أسفر عن بعض الحقائق والمعطيات التى يمكن أن تلعب على المدى البعيد دورا أكبر فى إشاعة التوازن والديمقراطية فى العلاقات الدولية

ويبدو ذلك واضحا من برامج الاصلاحات المقترحة بالنسبة للأمم المتحدة وخاصة فيما يتعلق بالعضوية الدائمة فى مجلس الأمن والتى مازالت محصورة فى خمس دول كبرى منذ انشاء المنظمة الدولية فى أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية..

وهناك إقتراحات محددة يضم عدد من الدول ذات الثقل الإقليمى الخاص إلى العضوية الدائمة لمجلس الأمن لكى يكون هذا المجلس الذى يعتبر مجلس إدارة العالم أكثر تمثيلا وتعبيرا عن الواقع العالمى الراهن..

وعقدت الأمم المتحدة عدة مؤتمرات خاصة حول محتوى هذه الاصلاحات وضرورتها، كما جرت إجتماعات ولقاءات إقليمية ودولية لمناقشة هذه الإصلاحات باعتبارها عاملا هاما لتوسيع مساحة الديمقراطية فى اتخاذ القرار الدولى.

والمعركة التى دارت ومازالت طوال السنوات العشر الماضية بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة تركزت حول هذه القضية سواء بشكل خفى مستتر أو بشكل علنى، وبالرغم من أن المرحلة التى أعقبت انفراط عقد الثنائية القطبية كانت الأمم المتحدة ومجلس الأمن أداة طيعة لتنفيذ المشيئة الأمريكية؛ إلا أن إلا أن الحيثيات الأمريكية مازالت تتحفظ على الاصلاحات المقترحة التى تعمل على توسيع دائرة القرار العالمى فى الشئون الدولية.

والشاهد على ذلك بطرس غالى السكرتير العام السابق للأمم المتحدة وكتابة الوثيقة.. بيت من زجاج ..

ترى هل ينجح كوفى عنان فى تحرير مشروع الاصلاحات المقترحة والذى يأتى على رأس جدول أعمال الدورة الحالية للأمم المتحدة..

(دعنا نأمل...

حقوق الإنسان
والبعد الاقتصادى الاجتماعى

تستعد الأمم المتحدة لعقد مؤتمر عالمى لحقوق الإنسان على غرار المؤتمر الذى نظمته فى ڤيينا منذ بضعة أعوام وحضره بضعه آلاف من ممثلى منظمات حقوق الإنسان الحكومية وغير الحكومية فى جميع أنحاء العالم.

وقضية حقوق الإنسان مثلها مثل قضايا البيئة والتلوث والتجاره العالمية أصبحت تمثل هاجسا عالميا مشتركا وطرحت نفسها وبقوه على جدول أعمال كل التشكيلات والتنظيمات والحكومات فى السنوات الأخيرة شمالا وجنوبا؛ شرقا وغربا..

وحقوق الإنسان المعاصر هى التى يمكن أن تحدد الهويه والدور؛ وبالتالى الأسس التى يمكن أن يقوم عليها النظام العالمى الذى يجرى تأسيسه..

وإذا كان مؤتمر ڤيينا قد عكس خلافا واضحا فى الاتجاهات والتفسيرات الأمر الذى أدى إلى العجز عن الوصول إلى صيغة مشتركه تصلح أن تكون بمثابة إعلان عالمى جديد لحقوق الإنسان..

فإن التطورات؛ وأيضا التجاوزات الكثيرة التى جرت على الساحه الدولية وتحت شعار الدفاع عن حقوق الإنسان؛ تؤكد أننا بصدد معركة أخرى ساخنة وملتهبه فى توصيف تلك الحقوق.

ومنذ صدور البيان العالمى الأول لحقوق الإنسان ضمن ميثاق الأمم المتحده الذى أعلن فى نهاية الحرب العالمية الثانية؛ جرت تغيرات كثيرة وجذريه على الساحه العالمية وتدفقت مياه جديده وأحيانا مندفعه فى الأنهار والبحار والمحيطات.

فهذا البيان الأول الذى كان يركز على حق الاستقلال وتقرير المصير لكل الشعوب جرت صياغته فى ظل ظروف كان العالم فيها ينقسم إلى معسكرين، وكانت الحرب الأيديولوچية الباردة بين المعسكرين تغرق أو تهمش كثيرا من الحقوق الإنسانية الأخرى لمرحله ما بعد الاستقلال وتقرير المصير، ولذلك فمن الطبيعى وبعد انتهاء الحرب الباردة فى صيغة التنافس والتناحر بين المعسكرين أن تبرز قضية حقوق الإنسان بأبعاد وتصورات جديدة.

ولو حاولنا أن نسجل تحت هذا العنوان الكبير ما هو المطلوب من شعار حقوق الإنسان فسنجد أمامنا قائمه طويله وعريضة من الموضوعات مثلما عكستها مناقشات مؤتمر ڤينا.

هناك الديمقراطية والحقوق الاقتصادية والإجتماعية والثقافية، والحقوق المدنية والسياسية؛ والحق فى الاختيار ابتداء من العقيدة والمذهب حتى اختيار الرفيق والصديق والنظام السياسى.. ثم هناك حقوق الطفل والمرأة والأقليات الدينيه والعرقية.. ثم ما هو معترف به قبل ذلك وبعده الحق فى تقرير المصير..

وكان من الطبيعى أن يعكس مؤتمر ڤينا الدولى خلافات حقيقية فى التصور حين بدا واضحا أن هناك مفهومان وربما أكثر لما هيه حقوق الإنسان، وبدا واضحا أيضا أن هناك محاوله لتجزئه المبادئ الأساسية لهذه الحقوق حين عمل البعض على التأكيد على جوانب معينه وتجاهل جوانب أخرى.

وكان واضحا أن المصالح الأقتصادية والسياسية كانت هى المرجع الرئيسى لكل طرف فى محاولاته لتفسير حقوق الإنسان.

فأمريكا والدول الغربية تركزفى فهمها وأيضا تطبيقاتها لحقوق الإنسان على النمط السائد فى آليه النظم الليبرالية المطبقة فى الغرب؛ النظام المدنى والحقوق الفردية والضمانات القضائية إضافه إلى حرية التعبير والتنظيم.

فى حين أن غالبيه الدول الآسيويه والافريقية واللاتينه أى دول الجنوب ركزت على ما أسمته بالحق الإنسانى فى التنمية وسيادة أسس العداله الإجتماعية والإقتصادية سواء على نطاق العلاقات الدوليه أم العلاقات الإقليمية والمحلية بإعتبار أن هذه الحقوق الاجتماعية والاقتصادية تقدم الجوهر الأصيل للحقوق الإنسانيه.

أى أن دول العالم الثالث، التى مازالت تعانى من مشاكل الفقر والتخلف وتواجه تحديات التنمية واللحاق بتكنولوجيا العصر، تضع الحقوق الاقتصادية فى ترابط مع الحقوق السياسيه؛ وتسعى لتوسيع مفهوم حقوق الإنسان ليتجاوز الصيغة الغربية التقليدية فى التركيز على الحريات الفردية لتطالب بحياه إقتصادية كريمه وعادله للانسان فى كل مكان؛ وتقدم توليفه شامله لمفهوم حقوق الإنسان بأبعاده الإقتصادية والثقافية والمدنية..

فكيف يمكن الحديث عن حقوق الإنسان فى التعبير والتنظيم والتقدم فى حين أن أقل من ٢٠٪ من سكان العالم الذين يقطنون الشمال يحصلون على ٧٥٪ من الإنتاج العالمى ويسيطرون على نفس الشريحه فى التجاره العالمية.

أين هى حقوق الإنسان حين يمتلك مائتى شخص فى العالم أموالا تزيد على إجمالى الدخل لدى ٤٠٪ من سكان العالم وحين يتجاوز مجموع ثروات أغنى ثلاث أشخاص فى العالم الناتج الاجمالى لمجموعه الدول الأشد فقرا (٢٠ دوله يبلغ عدد سكانها ٦٠٠ مليون إنسان).

وأين هى حقوق الإنسان حين يبلغ الفرق بين متوسطات الدخل فى دول الشمال الأوربى والإمريكى وبين متوسطات الدخل فى الجنوب الأسيوى والأفريقى واللاتينى واحد إلى ستين..

وهل نتحدث بالفعل عن حقوق واحده لإنسان واحد أم أن هناك الإنسان السوبر والمسيطر والإنسان المتدنى فى درجة انسانية والمحروم من أبسط حقوق الحياة والمؤهل لكى يتحول فمه إلى حقل تجارب أو فأر تجارب لضمان رفاهية وسيادة الإنسان الأول.

وكيف يمكن توصيف حقوق الإنسان فى عالم تعانى أقليه منه فى الشمال الغنى من أمراض التخمة؛ بينما تعانى الأغلبية الغالبه فى الجنوب المقهور من أمراض فقر الدم والأنيميا الأقتصادية والمعلوماتية والتكنولوچية..

لقد ظل مفهوم حقوق الإنسان طوال فتره الحرب الباردة شعارا ترفعه المجتمعات الغربية فى الأساس ضد الانتهاكات لحريه الهجره والانتقال فى الدول الاشتراكية الذى يعنى فى جوهره حق الهجره بالنسبة لكثير من اليهود الروس ويهود المجتمعات الأخرى فى شرق أوروبا..

واليوم تضع المجتمعات الغربية قيودا سدوداً حول حق الهجره إليها من دول العالم الثالث الأمر الذى يوضح أن شعارات حقوق الإنسان قد تخفى أغراضا سياسيه قد لا يكون لها علاقه حقيقيه بالدفاع عن الإنسان وحقوقه.

ولعل التجربة التى تمر بها حاليا شعوب شرق أوربا بعد انهيار النظم التى كانت قائمه توضح وإلى حد بعيد أن قضيه حقوق الأنسان لا يمكن حصرها فقط فى الأغراض والأهداف السياسية التى يرددها الغرب؛ وأن الصيغة الغربية لحقوق الإنسان لا يمكن أن تقدم حلا حقيقيا لمشاكل التطور والنمو والتقدم الانسانى فى هذه المجتمعات.

وإذا كان انهيار النظم الشمولية فى شرق أوربا قد أكد أهمية حقوق الإنسان الأساسية فى التعبير والتنظيم والانتقال كما أكد قصورا حقيقيا فى التجاوز النظرى والتطبيقى الذى مارسته هذه النظم الشمولية بالنسبة للحقوق السياسية الفرديه وتحت دعاوى إجتماعية وأيديولوچية

إلا أنه ومن ناحية أخرى؛ ومن واقع تجربه هذه المجتمعات بعد التحرر من النظم الشمولية؛ فإن تأكيد هذه الحقوق السياسية لا يمكن أن تكون بديلا كافيا عن حقوق أخرى ذات أهمية كبرى للإنسان وهى الحقوق الإقتصادية والإجتماعية..

فالحق فى العمل والتعليم والرعاية الصحية هى من حقوق الإنسان الأوليه والتى لا تقل أهمية عن حقه فى التعبير والتنظيم والانتقال..

يبقى هناك حق قديم يتجدد، اعترفت به كل مواثيق حقوق الإنسان منذ طبعاتها الأولى فى منتصف الأربعينات وهى حق الشعوب فى السيادة على أراضيها المستقله، وهذه اشكاليه أخرى تضيف أبعادا جديده على مفهوم حقوق الإنسان.

فلقد بات واضحا ومن خلال تجارب كثيره أن حقوق الإنسان بالمفهوم الذى لم يستقر المجتمع الدولى عليه بعد، يمكن أن يكون وسيله أو ذريعه للتدخل السافر فى الشئون الداخليه للشعوب والأوطان بما فى ذلك التدخل العسكرى..

وقد رأينا فى السنوات الأخيرة تعرض عدد من دول العالم الثالث إلى ابتزازات وضغوط وصلت إلى حد التدخل العسكرى مثلما يجرى فى العراق والبلقان وتحت دعاوى الدفاع عن حقوق الإنسان..

ولعل ذلك هو الذى دفع دول عدم الانحياز فى مؤتمرها الأخير إلى إضافه فقره على النص الخاص باحترام حقوق الإنسان فى البيان الختامى تقول... ومع احترام استقلال كل بلد وعدم التدخل فى شئونه الداخلية.

إذ لا يمكن الحديث عن حقوق الإنسان فى داخل الوطن؛ إذا كانت حقوق الوطن نفسه مهدرة..

حقوق الإنسان .. الشكل والمضمون

شهدت القاهرة أول مؤتمر عربى للمنظمات غير الحكوميه المهتمه بحقوق الأنسان؛ وقد ناقش المؤتمر توحيد جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية للتحضير للمؤتمر العالمى لحقوق الإنسان الذى يعقد تحت مظلة الأمم المتحدة. كما ناقش المؤتمر ظاهرة الإرهاب وأثرها على وضعيه الإنسان فى الدول العربية إضافة إلى عدد من القضايا بالأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان عربيا ودوليا..

وبغض النظر عن مناقشات المؤتمر واتجاهاتها ومساراتها إلا أن القضية تفرض عددا من الأشكاليات التى أعتقد أنها مازالت مطروحه على العقل العربى المعاصر، ومازالت فى حاجه إلى الكثير من التحليل والتجديد، وخاصه أن هناك دائما مخاطر التداخل وإسقاط الحدود بين الشكل النبيل والبراق للشعارات والجوهر الحقيقى والمستهدف من ورائها..

ولعل الملاحظة الأولى فى هذا الصدد - عربيا ودوليا - هو عدم وجود مفهوم شامل ودقيق حول الجوانب الشكلية والجوهرية لمفهوم حقوق الإنسان. ومن الواضح أن حقوق الإنسان وخاصة فى السنوات الأخيرة تتركز أكثر على الحقوق الديمقراطية والسياسية، بمعنى حريه الرأى والتعبير والتنظيم؛ بينما يجرى تهميش؛ عضوى أو متعمد؛ لعدد من الحقوق الإنسانية الأخرى وخاصة

فى الجوانب الحياتية الإجتماعية والإقتصادية مثل حق العمل، وحق التعليم، وحق الصحه؛ وحق السكن..

وأخشى القول أن الكثير من المنظمات العربية العاملة فى حقل حقوق الإنسان قد اكتفت برصد الملاحقات السياسية للخصوم السياسيين فى هذا البلد العربى أو ذاك سواء من جانب السلطه القائمه أو من جانب بعض الجماعات والاتجاهات المتسلطة فى الشارع العربى؛ دون رصد مماثل أو معادل للمويقات الإجتماعية والإقتصادية؛ مثل البطاله أو الأمية والجهل بأعتبار أن حق الأنسان فى العمل المنتج وحقه فى ممن التعليم هى أولويات حقوقه الإنسانية كذلك..

وتقودنا تلك الأشكالية إلى إشكالية أخرى تتعلق بالمعيار الموحد لحقوق الإنسان عربيا ودوليا:

فهناك شعور متزايد وله ما يبرره بأن هناك ازدواجيه واضحه فى المعايير الدوليه لحقوق الإنسان وخاصة إذا كان الأمر يتعلق بالعالم الثالث والعالم العربى تحديداً..

وقد قدمت التجربه فى السنوات الماضيه أكثر من حاله...

فحين يجرى تجاوز فى بعض بلدان العالم الثالث للمعايير الدولية المعمول بها لحقوق الإنسان؛ وهو أمر مدان بالطبع؛ تخرج الحملات الإعلاميه الغربية الأمريكية المكثفه؛ وربما فى بعض الحالات الحملات العسكريه لتصحيح مفاهيم حقوق الإنسان المهدره.

ولكن هذه المعايير الدولية؛ تقف أحيانا شبه عاجزه، وفى أحسن الأحوال تنحصر فى إطار الادانات اللفظيه إذا كان الأمر سيتعلق بقضايا مصلحية أخرى للعالم الغربى والأمريكى..

فبينما كانت إسرائيل ومازالت تنتهك أبسط حقوق الإنسان وتخضع الفلسطينين والعرب فى الأرض المحتله لكل أشكال القهر والإضطهاد اللاإنسانى كان آخرها عمليات الطرد الجماعى للفلسطينين من ديارهم؛ فإن الأمر يعالج

من زاويه المفهوم الأوربى والأمريكى لحقوق الإنسان فى إطار الإدانه اللفظية المطاليه بالرفق والرحمه..

كذلك كان الاعلام الأوربى والأمريكى يركز فى حملاته دفاعا عن حقوق الإنسان فى الاتحاد السوفيتى قبل انهياره؛ على حق المواطن فى الهجرة وحريه التنقل.. ولذا كان واضحا أن المغزى الأساسى لهذه الحملات كانت تستهدف السماح بهجره اليهود السوفيت إلى إسرائيل، واعتبر الحصول على ذلك الحق إنجازا هاما لحقوق الأنسان، فى حين أن ذلك كان يعنى فى نفس الوقت طرد إنسان آخر من أرضه وحرمانه من حقوقه الأنسانية الأوليه فى المواطنه وهو الإنسان الفلسطينى ..

فأين المعيار الموحد الذى يمكن أن يزن مبادئ حقوق الإنسان بالنسبة لليهودى الروس وحقه فى السفر والهجره؛ ويزن فى نفس الوقت حقوق الإنسان الفلسطينى فى أن يكون ويبقى سيدا على أرضه التى ولد وعاش عليها؟!

ويمكن أن نفسر هذه الأزدواجيه الواضحةج أيضا فى مجرد الادانه اللفظية لجرائم الصرب فى التطهير العرقى فى البوسنه من جانب دعاه حقوق الإنسان بالمفهوم الأوربى والأمريكى دون أدنى محاوله لإتخاذ موقف حاسم ضد الانتهاكات الصربية التى تصل إلى حد الجريمة التاريخية..

وإذا حاولنا أن توسع من الإزدواجيه الواضحة حول هذا الحق الإنسانى وتطبيقاته؛ فسنجد أنه يجرى فى أروبا نفسها اتساع لقاعده هؤلاء الرافضين لحق السفر والهجره. ولا نعنى هنا الإتجاهات النازية الجديدة فى ألمانيا التى تلاحق الأجانب الذين يعملون على الإرضى الألمانية وتسعى إلى طردهم أو حرقهم، ولاقى شعارات الجهه الوطنية فى فرنسا والتى تعلن وبوضوح ضروره تطهير الأراضى الفرنسية من الدنس الملوث الذى يحمله الأجانب العاملين فى فرنسا؛ ولكننا نعى المواقف العمليه للإدارات الحكومية فى البلدين والتى بدأت بالفعل تغير من دساتيرها وقوانينها للحد من حق الهجره والتوطن...

ويقودنا ذلك إلى الصيغ الديمقراطية فى حقوق الإنسان المعلنة؛ ونزعم أنها وفى هذه اللحظة حقوق نسبيه وأحيانا هلاميه وكثيرا ما تفسر بشكل مصلحى بحت حتى ولو كان فى ذلك خروجا على المبدأ نفسه..

وأمامنا المثل الروسى واضحا؛ فبينما تعددت الاتجاهات فى تشريح النظم الشمولية التى إنهارت فى الاتحاد السوفيتى ودول شرق أوربا؛ نجد أن بوريس يلتسن الذى إكتسب تعاطف الغرب والولايات المتحدة بشكل خاص؛ تحت شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ يلقى تعاطفا أكثر من هذ الجهات وهو يحاول أن يخرج على الديمقراطية التى جاء من تحت عباءتها حينما يعمل على الالتفاق على المؤسسات الدستورية القائمة بإجراء استفتاء يعزز من سلطاته ومركزه؛ ويجعل من مؤسسه الرئاسه الروسية المؤسسة الحاكمة والقابضة.

أما رئيس وزراء حكومه التشيك الجديدة فقد كشف عن مضمون إزدواجيه الشعار لدى الغرب حين صرح مواخرا بأن بلاده وكل بلدان شرق أوربا ظلت تسمع وطوال أكثر من أربعين عاما معزوفه الغرب الخاصة بالديمقراطيه وحقوق الإنسان والحدود المفتوحة؛ وحينما صدقنا ذلك وانفتحنا على الليبرالية وحقوق الإنسان؛ واجهتنا أسوار وبوابات مغلقه من جانب الآخرين؛ واكتشفنا أن الأمر فى النهايه هو مجرد تحقيق مصالح وليس تعميم أهداف إنسانية..

لقد كان المسؤول التشيكى يعلق على سياسه الحظر المتزايد فى إنتقال الأشخاص والبضائع التى فرضتها دول السوق الأوربيه على إنسان ومنتجات شرق أوربا بعد انهيار النظم الشمولية منها...

ثمه إشكاليه أخرى وهى تتعلق بالحدود أو القيود التى تقف عندها مفاهيم «حقوق الإنسان» وخاصه إذا كانت تعنى إصطداما مباشرا بحقوق المجتمع أو الوطن..

ولقد أثير ذلك؛ وبشكل عربى؛ فى الجزائر حين أوصلت آليات الديمقراطية الليبراليه "الأصوليين الجزائريين إلى مشارف السلطه؛ رغم أهدافهم المعلنه بعدم الايمان بالديمقراطية بهذا المفهوم وبالحقوق الإنسانيه المترتبه عليها..

ومازال الجدل دائرا حتى الآن حول من الذى أهدر حقوق الإنسان فى الجزائر؟!

هل هو الجيش الجزائرى الذى أجرى إنقلابا فى اللحظة الأخيره أوقف فيه تسليم السلطه للقوى المنتصره إنتخابيا..؟! أم أنها الجماعات الأصوليه التى كانت تنوى فى حاله تسلمها للحكم إلغاء كل أشكال الديمقراطية بما فى ذلك حق الآخرين فى الأختلاف..

ولعل هذا المثل العربى المعاصر يجدله شبيها فى التاريخ الأوربى حين تولى الجزب النازى الهتلرى السلطه ومستخدما آليات الديمقراطية فى ألمانيا سنة ١٩٣٣ حين حصل على أغلبية برلمانية تؤهله لذلك فى صناديق الاقتراع؛ ولكنه سرعان ما ألغى تلك الأليات نفسها وألغى أبسط الحقوق الإنسانية للآخرين الذين يحملون أفكارا وآراء عقائد أخرى تخالفه؛ ودخلت ألمانيا ومعها العالم كله فى مرحله قاسيه من النزاعات العرقيه والمصالح المتصارعه والتى انتهت إلى كارثه الحرب العالمية الثانية التى قتل منها أكثر من ٤٠ مليون إنسان..

ولنعترف أن مفاهيم حقوق الإنسان، من زاوية الشكل والمضمون؛ مازالت تحتاج إلى الكثير من الفهم والتفسير فى ارتباط وثيق بالواقع العربى والعالمى المعاصر وحتى لا تذهب بعيدا فى خداع النفس وإستلاب الذات....

المنظمات غير الحكومية... دوليا وعربيا

بينما كان مؤتمر السكان والتنمية الدولى الذى نظمته الأمم المتحده يعقد جلساته فى قاعة المؤتمرات فى مدينة نصر بالقاهرة وبحضور ممثلين لحوالى ١٥٥ دوله من أعضاء المنظمة الدولية..

كان هناك وعلى بعد مئات الأمتار مؤتمر آخر يناقش نفس القضية ويحضره ممثلون عن قرابه ٩٠٠ منظمة غير حكومية وأيضا تحت مظله الأمم المتحده..

والفرق بين المؤتمرين المتكاملين أن أولهما يحضره ممثلون رسميون عن دولهم والثانى تحضره لجان منظمات شعبية ليست لها صفه حكومية..

ولقد تكرر هذا أثناء قمه الأرض التى عقدت فى ريودى جانيرو منذ عدة سنوات والذى ناقش قضايا البيئة وحمايتها على النطاق العالمى، كما يحدث فى كل المؤتمرات الدوليه الهامة التى تنظمها الأمم المتحده..

وهذا التقليد الذى تتبعه الأمم المتحده بإتاحة الفرصة للمنظمات غير الحكومية لمناقشة القضايا الهامه التى تطرحها المنظمة الدولية ليس تطورا جديدا أو ناشئا نظرا لتعاظم كم ودور هذه المنظمات غير الحكومية؛ بل إنه جاء فى صميم ميثاق الأمم المتحدة منذ إنشائها سنة ١٩٤٥ والتى تنص الماده (٧١) من الميثاق صراحة على مبدأ تشجيع المنظمة لدور المنظمات الغير

حكومية والتشاور معها فى القضايا الدولية؛ وقد أنشأت الأمم المتحدة إدارة مركزية للمنظمات والهيئات الغير حكومية فى كل من نيويورك وجنيف تقوم بتنسيق العمل مع هذه الهيئات وتزويدها بالمعلومات الخاصة بالقضايا المطروحة على الأمم المتحدة كما تنظم لها إجتماعا سنويا يعقد عادة قبل أسبوعين من انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة وتطرح فيه الهيئات والمنظمات غير الحكومية تصوراتها عن القضايا المطروحة على الجمعية العامه..

المشاركة فى القرار

وقد شهدت العقود الأخيرة تطورا كبيرا فى عدد ودور المنظمات والهيئات غير الحكومية؛ وتشير البيانات المتوافرة إلى أن هناك حوالى ٣٠ ألف منظمة غير حكومية مسجلة فى الهيئة العامة لتلك المنظمات فى جنيف؛ ومن بين هذه المنظمات هناك أكثر من ٣٠٠ منظمة غير حكومية دولية واقليمية تتمتع بالصفة الاستشارية فى عضوية الأمم المتحده وتنقسم إلى ثلاث فئات يحق لبعضها التى تتمتع بالفئة أ من المشاركة فى جلسات الجمعية العامه للأمم المتحدة بل والحق فى الاشتراك فى المناقشة ولا يكاد يفرق بين وضعها وبين وضع الدول الأعضاء فى الجمعية العامه سوى حق التصويت الذى يقتصر بالطبع على الدول الأعضاء...

وهذا الدور الهام الذى احتلته المنظمات غير الحكومية فى الحياه الدولية يأتى من طبيعة هذه المنظمات التى غالبا ما تعبر عن تجمعات شعبية وجماهيرية وتجعلها أحد القنوات الأساسية التى تقوم بخدمة الأهداف والمبادئ التى تتبناها الشعوب وتعبيرا عن آمال فى مستقبل أفضل..

ومن الملاحظ تزايد الدور الذى تلعبه هذه المنظمات والهيئات الغير حكومية فى السياسة الدولية؛ وتجاوز دورها السابق كمجرد جماعات ضغط ليكون لها شأن هام فى صنع القرار وصياغة المزاج الدولى العام؛ خاصة وقد أثبتت فى السنوات الأخيرة قدرتها على المشاركة الفعالة والواضحة فى التغيرات

الديمقراطية والسلامية بعد إنتهاء الحرب البارده وتنظيم الحملات الناجحة دفاعا عن حقوق الأنسان ونزع الأسلحة النووية وحماية البيئة من أخطار التلوث والدفاع عن حقوق المرأة والطفل وغيرها من القضايا الهامه التى تشتبك معها...

ولقد أعطى إنتهاء الحرب الباردة وانتفاء صيغة انقسام العالم إلى معسكرين دفعه هائله لدور هذه المنظمات غير الحكومية إذ حرر غالبتها من قضايا الصراع الأيديولوجى التى كانت تستنفز فى الماضى الكثير من طاقه هذه المنظمات؛ وأجرى توحيدا فى صفوفها وأولويات المعارك التى تتعرض لها.

وقد أثار تقرير الأمم المتحدة فى العام الماضى بالدور الذى تلعبه المنظمات والهيئات غير الحكومية فى تعيئة الرأى العام العالمى حول كثير من القضايا والمشاكل الدولية والدفع إلى إتخاذ قرارات دولية بشأنها مثل الدفاع عن قضية الشعب الفلسطينى ومحاربة التفرقة العنصرية فى جنوب افريقيا وحقوق اللاجئين والمهجرين على النظام العالمى إضافه إلى قضايا حقوق الإنسان والبيئة والتنمية والعلاقات بين الشمال والجنوب..

المنظمات العربية

وإذا كان مؤتمر الاسكان والتنمية الذى إنعقد فى القاهرة قد نبه الكثيرين فى العالم العربى إلى الدور الهام الذى تلعبه المنظمات والهيئات غير الحكومية فى صياغة القرار الدولى؛ فإن علينا أن تعترف بأن دور المنظمات والهيئات غير الحكومية العربية لم يصل بعد إلى المستوى التى وصلت إليه هذه المنظمات فى علاقاتها الدولية..

إن ذلك لا يعنى إنكار دور هذه المنظمات والهيئات غير الحكومية العربية بالعكس فهناك ملاحظة عامه بأن هذه المنظمات شهدت فى السنوات العشر الأخيره تطورا كبيرا وأصبح لها صوت مسموع فى كثير من الدول العربية..

ولقد ارتبط ذلك بمسيرة الديمقراطية النامية فى العالم الغربى التى بدأت تكسب أرضا أوسع نتيجة الأخذ بمبادئ التعدديه السياسية وترسيخ الأسس الديمقراطية..

ومن أهم المنظمات والهيئات الشعبية العاملة فى العالم العربى إضافة إلى الأحزاب السياسية النقابات والاتحادات العمالية والهيئة ولجان حقوق الإنسان والبيئة والتضامن.

ولا يخفى على أى راصد للتطورات العربية فى السنوات الأخيرة أن بعض هذه المنظمات غير الحكومية قد لعبت دورا بارزا ومؤثرا فى بعض القضايا العربية فى المجالات الاجتماعية والسياسية..

وتذكرت هذا العدد نشاط المنظمة العربية لحقوق الإنسان والدور الذى تلعبه لجان التضامن العربية فى تهيئة المناخ الصحى للمصالحات العربية..

وفى الإجتماع الأخير الذى عقدته اللجان العربية فى القاهرة وحضره عدد كبير من لجان التضامن العربية طرحت الكثير من القضايا والهموم التى تشغل البال العربى وصدر عن هذا الاجتماع بيان القاهرة الذى يدعو إلى مزيد من التضامن العربى والدعوه إلى إحياء مشروعات السوق العربية المشتركه سعيا إلى وحده الصف وخلق آليه فعاله لفض المنازعات العربيه..

وفى الأزمات التى تعرض لها العالم العربى مثل حرب الخليج والصراع فى اليمن لعبت عدد من المنظمات والهيئات غير الحكومية العربية دورا فى محاوله رأب الصدع وإعاده توحيد الصفوف ومد جسور التعاون بين الشعوب العربية..

على أن المنظمات الشعبية العربية والهيئات غير الحكومية تواجه عددا من المشكلات التى تقلل من إنطلاقتها لتلعب دورها الكامل على الساحة العربيه؛ وبعض هذه المشكلات يتعلق بقضايا ذاتية خاصة بطريقة تشكيل هذه المنظمات وتمحورها حول بعض المصالح الضيقة..

ولكن المشكلة الرئيسية التى مازالت تعانى منها هى عدم وجود تراث وتقاليد وأعراف راسخة للتعامل مع هذه المنظمات غير الحكومية الأمر الذى جعل البعض منها يبدو أنه مجرد تنظيم شكلى جماهيرى وإن كان فى جوهره حكوميا مرتبط بأجهزة القرار فى هذه الدولة أم تلك..

وهذا التداخل الذى يرجع إلى عدم تأصل العمل الديمقراطى بعد فى هذه المنظمات يقلل من دورها وتأثيرها الحقيقى فى صياغة المناخ العربى العام والتأثير الإيجابى فيه

ويستلزم ذلك بدايه ضروره ايجاد صيغة للتنسيق بين المنظمات العربية غير الحكومية وتبادل الخبره والتجربة من جانب، وأيضا إيجاد علاقات تنظيمية بين هذه المنظمات وبين الجامعة العربية ومنظماتها المحققة أسوة بالأمم المتحدة..

ولابد هنا وأن نؤكد على الأهميه القصوى للتنسيق والتعاون بين المنظمات العربية غير الحكومية وأولويه ذلك على الهدف الخاص بعلاقاتها بالجامعة العربية باعتبار أن الهدف الأول هو المقدمة الضرورية للثانى..

أما بالنسبة للهدف الأول وهو التنسيق والتعاون بين المنظمات العربية الغير حكومية؛ فلقد بذلت جهود كثيره فى هذا الصدد فهناك الإجتماع الذى عقد فى القاهرة وحضره ممثلون عن الاتحاد الدولى لنقابات العمال وإتحاد المحامين العرب والإتحاد النسائى العربى والمنظمه العربية لحقوق الإنسان ولجان التضامن العربية والجمعية العربية للعلوم السياسية والمنظمة العربية للسلام ونزع السلاح؛ كما حضره عدد آخر من المنظمات الشعبية العربية...

وأكدت المناقشات التى دارت فى الإجتماع وتضمنها التقرير الصادر عنه على ضروره تحقيق التنسيق والربط المطلوب على مستوى المنظمات العربية غير الحكومية من أجل تعبئه كافه الطاقات الشعبية العربية لخدمه الأهداف والقضايا القومية.

كما إتخذ المجتمعون توصيه لضروره إيجاد علاقات وثيقة من التنسيق والتعاون بين جامعه الدول العربية ومنظماتها المخصصة وبين المنظمات العربية غير الحكومية يهدف تحقيق التفاعل بين الحكومات والشعورب، وتعميق الإحساس بأهمية المنافع والمصالح التى يمكن أن تنجم عن ذلك؛ والتفكير فى الأطر القانونية الملائمة فى إيجاد هذه العلاقات مع الاسترشاد فى هذا الصدد من خبره الأمم المتحدة..

وقد تواصلت المسيره لعدة سنوات حتى أمكن تشكيل لجنة عليا للتنسيق بين المنظمات والهيئات الغير حكومية العربية يكون مقرها القاهرة؛ وقد لعبت هذه اللجنة دورا فاعلا فى عدد من الأحداث التى جرت على الساحه العربية هذا العام وكان لها صوتها المسموع فى قضايا مثل الانتفاضه الفلسطينية والتضامن مع شعب العراق والشعب الليبى وبعض قضايا حقوق الإنسان فى العالم العربى..

ففى كل هذه الأحداث لم تكتف المنظمات الشعبية العربية ببيانات الشجب والإدانه بل شكلت وفودا من شخصيات شعبية عربيه وجرت إتصالات مع الهيئات المعنيه كما عقدت الكثير من اللقاءات الجماهيرية لتهيئة الرأى العام العربى حول هذه القضايا وبلورة الاتجاه الصحيح..

وإذا كان الهدف من تجميع المنظمات غير الحكومية العربية وتوحيد جهودها قد بدأ يؤتى ثماره ويفرض دورا عربيا هاما لها؛ فإنه يبقى ضروره إيجاد علاقات تنظيمية بين هذه المنظمات وبين الجامعه العربية ومنظماتها المتخصصة بهدف تحقيق التفاعل بين الشعوب والحكومات..

لقد طرحت هذه القضية أكثر من مره فى اجتماعات الجامعة العربية؛ وهناك العديد من المذكرات التى قدمت بهذا الصدد إلى الأمانه العامه من جانب المنظمات غير الحكومية العربية..

وإذا كانت قد تشكلت مؤخرا فى الجامعه العربيه لجنه خاصة لإعاده النظر فى تعديل ميثاق الجامعه؛ فإن الشعوب العربية ومنظماتها الغير حكومية تنتظر من هذه اللجنه أن يكون على رأس هذه التعديلات الاعتراف بدور المنظمات الغير حكوميه ووضع الصيغ والقواعد التى تنظم هذه العلاقه بين المؤسسه الرسمية العربية والمؤسسة الشعبية..

تعدد المنابر النووية

الرئيس الأمريكى الجديد ـ جورج بوش الابن أعلن بوضوح المضى قدما فى مشروع حائط الصواريخ، هذا المشروع الذى يعيد إلى الأذهان مرة أخرى حرب النجوم ويفتح الباب على مصراعيه لسباق التسلح.

وقد ارتبط ذلك برفض الكونجرس الأمريكى التصديق على المعاهدة الدولية الخاصة بحظر التجارب النووية تحت دعوى أن ذلك يحد من القدرات العسكرية الأمريكية وتفوقها الحاسم ويعطى لدول أخرى الفرصة باللحاق وربما تجاوز القدرات الأمريكية، فالمؤكد أن هذه المعركة قد كشفت عن شرخ عميق فى إمكانية الولايات المتحدة أن تقود وحدها النظام العالمى الجديد التى حاولت صياغته وترتيبه بعد إنهيار الثنائية القطبية .

ويجب ألا ننسى أن أمريكا كانت تعتبر معاهدة الحظر الشامل والنهائى للتجارب النووية هى واحدة من أهم المنجزات وأيضا المبررات للدور القيادى الأمريكى العالمى؛ وكان الرئيس الأمريكى بيل كلينتون فخورا بترويد أنه أول زعيم عالمى وقع المعاهدة سنة ١٩٩٦.

كما لايجب أن ننسى الضغوط الهائلة والمكثفة التى مارستها الولايات المتحدة قبل وبعد هذا التاريخ على كثير من الدول النامية ومنها مصر والدول

العربية التى كانت لها تحفظات مشروعة للتوقيع على الاتفاقية خاصة بعد إمتناع إسرائيل.

ولعل النداء الذى وجهـة ثلاثة من زعمـاء الدول الأوروبيـة للكونجـرس الأمريكى يناشدونه التصديق على المعاهدة بكشف الأبعاد و التداعيات الخطيرة التى يمكن أن تترتب على ذلك الرفض عالميا..

لقد قام كل من الرئيس الفرنسى جاك شيراك والمستشار الألمانى جرهارد شرودر وكذلك تونى بلاير رئيس وزراء بريطانيا بكتابه مقال مشترك نشرته صحيفة النيورك تايمز الأمريكية يوضحون فيه مخاطر رفض الكونجرس للتصديق على إتفاقية حظر التجارب النووية بأنه يهز بعنف بل ويقوض الإجراءات الجماعية لوقف تهديد الخطر النووى فى العالم ويضعة مرة أخرى فى مجرى سباق التسلح كما أنه يشجع بعض الدول للعمل على انتاج السلاح الذرى بل إنه يصيب تحالف دول الاطلنطى بشرخ عميق.

ولعل الرفض الأمريكى للإتفاقية التى صاغتها وفرضتها على العالم كله يعود بنا إلى التحفظات والمواقف التى أبدتها بعض الدول أثناء المناقشات الأولية للمشروع الغربى الأمريكى للإتفاقية.

فقد طالبت كثير من الدول النامية بأن يكون تجديد الاتفاقية لفترة تتراوح بين خمسة أو خمسة عشر عاما على أن يعاد مناقشة بنودها وفقا للظروف الجديدة التى تطرأ على الموقف الدولى، وذلك بدلا من النص الذى أصرت عليه الولايات المتحدة بالمد الأبدى للإتفاقية.

كان منطق بعض الدول النامية وخاصة مصر والهند، فى تقديم هذا الاقتراح هو أن الاتفاقية لاتمس ملكية السلاح النووى، ولكنها تضع حق التفتيش من قبل وكالة الطاقة النووية فقط على المصانع والمنشآت التى يحتمل أن تقوم بتصنيع السلاح النووى، أما تلك التى صنعت بالفعل ووضعت فى أماكنها الخاصة وقواعد إطلاقها السرية فليس لأحد سلطان عليها.

أيضا تقدمت بعض الدول باقتراحات لها منطقها فى ذلك الوقت بألا تقتصر المعاهدة على حظر انتشار الأسلحة النووية بل و البحث الجدى عن إمكانية تدمير الترسانة النووية الخطرة والتخلص منها على أساس أن الاتفاقية المطروحة لا تمس الترسانات النووية الموجودة بالفعل والتى تكفى لتدمير العالم أكثر من عشرين مرة، بل تمنع انتشارها بالنسبة للآخرين الأمر الذى يعنى فى واقع الأمر تدشين الوضع المتميز لأعضاء النادى الذرى حاليا.

ولعلنا نذكر أيضا فى هذا الصدد الحملة التى أثارتها الولايات المتحدة ضد مصر قبل التوقيع الأولى على الاتفاقية سنة ١٩٩٦ حين أعلن رئيس المخابرات المركزية الأمريكية فى شهادة له أمام لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكى أن مصر تقود اتجاها فى المنطقة يشترط توقيع إسرائيل على معاهدة منع انتشار السلاح النووى وجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل قبل أن توقع دول المنطقة عليها، وتخشى الإدارة الأمريكية أن موقف مصر على عدم التوقيع على تجديد الاتفاقية ما لم توقع إسرائيل قد يؤدى إلى إمتناع عدد كبير من الدول العربية والإسلامية ودول العالم الثالث لمباركة هذه الاتفاقية.

وقد كشف المنطق الأمريكى فى ذلك الوقت والضغوط الهائلة التى مورست على مصر والدول العربية للتوقيع على الإتفاقية الازدواجية الفجة فى معايير تطبيق المبادىء والمعاهدات الدولية، حين نجد هناك حرصا شديدا على عدم رفع الحظر الاقتصادى المفروض على العراق إلا بعد التأكد الكامل من أنه لايملك ولا يستطيع أن يملك فى المستقبل أى قدرات خاصة بأسلحة الدمار الشامل نووية كانت أم كيماوية، كذلك الضجة التى تثار بين الحين والآخر حول إمكانية إمتلاك إيران لأسلحة نووية والتحذير المتصل مما يسمى بمخاطر القنبلة النووية الإسلامية، خاصة بعد أن دخلت كل من الهند والباكستان النادى الذرى الدولى..

هذا بينما يجرى إسدال صمت تام حول الترسانة النووية الإسرائيلية المتواجدة بالفعل التى تجعل منها القوة السادسة النووية فى العالم وفقا لتقدير الخبراء والتى تمثل حظرا متصلا على أمن وسلامة دول المنطقة. بعد أن أعلن الرئيس الأمريكى الجديد المضى قدما فى مشروعه الخرافى الخاص بدرع الصواريخ.

واليوم ماذا بعد رفض الكونجرس الأمريكى التوقيع على الاتفاقية، وما هى الانعكاسات الدولية والمحتملة لهذا الموقف؟!

لقد خرجت الصيحات المبكرة للتحذير من مخاطر الأسلحة النووية منذ القنابل البدائية الأولى التى ألقيت على هيروشيما ونجازاكى، وخرجت ملايين البشر تتظاهر وتحتج وتطالب بوقف أنتاج وتجريب الأسلحة النووية القاتلة.

وفى فترة الثنائية القطبية إستخدم ميزان التعادل النووى بين القطبين كرادع قوى ضد اندلاع أى حرب نووية ولغرض سلام قائم على الخوف من الدمار الشامل، ومع إنتهاء هذه المرحلة تفتت وانتشرت الخبرة الذرية وأصبحت هناك احتمالات قوية فى أن دولا أخرى خارج إطار النادى الذرى المعروف قد أصبحت قادرة على تملك هذا السلاح [الهند وباكستان] أو هى فى طريقها المؤكد إلى ذلك سواء نتيجة إمكانياتها الذاتية أو مساعدة الآخرين.

ومعنى ذلك أن هذا التطور الجديد والمثير يمكن أن يؤدى إلى احتمالين.

تفاقم وازدياد النزعات العدوانية وتوسيع الحروب والمناقشات العرقية والدينية، وهو طريق خطر خاصة فى غياب توازن نووى حقيقى يمكن أن يؤدى بالبشرية كلها إلى كوارث حيث لم يعد هناك ما يضمن ألا تستثمر أى قوة صغيرة أو تجمع إرهابى إمكانياتها النووية المحدودة لغرض مصالحها أو طموحاتها المشروعة أو الغير مشروعة..

أو أن يفـرض ذلك شكلا من أشكال ديمقـراطيـة الملكيـة النوية، أى تنوع القوى والمصـادر التى تملك نوعـا من أسلحـة الدمـار الشـامل وهو الأمـر الذى يمكن أن يعيد للعالم المنقسم والمفتت حاليا شكلا من أشكال التوازن الإيجابى.

ويعتبر البعض أن تعدد المنابر النووية، إذا صح التعبير، يرتبط أيضا بتنوع أسلحـة الدمـار الشـامل التى تتسع لتشمل الأسلحـة البيـولوجيـة والكيمـاوية، وهو سلاح خطير ومتاح أكثر للدول الصغيرة التى لاتملك القدرة التكنيكية والمالية لانتاج أسلحة ذرية أو الحصول عليها.

لذلك يذهب بعض المفكرين السيـاسيين إلى أن حق تملك السـلاح الذرى للدول الصغيرة مثلما جرى فى الهند وباكستان، ومن الممكن أن يجرى بالنسبة لايران وكوريا الشمـاليـة وعدد آخر من الدول المؤهلة، قد يكون أحـد الوسائل الديمقراطية والعملية التى تكسر احتكار البعض وهيمنته وتعيد التوازن إلى عالم تفككت روابطه ومعادلاته القديمة.

وطالما أن المنطق الأمـريكى المعلن ينطلق من أن تنفـرد أمـريكا بالسيـادة العسكرية النووية، فلماذا لايحاول البعض الآخر كسر هذا التفرد.

ومازالت القضية مطروحة، والآفاق مفتوحة، والاحتمالات كثيرة ومتعددة.

الفصل الثالث

- الجريمة العابرة للقارات
- بريستوريكا على الطريقة الغربية
- الموجة الاشتراكية الثانية
- أوربا تعلن العصيان
- الوجه الجماهيرى للعولمة

الجريمة العابرة للقارات

كشفت المناقشات والتوصيات التى صدرت عن المؤتمر الدولى حول الفساد والجريمة المنظمة والذى عقد فى مدينة نابولى الإيطالية مؤخرا عن وجود ظاهرة خطيرة وجديدة تهدد آليات الاقتصاد العالمى كله، يستوى فى ذلك دول الشمال والجنوب ودول الشرق والغرب والدول الصناعية الكبرى أو الدول النامية الصغرى.

إن هذا المؤتمر الذى ضم علماء الاقتصاد والإجتماع والسياسة والجريمة فى ١٢٨ دولة قد أشار إلى عدة وقائع مثيرة تتعلق بما أطلق عليه الجريمة المنظمة العابرة للقارات، والتزايد الخطير لاقتصاديات الظل أو ما يطلق عليه الاقتصاد الخفى الذى تسيطر عليه عصابات الجريمة المنظمة، والتى أصبحت تمثل جزءا كبيرا من الناتج المحلى الإجمالى العالمى.

لقد إعتاد علماء الاقتصاد والإجتماع التغاضى عما يسمى بالاقتصاد الخفى، بإعتبار أن دراسته وتعقبه من إختصاص رجال الأمن والأجهزة البوليسية، ولا تليق بمكاتب العلماء واهتماماتهم فهم عادة لايخوضون إلا فيما هو محدد ودقيق وقانونى.

أما مسارات الدروب الخفية والخطرة فلها شأن آخر ورجال آخرون.

ولكن مؤتمر نابولى الأخير، والذى شارك فيه هؤلاء العلماء قد أشار بوضوح أن قضايا الفساد والجريمة المنظمة قد أصبح لها طابع دولى وقسمات مشتركة باتت تهدد التطور العالمى كله.

وقد حدد السكرتير العام للأمم المتحدة ملامح هذا الخطر فى الخطاب الذى ألقاه أمام المؤتمر وأشار فيه إلى الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لنشاط عصابات الجريمة المنظمة العابرة للقارات.

فهذه العصابات الدولية قد تجاوزت شكل الجريمة التقليدية وأصبحت تعمل فى عدة دول واكتسبت صفة الكونية.

أنها قد إستفادت من عالمية الاقتصاد والشركات المتعددة الجنسيات لتصبح هى الأخرى عصابات متعددة الجنسيات تسقط الحدود الدولية والقارية.

إن هذه العصابات تعمل حاليا فى مجال التكنولوجيا الجديدة وتستثمر مبتكرات الثورة العلمية وتتجاوز نشاطاتها السابقة فى تجارة المخدرات والسلاح والتهريب وتجارة الرقيق الأبيض والتلاعب فى أعمال البورصة والبنوك إلى الدخول فى مجالات أخرى خطيرة مثل تجارة المواد والأسلحة النووية والعمل على السيطرة والهيمنة على التجارة العالمية.

إن النشاط المتسع لعصابات الجريمة المنظمة قد أدى إلى تأثيرات سلبية وضارة بالقواعد الأساسية للنظام الديمقراطى الدولى وحقوق الانسان، كما ساعد على إفساد الزعامات السياسية والنخب الثقافية.

وأخيراً فإن اتساع الفساد وإقتصاديات الظل الرمادية، وهو التغيير الذى يطق على الأنشطة غير المشروعة. يمثل خطرا فادحا على الاقتصاد العالمى كله ويسمم مناخ الاستثمار والإنتاج والعمل والتجارة الدولية.

الفساد والحرب الباردة:

لقد إنعقد المؤتمر الدولى للفساد والجريمة المنظمة فى ظل تصاعد ملحوظ فى وتيرة الفساد ودور عصابات الجريمة المنظمة تمثل فى سقوط مؤسسات

مالية كبيرة وتورط أسماء سياسية ورجال أعمال بارزين على النطاق العالمى فى القيام بأعمال غير مشروعة تهدر القيم الاجتماعية والانتاجية وتعمل فى تعاون وثيق مع رجال الجريمة المنظمة مثلما جرى فى إيطاليا وفرنسا وأسبانيا وإنجلترا واليابان وألمانيا إضافة بالطبع إلى الكثير من دول الجنوب الاسيوى الأفريقى اللاتينى ودول الشرق الأوربى.

وبقدر الاتفاق على تضخم هذه الظاهرة ومخاطرها الواضحة فى تلويث مناخ الاستثمار والعمل والتجارة الدولية وتأثيراتها السلبية والمؤكدة على التطور الحضارى والديمقراطى، فإن هناك وجهات نظر متباينة سواء فى محاولة توصيف وتفسير الظاهرة أو فى تصور طرق وأساليب المواجهة.

فهناك الاتجاه الذى يذهب إلى أن نشاط عصابات الجريمة المنظمة وتغلغلها فى أجهزة السلطة الرسمية والنخب السياسية والاقتصادية فى هذه البلدان، المتقدمة أو النامية، جاء نتيجة لسنوات الحرب الباردة الطويلة بين المعسكرين اللذين كانا يسيطران على الساحة الدولية لمدة تزيد عن النصف قرن.

فلقد كانت الأجهزة الرسمية والخفية للمعسكرين تسعى وبشكل دؤوب لتحقيق مكاسب لها على حساب الآخر مستخدمة كل الوسائل والأساليب الممكنة، وقد أدى ذلك إلى انتشار الأعمال القذرة وإهدار الكثير من القيم والأخلاقيات الاجتماعية والاقتصادية..

ولن تتورع هذه الجهات المسؤولة من أن تقترف الجرائم البشعة بنفس الوسائل، وأحياناً بنفس الآليات التى تستخدمها عصابات الفساد والجريمة المنظمة.

وكشفت الوثائق القليلة التى ظهرت حتى الآن عن وقائع الحرب الخفية بين أجهزة المعسكرين خلال الخمسين عاما الماضية، عن تعاون وثيق بين أجهزة المخابرات فى الدول الكبرى مثل المخابرات المركزية الأمريكية أو المخابرات الروسية المعروفة «كى بى جى»، مع بعض العصابات المنظمة لتحقيق أغراض سياسية أو اقتصادية لهذا الطرف أو ذاك مثل إسقاط بعض النظم أو

دعمها، عمليات الاغتيال السياسى والحرب الاقتصادية الخفية وفتح الأسواق وإغلاقها.

وقد كشفت هذه الوثائق أيضا عن إستغلال بعض أجهزة الدول الكبرى لتجارة المخدرات وتهريب الأسلحة، عبر العصابات المنظمة مثل المافيا وبارونات المخدرات وذلك من أجل تحقيق أغراض سياسية أو اقتصادية تخدم مصالحها الكونية وهذا ما فعلته المخابرات الأمريكية وفقا لشهادة بعض كبار المسؤولين السابقين فى الكتب التى صدرت حول هذا الموضوع.

كذلك أفاد تقرير أخير لمعهد البحوث العلمية فى موسكو أنه كان يوجد فى الإتحاد السوفيتى السابق أكثر من ٣٠ ألف مليونير سرى يعملون فى أنشطة سرية وغير قانونية مثل التهريب والمخدرات والسلاح، وقدر التقرير حجم الأموال التى كانت متداولة فى إقتصاديات الظل غير المشروعة فى الاتحاد السوفيتى بأنها كانت تتروح من ٩٠ إلى ١٠٠ مليار روبل وهو ما كان يعادل من ١٠ إلى ١٥٪ من الإنتاج الكلى.

ومن الطبيعى والأمر كذلك، أن يعطى ذلك الفرصة الواسعة للعصابات المنظمة للتداخل مع الأجهزة السياسية وأجهزة إتخاذ القرار فى تلك الدول.

ويذهب هذا الإتجاه إلى أنه بعد إنتهاء الحرب الباردة والتخفيف من حدة الصراع العسكرى والسياسى والأيديولوجى بدأ ينكشف الغطاء عن الكثير مما كان مستورا.

وفى هذا الإطار يمكن تفسير الظهور القوى للمافيا الروسية فى السنوات الأخيرة وتحكمها فى ثروات طائلة، وتملكها النفوذ القوى داخل أجهزة القرار، إذ من غير المعقول أن تبرز هذه المافيا فجأة وفى سنوات قليلة دون أن يكون لها أساس سابق كان يتحصن ويتخفى خلف اللافتات الرسمية.

الرأسمالية الفجة:

وهناك إتجاه آخر يرى أن الخلل الذى جرى فى التوازن العالى والمتغيرات الدرامية والمفاجئة التى طرأت على الساحة الدولية وخاصة بعد إنهيار المعسكر الآخر، قد فتح الباب على مصراعيه للعصابات المنظمة وأعمال الفساد، والتى رأت فى إنهيار الإشتراكية وإنتصار آليات الرأسمالية ونظام السوق الحر والمفتوح فرصة مثالية لتوسيع دائرة نشاطاتها الطفيلية وغير المشروعة.

ويقول مارك آلتمان مدير بنك كريدية ليوتيز الفرنسى أنه يبدو أن الثقة المطلقة فى آليات السوق المفتوحة والاستثمار الحر بلا قيود أو حدود قد فتح الطريق واسعا أمام إنحراف خطير فى تطبيقات الرأسمالية العالمية يمكن أن يؤدى إلى تشوهات خطيرة فى الاقتصاد العالمى.

وهناك مجموعة من الخبراء الاقتصاديين العالميين يعتقدون أن إنتشار الفساد فى المؤسسات الرأسمالية الدولية مسؤول بشكل مباشر عن تراجع معدلات الانتاج فى كثير من الدول الصناعية الكبرى والانكماش الغير مسبوق والذى ألم بإقتصادياتها وتزايد نسب البطالة والفقر النسبى.

وتشير مراكز الأبحاث الاقتصادية فى لندن وجنيف أن الخطر الذى يهدد إقتصاديات تلك الدول يتمثل فى زيادة الأنشطة غير الاقتصادية وغير المنتجة حتى أصبحت هذه الأنشطة تمثل فى السنوات الأخيرة عوائد إستثمارية أكبر من الواقع الفعلى للتبادل التجارى العالمى، ومن مظاهره ذلك النشاط المكثف الذى يجرى فى البورصات العالمية ويتعامل يوميا فى أكثر من ألف مليار دولار، فى حين أن حجم الإنتاج الحقيقى لهذا اليوم أقل من ذلك، الأمر الذى يزيد من الخلل الهيكلى فى آليات النشاط الاقتصادى للأسواق.

ويرتبط ذلك بإتساع قاعدة الاقتصاد الرمادى الخفى والخطر، وهى تلك النشاطات فى المجالات غير الإنتاجية مثل تجارة المخدرات وتهريب الأسلحة

والرشوة والمضاربات المشبوهة واستغلال المؤسسات المالية مثل البنوك والبورصة وشركات التأمين لخدمة مصالح ضيقة لبعض الأفراد أو المجموعات.

وقد وصلت التقديرات لحجم هذا النشاط الغير إنتاجي بآلاف المليارات من الدولارات، فتجارة المخدرات في العالم تقدر بأكثر من ٢٠٠ مليار دولار، كما قدرت صفقات الأسلحة المهربة لعام ١٩٩٣ وحده بأكثرة من ٢٠٠ مليار دولار.

وهذه الاستثمارات الرهيبة التي تديرها في أغلب الأحوال شبكات الجريمة المنظمة، تمثل بالإضافة إلى تأثيراتها الاجتماعية الضارة حرمان الاقتصاد العالمي من قدر كبير من الحيوية الإنتاجية.

وكان من الطبيعي والأمر كذلك أن يحدث تداخل كبير بين الفساد والسياسة ووجود تحالفات مصلحية بين بعض رجالات الإدارة العليا ومن عدد من كبار المسؤولين والقيادات السياسية والحزبية مع دور خفي لنشاط العصابات والجريمة المنظمة.

والمثل الإيطالي والياباني يتكرر الآن بشكل أو بآخر في عدد من البلدان الصناعية الكبرى مثل فرنسا وإنجلترا بل وفي ألمانيا.. كما أنه بات مؤكدا في دول العالم الثالث وخاصة في ظل الأنظمة الأوتوقراطية والدكتاتورية.

ويقول البروفسور جورج تاوستر الأستاذ المتخصص في أخلاقيات الأستثمار في المؤسسة الدولية لتطوير إدارة المشروعات في سويسرا أنه «يبدو وبشكل أكثر وضوحاً أن هناك تصاعد في فضائح الفساد التي تنكشف في البنوك والصناعة والمؤسسات الأوربية نظرا لافتقاد أخلاقيات الاستثمار على النطاق العالمي.

ويذهب المفكر الاقتصادي الأمريكي والعالمي كينيث جاليريث إلى أن ظاهرة الفساد المتنامي في الدول الصناعية هو نتيجة طبيعية للتغيرات التي

جرت مؤخرا فى آليات النشاط الرأسمالى؛ حين تصور البعض أن إنهيار نماذج الإشتراكية الشمولية فى الاتحاد السوفيتى السابق ودول شرق أوربا بفتح الطريق واسعا أمام الانطلاق الرأسمالى بلا قيود أو حدود.

ويلاحظ جاليريت تراجعا ملحوظا فى القيود الاجتماعية والاقتصادية التى كانت كثير من الدول الصناعية فى الغرب الأوربى والأمريكى قد فرضتها أثناء المنافسة مع المعسكر الإشتراكى، والعودة مرة أخرى إلى أساليب الرأسمالية الجامحة والفجة مثلما كان الأمر فى الغرب الأمريكى فى نهاية القرن الماضى.

وهو مناخ يوفر تربة صالحة لإزدهار جرائم وأشكال الاستغلال غير المشروع ويغرى العصابات المنظمة لتوسيع نشاطها ونفوذها.

بريستوريكا على الطريقة الغربية

فى استطلاع للرأى أجرته مؤسسة مورى البريطانية أوضح الاستطلاع تغير مواقع وحجم ومواقف الطبقة الوسطى البريطانية.

فبالإضافة إلى أن هذه الطبقة تقلصت مساحتها من حوالى ٥٠٪ من السكان المباشرين لحقوقهم السياسية والاجتماعية فى أواخر الثمانينات من القرن الماضى إلى ٤٠٪ مع بداية القرن الجديد، هناك مؤشر هام وجديد فى الموقف السياسية والاجتماعية لها.

فهذه الطبقة التى كانت تمثل الحصن الرئيسى لحزب المحافظين قد بدأت تغير مواقفها وبشدة، إذ حصل العمال وفقا للإستطلاع الأخير على ٤٨٪ من أصواتها بينما لم يحصل المحافظون سوى ٢٨٪ من الأصوات.

وحتى سنوات قليلة مضت كانت نسب التصويت فى الطبقة الوسطى البريطانية تصل إلى ٥٤٪ للمحافظين و٢٢٪ للعمال..

وتشير إستطلاعات أجريت فى ألمانيا وإيطاليا وفرنسا إلى تغيرات مماثلة فى دوافع ومواقف الشرائح الوسطى فى تلك المجتمعات.

وتقلص الطبقة الوسطى فى المجتمعات الغربية فى أوربا وأمريكا يعد أحد السمات البارزة والمصاحبة للأزمة الاقتصادية والاجتماعية فى هذه البلدان،

ويعزو إليها وإلى حد كبير فقدان الثقة المتزايد فى الأحزاب التقليدية التى ظلت تحكم هذه البلدان وفى اعتماد أساسى على قاعدة عريضة واسعة للشرائح الوسطى.

ولقد إعتمدت الليبرالية كمنهج سياسى وإقتصادى على هذه الطبقة باعتبارها القاعدة المحورية والتى لها مصلحة أساسية فى استمرار المنهج الليبرالى، وتمييزا لها عن الأرستقراطية أو الأقلية الأوليجاركية التى تتجه إلى السيطرة والاحتكار، وأيضا عن الطبقة العاملة أو البروليتاريا التى كانت تتجه هى الأخرى للسيطرة وفرض قوتها.

وكان الإنجاز الكبير الذى إعتقدت الديمقراطيات الغربية أنها قد حققته هى توسيع قاعدة الطبقة الوسطى باعتبارها حصن الأمان والاستقرار للتقدم الاجتماعى والاقتصادى، وهو ما حدث فعلا فى هذه المجتمعات فى الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف عقد الثمانينات.

ولقد أشارت كثير من مراكز الدراسات الغربية أن الأزمة الاقتصادية التى تمر بها هذه المجتمعات والتى تمثلت مظاهرها فى نسب البطالة العالية والغير مسبوقة (من ١٠ إلى ١٥ ٪) وإنخفاض معدلات الإنتاج والنمو (من صفر إلى ٢ ٪) وكذلك الإنكماش الاقتصادى الذى عانت ومازالت تعانى منه فى السنوات الخمس الماضية قد دفع ثمنه وبشكل أساسى الشرائح الوسطى فى تلك المجتمعات.

ولعل الاحصائيات الأخيرة عن تقلص مساحة الطبقة الوسطى هو الذى يفسر الكثير من الانفلاتات والانقلابات التى بدأت تتسم بها الخريطة السياسية والاجتماعية فى الغرب الأوربى والأمريكى. فى السنوات الأخيرة، وذلك بعد إنتهاء الموجه الأولى من الانقلابات الدرامية التى حدثت فى دول شرق أوروبا.

ولقد كان المفكر الاقتصادى الأمريكى والعالمى كينيث جالبريث هو الذى نبه ومنذ فترة طويلة إلى تلك التحولات حين أشار إلى التغيرات الهيكلية التى جرت فى المجتمعات الليبرالية وأدت وبدرجة كبيرة إلى تقليص دور ونفوذ

الطبقة الوسطى والتى أصبحت من وجهة نظرة تمثل قاعدة المضطهدين فى تلك المجتمعات.

ويفسر الاقتصادى الأمريكى هذا التحول مع تركيز السلطة الاقتصادية فى هذه البلدان بشكل متزايد فى أيدى الشركات المتعددة الجنسيات ومع زيادة الضرائب وزيادة الأسعار وأيضا التناقض المتسع بين حجم النشاط اليومى فى البورصات العالمية والذى يبلغ حوالى ألف مليار دولار وبين حجم الانتاج الفعلى.

ويذهب جاليريث إلى أن هذه الحقائق الجديدة قد ألغت شكل الصراع الطبقى القديم الذى كان قائما بين الرأسماليين والعمال، وطوال النصف الأول من هذا القرن كان الرأسماليون؛ بما فيهم الملاك المتوسطون، هم أصحاب الأراضى والمصانع، بينما كان العمال يمثلون قاعدة الإجراء. ولكن التطورات التى جرت بعد ذلك فى المجتمعات البورجوازية. قد أحلت بيروقراطية الشركات الكبرى والعالمية محل الرأسمالية. والكوزموبوليثانية محل الرأسمالية القومية، ولم يعد هناك فى واقع الأمر رأسماليون مالكون تقليديون بل مديرون وخبراء يسيطرون من الناحية الفعلية سياسيا واقتصاديا، وهم الذين أطلق عليهم إسم «البيروقراطية والتكنوقراطية العالمية» والمتحكمة فى الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات. أو شطار العولمة.

وفقدت بذلك الطبقة الوسطى التى كانت مستقرة ثقلها الكبير كحصن الأمان فى النظام الليبرالى السابق، وتراجعت أهميتها حتى أنها أصبحت هى المقابل العصرى لمفهوم العمال فى التطور الاجتماعى السابق.

لقد أرجع الاقتصادى الأمريكى الكبير ومعه عدد آخر من المفكرين الاقتصاديين الغربيين، تراجع دور مهمة الطبقة الوسطى فى المجتمعات الليبرالية التقليدية إلى أنها السبب الرئيسى وراء الكثير من التحولات السياسية والاقتصادية التى تجرى فى هذه المجتمعات حاليا.

ويفسرون بذلك الانحياز الذى جرى فى المجتمع الأمريكى أثناء إنتخابات الرئاسة الأمريكية الأخيرة فى نوفمبر سنة ١٩٩٢ إلى برنامج الشاب بيل كلينتون بمضمونه الاجتماعى والاقتصادى الذى يخاطب فى الأساس مصالح الطبقة الوسطى؛ وذلك فى مقابل برنامج الشيخ جورج بوش الذى لم ينتبه إلى التغيرات الهيكلية التى جرت فى المجتمع الأمريكى، وظل محافظا على صيغة الخطاب التقليدى الأمريكى الذى بلوره سلفه رونالد ريجان والذى كان موجها فى الأساس لرجال السلطة والمال فى البنتاجون (وزارة الدفاع) ووول ستريت (البورصة والمال).

وهى نفس الأسباب التى أدت إلى إنهيار التاتشرية فى بريطانيا وإنسحاب ذلك على حزب المحافظين.

ويقارن بعض المفكرين الإقتصاديين فى الغرب فشل البريستوريكا أو إعادة البناء التى نادى بها جورباتشوف لتجديد شباب النظام الإشتراكى الشمولى الذى كان قائما فى الإتحاد السوفيتى، وكذلك فشل التاتشرية والريجانية التى كانت تستهدف هى الأخرى تعزيز مواقع الرأسمالية التقليدية بغياب دور فاعل للطبقة الوسطى..

ففى الحالة الأولى كانت الطبقة الوسطى فى المجتمع السوفيتى السابق أضعف من أن تلاحق وتدافع عن البريستوريكا، وفى الحالة الثانية كانت الطبقة الوسطى غير متحمسة بل ومتشككة فى أهداف التاتشرية والريجانية التى أضعفت مواقعها بالفعل.

وترجع التفسيرات الحديثة من ناحية أخرى التطور الهائل فى النمو ومعدلات الانتاج الذى تميزت به دول شرق آسيا فى السنوات العشر الماضية إلى إزدياد قاعدة دور الطبقة الوسطى وارتباط ذلك بإتساع أسس العدالة الاجتماعية فى تلك البلدان.

وقد أكدت عديد من الدراسات التى قامت بها مؤخرا بعض الجامعات الأمريكية والغربية عن التطور الاجتماعى والاقتصادى فى دول شرق آسيا أنه

يمضى على طريق يختلف تماما عن طريق النمو فى المجتمعات الليبرالية فى الغرب الأوربى والأمريكى.

ورصدت هذه الدراسات عدة قسمات مشتركة جمعت بين دول هذه المنطقة والتى تختلف فى توجهاتها السياسية مثل الصين التى تتخذ منهجا إشتراكيا واليابان التى تتبع النهج الرأسمالى.

ومن أهم هذه الملاحظات هو اتساع قاعدة الطبقة الوسطى فى البلدين إذ تصل نسبتها فى اليابان إلى حوالى ٧٥٪ وفى الصين حوالى ٧٠٪ بينما تتراجع نسبتها فى الولايات المتحدة إلى ٤٥٪ وفى بريطانيا وفرنسا وإيطاليا إلى ٤٠٪.

كذلك لوحظ أن الفرق بين الحد الأدنى والحد الأقصى للأجور يبلغ فى اليابان واحد إلى ٢٠ بينما فى الصين (١ إلى ١٢) أما فى الولايات المتحدة الأمريكية فتصل إلى (١ إلى ١١٠).

والأهم من ذلك هو الدور الذى يلعبه التضامن الاجتماعى فى كل من اليابان والصين ممثلا فى مجالس الانتاج فى اليابان ومرادفه نقابات العاملين فى الصين والتى تشرف على الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية وتوليها رعاية كبيرة.

ويتوقع كثير من المفكرين الإقتصاديين والسياسيين فى الغرب تزايد الأزمة التى تواجهها الأحزاب التقليدية الحاكمة فى الغرب الأوربى الأمريكى مع تزايد انكماش دور وموقع الطبقة الوسطى.. الأمر الذى قد يؤدى إلى خلل جسيم فى البنية الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمعات الليبرالية التقليدية قد يحمل معه تطورات مثيرة ومفاجئة.. أبسطها فقدان الثقة المتزايد فى الأحزاب التقليدية التى كانت وحتى سنوات قليلة مضت ومستقرة مسيطرة

الأمر الذى يعنى عند البعض.. القفز إلى المجهول..!!

الموجة الاشتراكية الثانية

لعل التراكب الزمنى للأحداث بين ما جرى فى بريطانيا والانتصار الذى حققه حزب العمال ثم ما جرى فى فرنسا من نصر كبير لم يكن متوقعاً لليسار الفرنسى هو الذى أدى إلى ردود الأفعال العالمية الواسعة التى ذهبت إلى أن هناك موجة اشتراكية ثانية تهب على أوربا والعالم...

وامتلأت الصحف الأوربية والأمريكية طوال الفترة الماضية بالكثير من العناوين والتحليلات - وأياً كان نسبة الخطأ أو الصواب فيها - إلا أنها كلها تتفق على أن تغييراً هاماً يجرى فى أوربا قد يؤدى إلى إعادة تشكيل الكثير من الأولويات والأهداف التى كانت تشغل بال دول الاتحاد الأوربى مثل تطبيق العملة الموحدة الأوربية (الإيكو) خاصة بعد إصرار الحكومة الاشتراكية الجديدة فى فرنسا على أن تكون قضية البطالة وتشغيل العمالة هى الهم الأساسى المباشر الذى يجب على دول الاتحاد الأوربى أن تجد له حلولاً فى البداية..

وذهبت تحليلات أخرى كثيرة إلى القول بأن الاشتراكيين الذين أصبحوا يسيطرون على ١٣ حكومة فى دول الاتحاد الأوربى الخمسة عشر سيوجهون دفة الاتحاد مرة أخرى فى اتجاه القليل من الوحدة والكثير من الحلول الاجتماعية للمشاكل التى تواجهها كل بلد على حدة..

وما من شك أن اليسار الاشتراكى قد حقق انتصارات كبيرة فى دول الاتحاد الأوربى فى العامين الأخيرين، ولكن القول بأن هناك ردة اشتراكية للماضى مثلما قالت النيويورك تايمز الأمريكية أو أن الاشتراكيين يهددون الوحدة الأوربية مثلما ذهبت التايمز اللندنية فهو أمر مبالغ فيه ولا شك.

فلقد كانت الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية فى غرب أوربا وطوال القرن الماضى، وبشكل أخص فى أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية أحد القوى الرئيسية فى تلك البلدان وقامت فى فترات كثيرة بتولى السلطة فيها..

فبالإضافة إلى الدول الاسكندنافية [السويد - النرويج - الدانمرك] والتى ظلت تحكمها الأحزاب الاشتراكية فى الأساس حتى اليوم، تولى الاشتراكيون الحكم فى فرنسا منذ أوائل الثمانينيات ولمدة تقارب إثنى عشر عاماً أثناء رئاسة فرانسوا ميتران أحد أقطاب الاشتراكية الدولية، كما أن ألمانيا الغربية عاشت طوال السبعينيات وحتى أوائل الثمانينيات تحت حكم الحزب الاشتراكى الألمانى بقيادة رجل الدولة والمفكر الاشتراكى البارز ويللى برانت ثم من بعده هيلموت شميت..

وفى أسبانيا، ومنذ سقوط حكم الجنرال فرانكو الرهيب فى السبعينيات، كان الاشتراكيون هم الذين يحكمون حتى عام واحد مضى؛ وكذلك الأمر فى كثير من الدول الأوربية الأخرى مثل اليونان وإيطاليا وهولندا..

أى أن تولى الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية السلطة فى دول أوربا الغربية لم يكن غريباً أو جديداً؛ ترى ما الذى أعطى للتغيرات الأخيرة التى التى جرت فى انجلترا وفرنسا ردود الأفعال الواسعة، الذى بدأ بعضها يحذر من عودة الاشتراكية والمخاطر التى تحملها على اقتصاديات السوق والعولمة، ولماذا هذه الضجة الواسعة التى صاحبت الانتصار الأخير للاشتراكيين؟!

أغلب الظن أن تلك الضجة الأخيرة ترجع فى الأساس إلى عاملين أثارا الانزعاج فى بعض الأوساط الرأسمالية وخاصة تلك المرتبطة بالشركات المتعددة

الجنسيات والاحتكارات العالمية المرتبطة ببعض الأنشطة التجارية والصناعية وخاصة تجارة السلاح التى تعد أكبر تجارة عالمية حتى الآن وأكثرها ربحاً..

العامل الأول هو أن النجاح الساحق الذى حققه حزب العمال البريطانى لم يكن مجرد عودة لحزب اشتراكى ديمقراطى إلى السلطة؛ فلطالما حكم العمال بريطانيا منذ العشرينيات فى هذا القرن؛ ولكن المغزى الأساسى هو أن الهزيمة التى لحقت بحزب المحافظين وخسارته الفادحة والغير مسبوقة فى تاريخ الحزب منذ أكثر من ١٥٠ عاماً؛ هى فى واقع الأمر هزيمة لفلسفة وسياسات الحزب التى وضعتها وأسستها مارجريت تاتشر التى تولت رئاسة الحزب ورئاسة الوزارة طوال حقبة الثمانينيات..

وقد استطاعت مسز تاتشر فى تعاون مع رونالد ريجان الرئيس الأمريكى الأسبق أن يؤسسا ما أطلق عليه البعض بالرأسمالية الجديدة الجامحة؛ وهو تعبير اقتبسه من المفكر الاقتصادى الأمريكى كنيث جالبريث..

لقد كان الخطأ الأساسى للتاتشرية ومعها الريجانية يقوم على فكرة الخصخصة بلا حدود والمنافسة بلا قيود مع تحجيم دور الدولة وتحجيم دور المنتجين (العمال) للحد من نفوذ النقابات العمالية التى اعتبرتها السيدة الحديدية هى مصدر الشر فى أى إصلاح اقتصادى..

علينا أن نعترف بأن الرأسمالية الجديدة الجامحة مثلما طبقتها مسز تاتشر ومستر ريجان قد حققت على المدى القصير بعض النجاحات الملموسة فى تخفيض نسب التضخم والعجز فى الميزانية حتى أن البعض أطلق عليهما أنهما يمثلان ماركس وأنجلز بالنسبة للرأسمالية، وأصبحت الوصفة التاتشرية فى المسائل الاقتصادية هى الكتاب المقدس للكثيرين من مروجى نظريات الرأسمالية القوية والفجة.

ولكن هذه النجاحات الأولية سرعان ما أسفرت عن وجه اجتماعى كالح عندما تبين بعد ذلك أن الثمن المدفوع فيها كان باهظاً تمثل فى إزدياد نسب

البطالة وتقليص الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية للمنتجين وازدياد الهوة بين العمل ورأس المال.

وقد كتب المفكر الاقتصادى الأمريكى هايلربيرنر Hailerbernen فى تعليق له على اكتساح حزب العمال البريطانى يقول:

إن أهم المشاكل المزعجة التى أدخلتها مسز تاتشر فى الاقتصاد العالمى تمثلت فى خلل غير مسبوق فى توزيع الدخول بين رأس المال والعمل، ولقد أدركت المجتمعات الأوربية بل وحتى أمريكا نفسها بنتائج الكارثة التى أدت إليها سياسات تاتشر وريجان، ولعل هذا هو الذى أيقظ الصيحة الاشتراكية فى أوربا..

أما العامل الثانى الذى أدى إلى هذه الضجة حول ما سمى بالموجة الاشتراكية الثانية فيتمثل فى كشف وانهيار النتائج الخاطئة التى كان قد توصل إليها البعض للترويج لما سمى بالانتصار النهائى والأبدى للرأسمالية..

لقد كان الانهيار الدرامى والمفاجئ للاتحاد السوفييتى وسقوط الأنظمة الشمولية فى دول شرق أوربا فرصة للقول بأن الاشتراكية قد انهارت كفكرة ولم يعد هناك أى إمكانية لتقوم لها قائمة بعد ذلك..

وخلط أصحاب هذا المفهوم الخاطئ بين التطبيقات الدكتاتورية والشمولية التى كانت تمارس فى الاتحاد السوفييتى وشرق أوربا والتى كانت لابد وأن تؤدى إلى انهيارها؛ وبين الأفكار الاشتراكية المتعلقة بالعدالة الاجتماعية وتوفير حقوق الإنسان والأساسية فى العمل والأجر المناسب والرعاية الصحية والتعليمية..

وقد أدى هذا الخلط إلى تفسيرات خاطئة ترتبت عليها نتائج خطيرة تذهب إلى القول بأن الاشتراكية كفكرة لم تعد صالحة بعد أن لحقت بها هزيمة نهائية، وخرجت كتابات كثيرة مرسومة وموجهة بدقة فى محاولة لتنظير وتدشين هذه المفاهيم الخاطئة، لعل أبرز مثلين لها هما الكتابان اللذان صدرا فى الولايات المتحدة لخبراء مرتبطين بأجهزة القرار الأمريكى..

الكتاب الأول هو [نهاية التاريخ والرجل الأخير] للكاتب الأمريكى الجنسية اليابانى الأصل فوكوياما الذى بشر فيه بالانتصار النهائى للمفاهيم الليبرالية بتفسيراتها الأمريكية وبقيمها المسيحية اليهودية، وخاصة بعد سقوط الشيوعية والاشتراكية.

أما الكتاب الثانى فهو [صراع الحضارات] لصموئيل هنتجتون الذى ردد مقولات فوكوياما وأضاف إليها أن الصراع العالمى اليوم لم يعد صراع أيديولوجيات بل صراع حضارات، وقسم العالم إلى سبع مناطق حضارية كبرى كلها من وجهة نظره محكوم عليها بالاضمحلال والانقراض فيما عدا الحضارة الغربية الأوربية والأمريكية..

وصحب هذه المحاولات التنظيرية الفجة محاولات أخرى أكثر فجاجة للعودة إلى أساليب الهيمنة والسيطرة التى تذكرنا بأساليب الرأسمالية المتوحشة فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر..

ولقد كان كينيث جالبريث وهو مفكر اقتصادى وسياسى أمريكى هو أول من حذر فى أوائل التسعينيات من مغبة هذه الأفكار الخاطئة التى تصور الأمر كما لو أن الكون كله قد أصبح مفتوحاً ومستباحاً للرأسمالية دون رادع أو بديل، مؤكداً أن تجاوز البعد الاجتماعى للتنمية تحت دعوى سقوط الأفكار الاشتراكية هى حسبة خاطئة وخطرة قد تؤدى إلى كارثة بالنسبة للاقتصاد العالمى كله..

وجاء الرد سريعاً وبخطى لم يكن يتوقعها غلاة المتشائمين حينما عادت أوربا الغربية لترفع رايات الاشتراكية الديمقراطية مرة أخرى كرد فعل جماهيرى وشعبى ضد تجاوزات الرأسمالية الفجة التى توهمت أن الساحة قد خلت لها تماماً تطبق فيها قوانين السوق بلا قيود والمنافسة الشرسة بلا حدود مع إهدار قيمة الإنسان نفسه صانع التنمية.

أوربا تعلن العصيان

لعل أبرز ما كشفته تداعيات قضية القبض على دكتاتور شيللى السابق فى لندن هو التغيير الواسع الذى جرى فى أوربا خلال العامين الماضيين، وتحديداً فى مواقع السلطة..

لقد تعود الجنرال الذى اعتزل السلطة فى أوائل التسعينيات بعد أن أعاد ترتيب كل شىء مثلما تصور خلال قرابة عشرين عاماً ظل فيها الحاكم الأوحد المتجبر فى شيللى؛ أن يقوم بزيارة سنوية لانجلترا أو لبعض الدول الأوربية للعلاج أو الترفيه..

حيث كان يشرب الشاى فى الخامسة بعد الظهر مع السيدة مارجريت تاتشر فى قصرها فى ضواحى لندن؛ ويتبادل رسائل الود والصداقة مع المستشار الألمانى السابق هيلموت كول ويرسل برقيات التهنئة الحارة إلى رئيس وزراء إيطاليا السابق بيرلسكونى..

ولكنه ولسوء حظه؛ اكتشف فى رحلته الأخيرة إلى لندن أن أوربا لم تعد أوربا، وأن عهد تاتشر وبيرلسكونى وكول قد انتهى وأن هناك جيلاً آخر من الحكام فى أوربا يختلفون اختلافاً جذرياً عن أصدقائه السابقين شكلاً ومضموناً..

بل إنه اكتشف واكتشفنا معه أن هناك عدداً ليس بالقليل ممن يمسكون بدفة الأمور فى غالبية الدول الأوروبية من جيل أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات الذين يذكرون جيداً انقلابه الدموى فى شيلى سنة ١٩٧٣ واغتياله للرئيس الاشتراكى المنتخب فى ذلك الوقت سلفادور الليندى وفرق الموت التى أطلقها لتغتال وتعتقل عشرات الآلاف من الشعب الشيلى..

بل إنه اكتشف واكتشفنا معه أن عدداً ليس بالقليل من هؤلاء الحكام الأوربيين الحاليين شاركوا فى المظاهرات الصاخبة التى اجتاحت أوربا والعالم كله أيامها تندد به وبنظامه الدكتاتورى الذى دبرته ومولته وسلحته وكالة المخابرات الأمريكية..

تونى بلير رئيس وزراء بريطانيا ووزير خارجيته روبين كوك ووزير تجارته بيتر ماندلسون أعلنوا أنهم شاركوا فى مظاهرات ومؤتمرات تندد بجرائمه فى ذلك الوقت حين كانوا شباناً وطلبة.

ليونيل جوسبان رئيس الوزراء وعدد من وزراء فرنسا الحاليين حملوا اللافتات التى تندد بجرائمه فى شوارع باريس فى أوائل السبعينيات ورسموا له صورة الخرتيت الهائج توجهه يد آثمة كتب عليها المخابرات المركزية..

ماسيمو داليما رئيس الحكومة الإيطالية (السابق) ومجموعة كبيرة من أعضاء وزارته يتذكرون جيداً وهم شبان أوجستينو بنوشيه كنموذج للدكتاتور الفاشى المعادى لكل ما هو إنسانى؛ بل أن داليما الصحفى الشاب فى صحيفة اليونيتا الإيطالية فى ذلك الوقت يتذكر مقالاً كتبه يقارن فيه بنوشيه بموسولينى دكتاتور إيطاليا الفاشى.

أما حكام ألمانيا الحاليين من جيرهارد شرويدر المستشار الجديد وأوسكار لافونتين وزير المالية وحتى جوسكا فيشر وزير الخارجية وأوتوشيللى وزير الداخلية، فقد كانوا من زعماء ثورة الطلبة التى اجتاحت أوربا وخاصة ألمانيا وفرنسا سنة ١٩٦٨ والتى كانت تستهدف إجراء تغييرات جذرية فى المجتمعات

الأوربية وفى مواجهة النظم اليمينية والمحافظة التى كانت قائمة وكان بنوشيه يمثل لهم العميل الدموى لوكالة المخابرات المركزية..

لقد انتبهت صحيفة الهيرالد تريبيون الأمريكية إلى هذه الظاهرة وهى تقول أن الجيل الذى يحكم فى دول الاتحاد الأوربى- غرب أوربا سابقاً- هو الجيل الذى عاش وشارك فى ثورة الطلبة سنة ١٩٦٨، تلك الثورة التى اشتعلت فى شوارع باريس وبرلين وروما وعدد كبير من العواصم الأوربية فى ذلك الوقت واعتبرت أيامها أخطر حركة احتجاج فى أوربا فى النصف الثانى من القرن العشرين..

لقد حوصرت وأخمدت هذه الثورة أيامها واستغلتها القوى اليمينية والمحافظة وضخمت من شعاراتها اليسارية وأثارت مخاوف الطبقة الوسطى الأوربية على اعتبار أن هذه الثورة تمثل خطراً على الأوضاع التى كانت مستقرة فى ذلك الوقت.

وكان رد الفعل هو سيطرة الأحزاب اليمينية والمحافظة لفترة امتدت لأكثر من عقدين وخاصة فى البلدان الأوربية الأساسية انجلترا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا؛ وفى هذه الفترة ظهرت التاتشرية والكولية (نسبة إلى هلموت كول) والبرلسكونية باعتبارها المنفذ الوحيد ضد الاتجاهات اليسارية الفوضوية التى عكستها ثورة الطلبة فى أواخر الستينيات..

حتى أن فيلسوف ثورة الشباب- ماركوز- اعتبر أن قيام اليمين الأوربى المحافظ بإعادة ترتيب الأمور فى أوربا فى أعقاب فشل ثورة الطلبة هو بمثابة سياسة مترنيخية جديدة ومواقفه.. وذلك نسبة إلى ميترينخ وزير خارجية الإمبراطورية النمسوية المحافظ الذى عمل على إعادة ترتيب الأوضاع فى أوربا بعد القضاء على نابليون والثورة الفرنسية سنة ١٨١٥..

وتنبأ ماركوز بأن الهزة التى أجرتها ثورة الطلبة فى المجتمعات الأوربية فى أواخر الستينيات ستعود بشكل آخر بعد أن تكون قد اكتسبت مزيداً من

الخبرة في العمل الديمقراطي؛ تماماً مثلما عادت شعارات الثورة الفرنسية بعد أقل من عشرين عاماً من ترتيبات ميترينخ الحديدية..

وبعيداً عن قضية بينوشيه وتداعياتها؛ فقد أثار هذا الجيل الجديد من الحكام الأوربيين مؤخراً قضية تمس أحد الأركان الرئيسية التي قامت عليها سياسة أوربا الغربية طوال نصف قرن وهي قضية حلف الأطلنطي..

فبالرغم من أن جمهورية برلين الجديدة التي قامت في ألمانيا بتحالف الاشتراكيين والخضر كانت قد توصلت إلى حل وسط بالنسبة لحلف الأطلنطي والموقف منه خاصة وأن حزب الخضر الذي يشارك في الحكومة كان يرفع شعار إلغاء الحلف..

وبالرغم من أن الخضر قد وافقوا على تأجيل طرح هذا الشعار في الوقت الحالي؛ إلا أن جوسكا فيشر وزير خارجية ألمانيا الجديد ورئيس الخضر أثار ضجة واسعة هذه الأيام في الأوساط الألمانية والأوربية والأمريكية حين طالب بإعادة النظر في القواعد التي يقوم عليها حلف الأطلنطي وخاصة فيما يتعلق بمسألة حق الناتو في البدء والمبادرة باستخدام الأسلحة النووية..

ويبرر وزير الخارجية الألمانية طلبه ذلك بالقول بأن التهديد بحق الضربة الأولى من جانب حلف الأطلنطي كان يستند على التفوق الذي كان يملكه حلف وارسو والاتحاد السوفييتي السابق في مجال الأسلحة التقليدية مما يجعل أراضي دول غرب أوربا معرضة للمخاطر..

ولكن وبعد انهيار حلف وارسو وتفكك الاتحاد السوفييتي وانحسار السبق الذي كان لهم في مجال الأسلحة التقليدية؛ فلماذا الإصرار على الإبقاء على تلك المادة؛ ولمن في هذه الأحوال الجديدة يوجه حلف الناتو ضربته الذرية؟!

وقامت الدنيا ولم تقعد بعد وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية زعيمة وقائدة حلف الأطلنطي حتى الآن أو حتى إشعار آخر..

لقد سارع وزير الدفاع الأمريكى فى رفض الاقتراح الذى أعلنه وزير الخارجية الألمانى بل واعتبر أن فيشر يتهجم على الثوابت العقائدية لحلف الأطلنطى؛ وقام المتحدث باسم وزارة الدفاع الأمريكية ليذكر الحكومة الألمانية الجديدة بالتأكيدات السابقة لايرهارد شرويدر المستشار الألمانى الجديد أثناء زيارته لواشنطن فى نوفمبر الماضى بأنه متمسك بالاستمرارية فى السياسة الخارجية مثلما كانت فى عهد المسيحيين الديمقراطيين خاصة فيما يتعلق بحلف الأطلنطى..

وقامت ومازالت معركة ساخنة حول هذا الموضوع بين الصحف وأجهزة الإعلام الألمانية والأمريكية بل وبين الصحف الألمانية نفسها..

فبعض الصحف الألمانية اليمينية والموالية للمستشار السابق المسيحى الديمقراطى هيلموت كول شنت هجوماً مكثفاً على جوسكا فيشر وزير الخارجية الألمانية ورئيس حزب الخضر قائلة أن فيشر قد كشر عن أنيابه أخيراً كذئب معادى لحلف الأطلنطى بعد أن تخفى لفترة فى ثياب الحمل..

بل إن وزير الدفاع الألمانى رودلف شاربنج قد سارع إلى مساندة رأى البنتاجون وانتقد الأفكار التى قالها زميله وزير الخارجية..

بينما وقفت صحف ألمانية وأوربية كثيرة تؤيد فيشر وتطالب بإعادة النظر فى بعض الأسس والمنطلقات التى قام عليها حلف الأطلنطى..

فصحيفة (نيدرساكسون الجماين) الألمانية تتساءل عن السر وراء هذه الحملة الأمريكية الظالمة ضد فيشر؛ ولماذا يسود الاعتقاد بأن هناك حملة مدبرة للهجوم على الثوابت العقائدية لحلف الأطلنطى؛ وما هى هذه الثوابت؟..وهل هناك ثوابت أبدية لا تتغير بتغير الظروف؛ وإذا كانت الأوضاع السياسية فى العالم تتغير بما فى ذلك انقسام العالم إلى معسكرين وحلفين عسكريين؛ أليس منطقياً أن تتغير أيضاً النتائج التى كانت مترتبة عليها؟!

أما صحيفة دونركوريير الألمانية فقد أشادت بفكرة وزير الخارجية الألمانى فى ضرورة التخلى عن حق الناتو فى توجيه الضربة النووية الأولى وهاجمت مزاعم البنتاجون والمعارضة الألمانية من المسيحيين الديمقراطيين والذين حولوا صيغة حلف الأطلنطى إلى كتاب مقدس لا يمكن المساس به مع أنه ليس مقدساً على الإطلاق.

لقد انفرط عقد حلف وارسو والاتحاد السوفييتى، وحتى إذا افترضنا وقوع انقلاب فى روسيا يتولى فيه القوميون المتطرفون الحكم فإن العدو المحتمل لن يهدد باستخدام أسلحة تقليدية فى المقام الأول.. بل إن ذلك يفرض على الناتو عدم اللجوء إلى الخيار النووى بأى طريقة بدلاً من استفزاز الخصم المزعوم بتهديده بالقيام بالضربة الأولى..

ووسط هذه المعارك والاتهامات المتبادلة فجر فيشر والذى يصر على عدم ارتداء رابطة عنق إلا فيما ندر؛ قنبلة أخرى حارقة حين قال أن الاتفاق بين الحزبين المؤتلفين فى الحكومة الجديدة (الحمر والخضر) تضمن نصاً يؤكد إصرار الحكومة الألمانية الجديدة على تخلى الناتو عن مبدأ الضربة الأولى النووية..

وتأكد أكثر من ذى قبل وخاصة بالنسبة للبنتاجون وأجهزة القرار الأمريكى ما سبق وأن أدركه دكتاتورهم الفاشى بونيشيه أن أوربا لم تعد أوربا التى كانت..

ومازلنا ننتظر المزيد من المفاجآت من جيل جوسكافيشر وأبناء ثورة الغضب فى أواخر الستينيات..

الوجه الجماهيرى للعولمة..!

كانت مدينة براغ ميدانا لمعارك تواصلت على مدى أربعة أيام جرت فيها اشتبكات حقيقيه بين البوليس وكتائب الأمن التشيكى بين حوالى ٢٠ ألف متظاهر جاءوا من جميع أنحاء العالم

دارت المعارك الرئيسية فى ميدان السلام وسط العاصمة التشيكية وبالقرب من قاعة المؤتمرات وعلى أبواب المدينة القديمة وأدت إلى إعتقال ٥٠٠ شخص متعددى الجنسيات وإصابة أكثر من ٧٠ ممن استدعت اصابتهم النقل إلى المستشفيات... معركة..!

براغ التى شهدت تلك المعارك الطاحنه كانت تستضيف المؤتمر السنوى لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى مع محافظى البنوك الرئيسية وبحضور وزراء الاقتصاد والمالية يمثلون حوالى ١٧٠ دوله وذلك لمناقشة أوضاع الاقتصاد العالمى وإجراء بعض التعديلات حول قواعد الإقراض الدولى من خلال المؤسستين الدوليتين المعنيتين بذلك وهما صندوق النقد والبنك الدولى..

والغريب أن براغ التى شهدت الأحداث الأخيرة هى نفسها براغ التى وقعت فيها أغسطس ١٩٦٨ الأحداث المثيرة الخاصة بتدخل القوات السوفيتية، ورأيت بنفسى أيامها فى ميدان السلام حيث كنت متواجد بالصدفة عشرات

الآلاف من سكان المدينة وهم يراقبون الدبابات السوفيتية فى صمت ويرفعون فى وجهها لافتات تقول.. اخرجوا من بلادنا.. الاشتراكية يبنيها الإنسان لا العسكر.

وهى نفسها براغ التى رأيتها أيضا بالصدفة فى خريف ١٩٨٩ وميدان السلام يموج بعشرات الآلاف من المتظاهرين من حاملى الشموع واللافتات التى تقول.. نريد الحرية والسلام وهى نفسها التى تشهد اليوم تلك المظاهرات الصاخبة المعادية للرأسمالية الدولية ولمنظماتها الأساسية فى العولمة الاقتصادية المتمثلة فى صندوق النقد والبنك الدولى.

وفى هذه المرة تخرج الشعارات واللافتات التى تتحدث عن (غول الرأسمالية الجامح) و(الإنسانية ليست للبيع) وعن(٢ مليار من البشر يعانون الجوع)، عن (العالم الثالث الجريح المستنزف) ثم هناك لافتات أخرى شدت إنتباه الكثيرين تقول.. كنا فى الماضى نملك العمل والمسكن ونطالب بالحرية، واليوم لا عمل ولا مسكن.. ولا حرية..

وهكذا وللمرة الثالثة على التوالى فى عام واحد تتجمع قوى العولمة الجماهيرية فى مواجهة قوى العولمة السلطوية، إذ أن عشرات الآلاف الذين توافدوا على براغ فى الأسبوع الماضى من أوربا وأمريكا يمثلون إلى حد كبير نفسى القوى التى تجمعت فى مدينة سياتل الأمريكية فى العام الماضى إجتجاجا على مؤتمر منظمه التجارة الدولية وقوانينها الجائرة! وهم أيضا ممثلون لنفس القوى الجماهيرية التى اجتمعت فى واشنطن فى ابريل من هذا العام تحتج على المؤتمر الذى عقده البنك الدولى وصندوق النقد وعلى السياسات التى تستنزف دول وشعوب العالم الثالث وتشيع الفقر والجوع البؤس فى ربوع المعمورة..

وهم يمثلون المارد الدولى الجديد الذى أصبح واقعا وقادراً على النمو وفرض نفسه على الجغرافيا السياسية لعالم اليوم وهى المنظمات الجماهيرية غير الحكومية والمتمثلة فى الاتحادات العمالية والهيئات والمنظمات المدافعة عن

حقوق الإنسان وعن العدالة الإجتماعية المفتقدة والمعادية للاتجهات العنصرية والعرقية والمدافعة عن شعوب الجنوب وقضاياه العادلة.

إنها منظمات متعدده الأهداف ومتباينة الأغراض ومختلفة المنابع والجذور ولكنها فى النهاية تنطلق من أرضية الدفاع عن الإنسان وحقوقه السياسة والاقتصادية والاجتماعية، من جميع أنحاء العالم.

وهذه المنظمات الجماهيرية وغير الحكومية والتى يطلق عليها الآن قوى العولمة الجماهرية أو الشعبية تضم فى واقع الأمر اتحادات عمالية ومهنة قوية وأيضا منظمات ذات طابع دولى، وهى جزء من إتحاد المنظمات غير الحكومية الموجود فى جنيف، Ngo's

وكان النجاح الذى حققتة حركة هذه المنظمات الجماهيرية فى سياتل وإفشال مؤتمر التجارة الدولية، وأيضا صيحة الاحتجاج القوية التى نظمتها فى واشنطن ضد سياسات البنك الدولى وصندوق التنمية، ثم أخيرا هذه المظاهرات والمواجهات العاصفة التى جرت فى شوارع براغ وميادينها، كل ذلك أدى إلى تأكيد ظاهرة إيجابيه تتمثل فى وجوده ونمو تيار عالمى جماهيرى ضد إتجاهات العولمة السلطونيه التى تعمل على تحويل العالم الترابط والتداخل المصالح Interdepen dence إلى شكل من أشكال السيطرة والهيمنة التجارية والإقتصادية Hegemony وذلك من خلال مؤسساتها الدولية المتمثلة فى منظمة التجارة الدولية والبنك الدولى صندوق التنمية.

وهذه المؤسسات الثلاث هى التى أصبحت تتحكم فى قواعد التجارة والاقتراض العالمى وهى التى أدت إلى تزايد نسب الإفقار والبؤس فى دول العالم الثالث فى السنوات الأخيرة بينما عملت على تركيز السلطة والثروة فى عدد من دول الشمال الغنى، فقد ارتفعت الفجوة بين الدخول من دول الشمال والجنوب من واحد إلى أربعين ضعفا فى أواخر الثمانينيات إلى واحد الى ستين ضعفا فى أواخر التسعينات..

وقد إعترف بهذا الأمر جميس ولفنستون مدير البنك الدولى الذى ألقى خطابا فى قاعه المؤتمرات فى براغ على صوت طلقات رصاص والقذائف المطاطية والقنابل المسيله للدموع وصرخات المتظاهرين واحتجاجاتهم وأعلن ولفنستون أنه من غير المعقول أن يظل ٢٠٪ من سكان العالم يسيطرون على ٨٠٪ من دخل وانتاج العالم بينما هناك ما يزيد عن ٢ مليار نسمة يعيشون فى حالة من الفقر ويطالب بضروره أن تقدم الدول الصناعية مساعدات تنموية حقيقية وأيضا تمكين الدول الفقيره من التخلص من أعباء وديونها..

أما هورست توهلم رئيس صندوق النقد الدولى، فلم يملك إلا أن يبدى تعاطفه مع المتظاهرين وإن كان قد أدان أشكال العنف التى سادت بين الطرفين - والبوليس والجماهير وقال أنه لابد من وضع برنامج فعال لتخفيض عدد الفقراء فى العالم إلى النصف خلال الخمسة عشر عاما المقبلة بشرط قيام الدول الصناعية تنفيذ بعض الإصلاحات فى تقديم القروض والعمل على خفض الديون وفتح الأسواق أمام بضائع ومنتجات الدول النامية خاصه المواد الخام التى تشمل ٨٠٪ من صادرات الدول النامية.

إذا كانت هذه هى شهادة إثنين من رؤساء أكبر المنظمات العالمية للعولمة الاقتصادية [البنك الدولى وصندوق النقد] فإن تريفور مايتبول وزير الاقتصاد فى جنوب إفريقيا والذى ترأس إجتماعات براغ يقول.. إن المناقشات التى دارت داخل قاعة الاجتماعات وخارجها [يعنى المظاهرات] بعثت برساله نرجوا أن تكون واضحة إلى الدول الغنية فى الشمال تقول فيها أن إستمرار احتكار الثراء والسيطرة الاقتصادية يمكن أن يؤدى إلى كوارث بالنسبه للاقتصاد والاستقرار العالمى كله..

الغريب والمثير أن هذه المنظمات والإتحادات الجماهيرية التى شاركت فى كشف وفضح سوءات العولمة الاقتصادية ودافعت عن شعوب العالم الثالث وعن

الدول الفقيرة فى سياتل وواشنطن وبراغ جاءت غالبيتها الغالبة من دول الشمال فى أوربا أمريكا.

فهل يعنى ذلك أن شعوب الجنوب غير مدركه لعمق المأساة التى نعيشها، أم أن السلطات المتحكمة فى الجنوب والمستمتعة بالرضاء الغبى عن الذات لا تترك لشعوبها حرية الصراخ والاحتجاج.. أم ماذا؟!

الفصل الرابع

- ❖ الجنوب.. مفترى عليه أم ظالم لنفسه
- ❖ صناعة الفقر العالمى تزدهر
- ❖ حروب بلا قضية

الجنوب.. مفترى عليه أم ظالم لنفسه؟

لمن يريد أن يجسد مأساة العالم الثالث بلغة الكاريكاتير عليه إن يضع صورة المذابح المروعة التى تجرى حاليا فى زائير وما تحمله من تهديد باغراق وسط افريقيا كله فى حروب وصرعات عرقية وقبلية جنبا إلى جنب مع صورة يرجع تاريخها لأكثر من ٣٥ عاما حنيما استقلت الكونغو ووقف رئيسها الشاب بياتريس لومومبا أمام مئات الألوف الذين احتشدوا فى أكبر ميادين الجمهورية الوليدة الفتية ليلعن أن طريق التقدم والديمقراطية قد اصبح مفتوحا بلا حدود امام شعب الكنغو بعد أن سقط الاستعمار وسنوات طويلة من الاستنزاف والألم.

ولكن هذه الأحلام النبيلة لهذا القائد الوطنى الشجاع لم تسفر بعد كل تلك السنوات سوى عن آلام أكثر ومعاناة أشد قسوة.

وقد لا تكون الكنغو (زائير) وما جرت فيه من تطورات مقياسا صحيحا يمكن تعميمه للتغيرات التى جرت فى دول العالم الثالث طوال الثلاثين عاما الماضية.

ولكن الذى لا شك فيه إن دول العالم الثالث رغم اتساع رقعتها ومساحتها الجغرافية قد تعرضت لكثير من التغيرات والتحولات التى سارت فى اتجاه

تعميق الصراعات القومية والعرقية والدينية هذا الاتجاه الذى تراوح بين اشكال الحروب الأهلية القاتلة داخل البلد الواحد مثلما جرى ويجرى فى افغانستان وكمبوديا والعراق واليمن والسودان والصومال واوغندا ورواندا ونيجيريا والكنغو وانجولا ونيكاراجوا.

واشكال النزاعات الأقليمية والحدودية مثلما جرى ويجرى بين الهند وباكستان وحرب الخليج الأولى والثانية والنزاعات الحدودية المتصلة فى كثير من الدول الافريقية ودول أمريكا اللاتينية.

وايضا محاولات إثارة الفتنة والانقسامات الدينية والقبلية والطائفية داخل البلد الواحد مثلما يجرى فى الجزائر والهند ومصر والمكسيك ونيجيريا.

الامتحان الصعب

إن أى محاولة لرصد التغيرات الحقيقية التى جرت على مضمون حركة الجنوب نفسها لابد وان يرتبط بطبيعة المراحل التى مرت بها الحركة فى إطار التطور العالمى نفسه وما طرأ عليه من تغيرات.

ففى المرحلة الأولى فى عصر الأباء العظام والمؤسسين لحركة الاستقلال الوطنى من أمثال نهرو وسوكارنو وعبد الناصر ونكروما ولومومبا كانت حركة التحرر تمثل طموح الدول الغنية والشابة فى التخلص من ربقة الأشكال الاستعمارية القديمة والتى استنزفت امكاناتها المادية والبشرية لسنوات طويلة.

وكان من الطبيعى أن تنطلق الحركة على أسس وقواعد مثالية وهكذا كانت الومضات الأولى والبكر. :-

القضاء على الاستعمار- محاربة الأحلاف والقواعد العسكرية، وعدم الانضمام إلى أى من المعسكرين المتصارعين على الساحة الدولية، بناء الدولة الديمقراطية القائمة على أسس من العدالة الاجتماعية.

فى هذه المرحلة أختلطت الأحلام المثالية بالطموح الواسع وساعد على ذلك أن القيادات التاريخية التى كانت تديردفة الأمور فى تلك البلدان كانت لها صفحاتها المشرقة فى النضال ضد الاستعمار وتحرير بلدانها كما كانت لها مساهماتها الفكرية المثالية فى تصور لعالم أكثر انسانية وأكثر ديمقراطية وأكثر عدالة ومن هنا كانت فكرة عدم الانحياز فى مرحلتها الأولى تقدم تحديا طموحا لقادة مناضلين فى مجتمعات شابة فتية لم تختبر الواقع العملى بعد.

وبإنتهاء ومضات الانطلاقات الأولى والبكر التى ارست قواعد اخلاقية ومثالية نظرية بالنسبة للتنمية الاقتصادية الشاملة التى تقوم على أساس الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وأفكار التعاون الواسع بين الدول النامية والانفتاح على المجتمع الدولى فى حوار متصل حول المشاكل المشتركة ووضع التصورات لنظام اقتصادى وإعلام دولى لتوسيع ديمقراطية العلاقات الدولية وتأكيد دور الأمم المتحدة وأجهزتها.

هذه الومضات المثالية والبكر سرعان ما غرقت فى هوة سحقية وهى توضع فى التنفيذ والتطبيق.

ولعل اولى الامتحانات الصعبة التى واجهتها الغالبية العظمى للدول الفتية والناشئة والتى اخفقت فى اجتيازها بنجاح هى إقامة الدولة العصرية القادرة.

لقد تحول الحلم الجميل فى التخلص من مظاهر الاستعمار القديم وقوات الاحتلال ورفع الرايات الوطنية والتغنى بالنشيد القومى وعضوية الامم المتحدة إلى مجرد اشكال براقة على السطح دون أن تتحول إلى واقع حى متحرك داخل هذه المجتمعات الجديدة.

فالتنمية الشامله للمجتمعات النامية على أساس الديمقراطية ومن خلال اوسع مشاركة شعبية مع ضمان مفاهيم العدالة الاجتماعية اخلت مواقعها فى الغالب لنظم حكم دكتاتورية وفردية وشمولية اهدرت الديمقراطية والعدالة الاجتماعية على حد سواء.

والتخطيط العلمى الدقيق لتوظيف كل الإمكانيات البشرية والمادية لهذه البلدان للقفز فوق هوة التخلف والفقر تحولت فى الغالب الأعم إلى إهدار لقيم العلم والتخطيط بإحتكار نخبة أو عدة نخب عسكرية أو مدنية للسلطة والثروة وتوظيفها لخدمة اغراض وطموحات خاصة الأمر الذى انعكس فى الازدياد النسبى وأحيانا المطلق لهوة التخلف والفقر التى كانت عليها هذه البلدان حتى قبل مرحلة التحرر والاستقلال.

والتعاون الواسع الذى كان مفترضا بين هذه الدول لتجميع طاقاتها المشتركة من اجل التنمية والتقدم تحول إلى صراع داخلى وإقليمى مزمن حول قضايا عرقية ودينية وحدودية غرقت فيها الدول النامية نفسها سواء فى حروب اهلية محتدمة أو فى صراعات اقليمية نازفة وقد شهدت الثلاثون عاما الماضية منذ تدشين حركة عدم الإنحياز أكثر من ١٣٠ صراعا وحربا ساخنة استنزفت فيها القدرات والطاقات البشرية والطبيعية لهذه البلدان.

وقد أدى ذلك إلى تسابق محموم نحو التسلح وفى كثير من الدول النامية وصلت ميزانية التسلح إلى نسب عالية تراوحت بين ٢٠٪ إلى ٣٠٪ من الناتج القومى لهذه البلدان.

كما ادى الخلل الهيكلى فى أولويات التنمية وسيطرة النخب العسكرية والمدنية المتسلطة إلى افتقاد جانب هام من الأمن الاجتماعى والاقتصادى الذى كانت تتميز به هذه البلدان والتى كانت فى أغلبها مجتمعات زراعية تحقق شكلا من أشكال الاكتفاء الذاتى فى منتجاتها الزراعية فلقد أدى الخلل الاقتصادى والاجتماعى إلى الاعتماد المتزايد لهذه الدول على استيراد الجانب الأكبر من إحتياجاتها الزراعية وخاصة المنتجات الغذائية وتستورد غالبية الدول النامية ما بين ٤٠ إلى ٧٠٪ من هذه الاحتياجات.

وقد أدى الاتجاه إلى التوسع فى استيراد السلاح والغذاء إلى تزايد الديون بالنسبة لهذه الدول والتى اصبحت بفوائدها تمثل عائقا حقيقيا أمام أى تطور

إجتماعى وإقتصادى وتصل فوائد الديون وخدماتها فى بعض البلدان النامية إلى حوالى ٨٠٪ من الناتج القومى.

كما اخلت كثير من دول عدم الإنحياز بجوهر الفكرة نفسها حتى قبل انتهاء الثنائية القطبية والحرب الباردة وسعت الأنظمة الفردية الحاكمة والمتحكمة فى تلك البلدان للبحث عن فتوة من فتوات الساحة الدولية لحمايتها وفى أغلب الأحيان على حساب الأهدف السياسية والاجتماعية للمجتمع حماية لهذا النظام أو ذاك.. وقبل انهيار الاتحاد السوفيتى كان أكثر من نصف هذه البلدان يرتبط ارتباطا وثيقا بالمعسكر الشرقى فيما كان الآخرون يجرون فى الفلك الغربى والأمريكى.

وبمعنى آخر فإنه مع الانتقال من مرحلة التحرر والاستقلال والطموحات الوردية والمثالية التى صاحبتها إلى مرحلة بناء الدولة الحديثة القادرة على النمو والتطور سقطت الغالبية العظمى من بلدان العالم الثالث فى الهوة الفاصلة بين النظرية والتطبيق بين الحلم والواقع بين الطموح والقصور الذاتى بين الرغبة والقدرة.

وأغلب الظن أن المعوقات الداخلية التى انتشرت بين غالبية دول العالم الثالث كانت أكثر فاعلية وأشد أثرا من العوامل الخارجية المؤكدة فى تهميش دور هذه الدول وخاصة فى العقدين الأخرين.

وتأتى التغيرات العالمية فى السنوات الأخيرة وانفراط عقد الثنائية القطبية لتحمل تهديداً حقيقياً لدول الجنوب وحصار دورها السياسى والاقتصادى والإجتماعى على النطاق العالمى وخاصة بعد ازدياد الهوة بين الشمال والجنوب..

هوة اقتصادية تتمثل فى استحواذ الشمال الصناعى الغنى على النصيب الأكبر من الداخل العالمى ٢٠ ٪ من سكان العالم يحصلون على ٧٥٪ من الدخل العالمى.

وهوة حضارية تتمثل فى فجوة التكنولوجيا المتقدمة وفى عصر تمضى فيه الثورة العلمية والتكنولوجية بوتيرة غير مسبوقة لتغير الكثير من اوراق الماضى من خلال ثورة الاتصال والألكترونات والهندسة الوراثية.

وهوة إنسانية من خلال افتقاد الأسس الديمقراطية الحقيقية وإفتقاد أبسط الحقوق الإنسانية والغرق فى أشكال الصراعات العرقية والقبلية والدينية.

والصورة قد تبدو مريرة وحزينة وقد تدفع المتشائمين استنادا إلى هذه الظروف والمعطيات الحالية لإصدار الإحكام العامة والمتسرعة والقول بحتمية الإنهيار التام للغالبية العظمى لدول العالم الثالث ولما كان الأمر فى السياسه أبعد واعمق من التعامل بروح التفاؤل أو التشاؤم فإن علينا أن نعتبر بأن دول الجنوب أو الدول النامية أو دول العالم الثالث أو أيا كانت التمسية تواجة مأزقا حقيقيا ومنعطفا خطيرا يمكن القول معه أنه فاصل ومحدد لحركتها ومسارها للسنوات القادمة.

ومع ذلك وتجاوزاً للحسابات الكثيرة والأخطاء والموبقات التى ارتكبت فى حق شعوب العالم الثالث وبرغم أهميتها فإنه من المؤكد أن دور هذه الدول ومع التغيرات التى جرت وتجرى على الساحة الدولية تكتسب أبعاد هامة وخطيرة.

وهل يمكن لأحد أن ينكر أن هذه الدول تمتلك حتى الآن الرصيد الأكبر من المواد الخام والمواد الأولية والتى تمثل الأساس الضرورى لأى تقدم وتطور وخاصة فى مجالات هامة مثل الطاقة بجميع أشكالها.

وهل يمكن لأحد أن يسلب هذه الدول موقعها الجغرافى والبشرى بإعتبارها تمثل أكبر مخزون لطاقة وقوة العمل البشرى.

إنه مع أنتفاء صيغة الثنائية القطبية بين الشرق والغرب ومع التأكيد النظرى على الأقل الذى يكتسب أرضية جماهيرية واسعة على النطاق العالمى بإنشاء شرعية دولية تقوم على أساس الأمم المتحدة ومثياقها لبناء عالم متبادل ومتداخل المصالح.

فإن هناك فرصة مؤكدة ومواتية لدول الجنوب والعالم الثالث للمساهمة الإيجابية والفعالة فى إعادة تشكيل العالم. لقد أصبح الجنوب أراد هو أم لم يرد هو القطب الآخر فى الصراع أو التقسيمة الدولية الجديدة وهذه التقسيمة تقول وبشكل تجريدى بحت أننا أمام شمال غنى يمتلئ بأمراض التخمة الواضحة، وجنوب فقير مستنزف مازال غنياً بموارده الطبيعية وبإمكانياته البشرية التى لم تستغل بعد الاستغلال الأمثل.

ومظاهر أعراض التخمة على الشمال الغنى واضحة وتتزايد كل يوم مع ازدياد الحروب التجارية بين أطرافه القوية ومع ازدياد الآفات الاقتصادية من ركود بطالة، وتفاقم المشاكل الاجتماعية التى عادت تهدد آلياته الليبرالية ومع بروز الاتجاهات العنصرية والفاشية ومع ظهور أمراض واضحة للانقسامات العرقية والدينية.

أما الجنوب الفقير الذى مازالت تستنزفه وتأكل ثرواته الصراعات الداخلية والأمراض الاجتماعية والسياسية فمازال غنيا فى ثروات هائلة لم تستثمر بعد ومازالت الفرصة سانحة لهذا الجنوب مع إعادة تنظيم قدراته وطاقاته ومحاصرة المعوقات الداخلية على أن يلعب دوراً هاماً فى صياغة مستقبله ومستقبل النظام العالمى كله مع إعادة طرح القضايا التى طرحت ومن البداية والتى تثبت صحتها ومصداقيتها.. تنمية اقتصادية شاملة على أساس الديمقراطية والعدالة الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان.

تعاون واسع بين الجنوب والجنوب مع حوار متصل بين الجنوب والشمال والعمل على توسيع قاعدة الديمقراطية فى العلاقات الدولية والمعركة يمكن أن تكسب ولصالح جميع الأطراف.

صناعة الفقر العالمى تزدهر

فى الشهور الأخيرة بدا كما لو أن الضمير العالمى المعذب ازاء قضايا الفقر أو بمعنى أصح الأفقار المتزايد لكثير من دول وشعوب العالم الثالث قد بدا يصحوا أو على الأقل ينتبه إلى مخاطر هذه الظاهرة ليس فقط بالنسبة لشعوب العالم الثالث واقتصادياتها المتردية بل وأيضا بالنسبة للأوضاع الاقتصادية العالمية.

فحين يطالب السكرتير العام للأمم المتحدة بضرورة ايجاد شكل من أشكال مجلس الأمن الاقتصادى لاعادة التوازن فى الخلل الذى أصاب مسار وتطور الاقتصاد العالمى، وحين يحذر رئيس البنك الدولى نفسه من أن الوضع الاقتصادى الحالى يهدد ليس فقط بالمزيد من افقار دول العالم الثالث بل وانهيار القواعد والأسس التى يقوم عليها النظام الاقتصادى.

وحين يصدر المؤتمر الدولى لمحافظى البنوك الغربية ورجال الأعمال فى ختام مؤتمرهم فى نهاية العام الماضى فى مدنية جاكسون بالولايات المتحدة تحذيرا بضرورة تصحيح التشوهات القائمة فى الاقتصاد العالمى والتى تفرز افقارا وبطالة أكثر.

وحين يعلن المنتدى الاقتصادى العالمى الذى عقد مؤخراً فى دافوس فى سويسرا بضرورة البحث عن ايجاد حلول فعالة لمشكل التخلف والفقر الذى تعانى منه اقتصاديات عدد كبير من الدول النامية.

حين تصدر كل هذه التحذيرات من مؤسسات دولية ومراكز اقتصادية عالمية ليس عندها أى شبهة فى الماضى بأنها تدافع عن مصالح الشعوب النامية والفقيرة بل أنها جزء أساسى من مكونات العلاقات الاقتصادية فى عالم اليوم فان علينا أن نحك رؤوسنا من جديد بعد أن زال الوهم الذى شاع لفترة عن استقرار الاوضاع الاقتصادية العالمية وأنها قد أستقرت وبشكل نهائى على الشواطئ الأمنة والمستقرة.

التقسيم الجغرافى للفقر

والواقع أنه لم يعد هناك نقص فى المعلومات عن أشكال الحرمان والفاقه التى يعانى منها نصف سكان عالم اليوم وأغلبهم فى دول الجنوب أو العالم الثالث أو أيا كانت التسمية.

وتقوم الأمم المتحدة ووكالاتها وأيضا البنك الدولى وصندوق التنمية بنشر الكثير من الاحصائيات هذه الأيام التى توضح الخط البيانى المطرد لتصاعد خط الفقر أو صناعة الفقر العالمى فطبقا لدراسة البنك الدولى تحت عنوان تقرير التنمية العالمى كان الفرق بين متوسطات الدخل فى دول الشمال الأوروبى والأمريكى وبين متوسطات الدخل فى الجنوب الآسيوى الأفريقى اللاتينى واحد إلى عشرين فى أواخر الستينيات بينما بلغ الفرق فى هذه المتوسطات فى أواخر الثمانينيات واحد إلى خمسة واربعين، ولسنا بصدد اعادة التأكيد على الاحصائيات التى تشير إلى تزايد خط الافقار العالمى والتى كان أخرها التقارير التى عرضت على قمة كوبنهاجن العالمية فى العام الماضى التى تقول بأن تصيب ١٨ بلدا صناعيا فى الشمال الأوروبى والأمريكى اضافة

إلى اليابان من الدخل العالمي إلى ٦٥ ٪ بينما هم لا يمثلون سوى ١٥ ٪ من سكان العالم بينما يبلغ نصيب بقية العالم الذى يمثل ٨٥ ٪ من السكان ٣٥ ٪ من الدخل.

على أن هذا التقسيم العالمى للفقر والذى يقول بأن البلدان النامية ليس لديها ما يكفى لتأكله بينما تعيش البلدان الشمالية فى رغد من العيش يتبعه تقسيم آخر يقول إن صناعة الفقر العالمى لا تقتصر فقط على هذا التقسيم الأولى بل أن هناك تفاوتا شديدا داخل البلدان النامية نفسها حيث يشير تقرير التنمية العالمى الصادر عن البنك الدولى إلى أن ٢٠ ٪ من السكان فى هذه البلدان يمثلون الشريحة العليا يحصلون على أكثر من ٧٥ ٪ من الدخل فى حين لا يحصل ٨٠ ٪ من باقى السكان الا على ٢٥ ٪ من الدخل.

ويؤكد نفس التقرير أن هناك حوالى مليار إنسان أى ما يقارب ٤٠ ٪ من سكان ما يسمى بالدول النامية يعيشون فى حالة فقر مدقع وإن ظروف حياتهم موصومه تماما لسوء التغذية والجهل والمرض لدرجة أنها أقل من أى تحديد أو توصيف معقول للكرامة الانسانية.

دور المنظمات الدولية

لقد كان هذا الخلل الاقتصادى الذى ينشر الفقر والحاجة فى دول العالم الثالث هو أحد البنود الرئيسية فى نشاط المنظمات الدولية والاقليمية طوال العقود الثلاثة الماضية.

وشهدت الجمعية العامة للأمم المتحدة طوال السبعينات والثمانينيات مشروعات كثيرة لمحاولة اصلاح هذا الخلل لعل أهمها هو مشروع النظام الاقتصاد العالمى الذى تقدمت به مجموعة الدولة الاسيوية والافريقية والذى تستهدف عدالة فى توزيع التجارة العالمية خاصة اجراء موازنة ضرورية بين أسعار المواد الخام التى تمثل أكثر من ٧٠ ٪ من صادرات ودخول الدول النامية وبين أسعار المواد المصنعة كذلك تحسين شروط التجارة العالمية وأيضا تحفيز

مؤسسات الاقراض الدولية المتمثلة فى البنك الدولى وصندوق التنمية لتقديم القروض والمساعدات المادية والتكنولوجية اللازمة لتنمية اقتصاديات الدول النامية وتطويرها مع التخفيف من شروطها المجحفة.

وتشكلت مجموعة ال ٧٧ من الدول النامية لمحاولة تحقيق هذا الغرض وكانت آخر هذه المحاولات هو المؤتمر الدولى الذى عقد فى المكسيك فى أواخر الثمانينات وحضره بعض رؤساء الدول الصناعية الكبرى وانتهى دون الوصول إلى أسس محددة بعدما أعلن رونالد ريجان رئيس الولايات المتحدة الأمريكية فى ذلك الوقت أن على الدول النامية أن تبحث عن وسائل أخرى فى داخلها لتنشيط اقتصادياتها بدلا من تحميل الآخرين مسؤولية هذا التخلف.

وكان منطق ريجان الذى ساد بعد ذلك هو تحميل دول العالم الثالث المسؤولية الرئيسية فى التخلف والفقر الذى تعانيه شعوبها وأصحاب هذه المدرسة الريجانية يرجعون الفقر فى الدول النامية إلى عدة عوامل منها الافتقار إلى وجود الكوادر الفنية والتنظيمية وأيضا عدم وجود تراكم رأسمالى ثم هناك نظرية السكان التى تقول ان شعوب البلاد النامية فقيرة لأنها تتزايد باعداد أكثر من اللازم وهذه النظرية الأخيرة تنبعث بوضوح من فكر «مالتوس» الذى كان يرى فى الحروب عاملا طبيعيا وضروريا لتحديد النسل.

وما اسهل ارجاع الفقر لأسباب طبيعية غير قابلة للتغير ثم القول بانه لا يمكن عمل شئ لتغير الوضع أى أن الفقراء يجب أن يلاموا على فقرهم وليس الأغنياء الذين يصادرون ثمار عمل الفقراء والحقيقة أننا لا نسعى إلى الرد على هذا المنطلق المغلوط لسبب بسيط هو أن التقارير الصادرة من الغرب نفسها تقول ان دول الشمال تستهلك لشعوبها وحيواناتها أكثر من نصف انتاج العالم من الحبوب واللحوم.

يقول رينيه ريمون المفكر الفرنسى فى كتاب له عن التنمية «ان الرجل الأوروبى الغنى الذى يستهلك أكثر مما يلزم من اللحوم والحبوب والذى يفتقر

إلى الكرم تجاه الفقراء إنما يتصرف مثل أكل لحوم بشر حقيقى وأن كان بطريقة غير مباشرة وذلك باستهلاكه النزق الذى كان من الممكن ان ينقذ الفقراء فى العالم وبالتالى يمكن القول أننا فى دول الشمال الأوروبى قد اكلنا أطفال أثيوبيا والصومال وبنجلاديش الذين يموتمون جوعا كل يوم ونحن مستمرون فى التهامهم.

مؤسسات الخراب

لقد كان من المعتقد فى السنوات الخمس الأخيرة أن انتصار المفاهيم الخاصة بالسوق المفتوحة والمنافسة الحرة ستؤدى إلى استقرار وتوازن فى العلاقات الدولية خاصة وأن النظام الاقتصادى الدولى الجديد قد ترسخ بعد أن أصبح يتحكم فيه ثلاث منظمات دولية هى البنك الدولى وصندوق التنمية التى تضع مواصفات خاصة للاصلاحات الاقتصادية فى الدول النامية لالحاقها بالاقتصاد العالمى وكشرط ضرورى لتقديم المعونات والقروض.

وتضمنت هذه المواصفات تحرير السوق الداخلى ورفع الدعم عن السلع الضرورية وفك الأشكال الاجتماعية والعامة لوسائل الانتاج.

ولكن الثابت مثلما يؤكد تقرير لجنة الجنوب الذى صدر منذ عدة سنوات أن مسأله التكيف البنيوى والشروط المتشددة التى فرضها صندوق النقد الدولى على الأقطار التى تطلب معونته قد أدت فى آخر الأمر إلى ازدياد مديونية هذه الدول وازدياد الفقر والحاجة بين قطاعات واسعة من الشرائح الاجتماعية الصغيرة والمتوسطة بل أن مواصفات التكيف والمواءمة المفروضة من البنك الدولى وصندوق النقد قد أدت فى واقع الأمر إلى خنق النمو وزيادة الديون.

أما المؤسسة الثانية وهى منظمة التجارة العالمية التى أصبحت بعد اعتماد أتفاقية الجات فى أبريل ١٩٩٤ هى المنظمة المسؤولة والمسيطرة على حركة التجارة العالمية والتى تقوم على أساس توحيد السوق العالمى واسقاط قوانين

الحماية التجارية التى كانت تلجأ إليها بعض الدول النامية والصغيرة ولقد قدرت الأوساط الاقتصادية العالمية أن اتفاقية الجات ستحقق دخلا إضافيا للاقتصاد العالمى بقدر حوالى ٣٠٠ مليار دولار سنويا.

والاقتصاد العالمى كلمة خادعة تماما لأن التقرير الصادر عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فى جنيف يقول بإن هذه الزيادة فى الاقتصاد العالمى ستذهب فى الأساس إلى دول الاتحاد الأوروبى حوالى ٦٥ مليار دولار والولايات المتحدة حوالى ٤٠ مليار ودول شرق أوروبا حوالى ٣٥ مليار ويؤكد نفس التقرير أن دول العالم الثالث ستلحقها فى السنوات الأولى خسائر تقدر بأكثر من ٥٠ مليار دولار وهو تقدير متواضع من وجهة نظر عدد آخر الاقتصاديين الذين يذهبون إلى أن عددا واسعا من الدول الآسيوية والأفريقية قد تصل خسائرهم إلى أبعد من هذا بكثير نظرا للزيادة المتوقعة لأسعار الحاصلات الزراعية القمح بشكل أساسى بعد الغاء الدعم والتنافس الأوروبى الأمريكى على كسب الأسواق.

وهو الأمر الذى يقع عبؤة الأساس على دول العالم الثالث التى تستورد احتياجاتها الزراعية بنسب تتروح ٥٠ إلى ٨٠٪.

كذلك الانخفاض الحتمى لأسعار المواد الخام وهى السلع التصديرية الرئيسية التى تملكها غالبية دول العالم الثالث.

إضافة إلى أن أبعاد أى شكل من أشكال الحماية للصناعات المحلية الناشئة سيؤدى إلى محاصرة وتدمير المشروع الصناعى المحلى والوطنى فى تلك البلدان.

أى أن اتفاقية الجات جاءت بديلا ونقيضا فى نفس الوقت للمشروعات العديدة التى قدمت للأمم المتحدة فى الثمانينات والتى كانت تسعى إلى خلق نوع من العدالة فى التجارة الدولية لتنشيط القدرات الاقتصادية والتصديرية لدول العالم الثالث.

أما المؤسسة العالمية الثالثة التى تسيطر على الاقتصاد العالمى حاليا جنبا إلى جنب مع مؤسسات الاقراض الدولية ومع منظمة التجارة العالمية فهى الشركات المتعددة الجنسيات والتى يقدر الخبراء أنها أصبحت تسيطر على أكثر من ٦٠ ٪ من الصناعة والتجارة العالمية وهى شركات لا تضع فى اعتبارها العامل الانسانى والاجتماعى فى التنمية بقدر اهتمامها بتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح والاستيلاء على أكبر مساحة ممكنة من الأسواق فى منافسة عالمية محتدمة تدور رحاها فى دول الشمال ويدفع الجنوبيون الفقراء الثمن غاليا.

ولقد عكست قمة كوبنهاجين للتنمية الاجتماعية فى الأعوام الماضية والتى شاركت فيها ممثلون لاكثر من ١٥٠ دولة القلق العالمى ازاء الانقسام الشديد الذى يشهده عالم اليوم بين الفقراء والأغنياء بين من يعانون من أمراض التخمة والامتلاء، وهؤلاء الذين تحاصرهم موبقات الانيميا وفقر الدم والجوع والمرض.

ولاشك أن قمة كوبنهاجين قد مثلت حتى الآن ذروة الجهود الدولية المبذولة من أجل إعادة النظر فى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الجائزة التى تسود عالم اليوم.

وقد شهدت هذه القمة جهودا نبيلة من عدد من المفكرين والاقتصادين العالمين من بينهم الرئيس الفرنسى الراحل فرانسوا متيران الذى هاجم الأوضاع الاقتصادية القائمة واصفا أياها بالهمجية وانعدام العدالة ونشر الفقر والخراب للغالبية العظمى من البشر وخاصة هؤلاء المحاصروين فى الجنوب.. أن متيران وكثيرون غيره ممن عبروا عن هذا المنهج يعيدون تأكيد النداء الذى أطلقه من قبل رجل الدولة الألمانى الكبير فيللى برانت فى تقرير عرف باسمه منذ منتصف الثمانينيات والذى ذهب إلى أنه من الصعب ان لم يكن من المستحيل البحث عن علاج حقيقى للمشاكل والآفات التى تواجه الاقتصاد العالمى دون النظر إلى أوضاع دول الجنوب المتردية.

ومرة أخرى يتزايد الإحساس حتى بين صفوف العقلاء فى الشمال أنه لا يمكن الاستمرار فى أستبعاد أجزآء كثيرة من العالم من مسيرة التنمية مع ترديد الدعاوى المخجله بأن دول الجنوب هى العاجزة عن حل مشاكلها لأنها لا يبذلون الجهد الكافى.

لأن ذلك يعنى مع استمراره أن يصبح العالم كله غير صالح للسكنى ومن الممكن بل ومن الضرورى أن يدفع أغنياء العالم الثمن غاليا حين تحاصرهم البيئة الملوثة والمدمرة وأتساع الاقتصاد الأسود والطفيلى من تهريب المخدرات وتدهور اقتصادى وانتشار الجريمة والموبقات الاجتماعية التى يساعد عليها الفقر المدقع الذى تعيشه مناطق الجنوب التى يتجاهلها الأغنياء.

حروب بلا قضية
من أفغانستان وحتى الصومال ورواندا

لابد وان يكون هناك خط أو خطأ ما يجمع بين ما يحدث فى بلدان مثل افغانستان والصومال ورواندا.

انها تقدم ظاهرة جديدة وخطيرة فى الصراعات الاقليميه تختلف وبشكل كبير عن اشكال الصراعات الاقليمية التى رأيناها وعرفناها، وهى ظاهره قابله للنمو ولابد من الوقوف امامها وهى فى مراحلها الأولى لمحاوله توصيفها وتشريحها بحثا عن علاج أو حتى مسكنات وذلك قبل ان تتحول إلى وباء خطير فى عدد آخر من الدول الاسيوية والافريقية.

أننا أمام صراعات بل وحروب اقليمية ليس وراءها قضية أو غرض عام واذا كانت حركات التحرير الوطنى التى اشتعلت بمعاركها وحروبها فى أواخر الخمسينيات قد تطورت إلى نغمة شاملة ضمت العديد من بلدان اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينيه حتى ارتفعت رايات التحرير والاستقلال فى اكثر من ستين دولة فتية فى تلك الفتره.

فاننا نواجه فى التسعينات بظاهرة مضادة هى النقيض المخيف لحركات

التحرر فى الحقب الماضية وهى ما يمكن أن نطلق عليها تفكك الوحدة القومية لهذه الدول بما يستبعه من تحلل الكيان القومى نفسه وانهيار اجتماعى شامل.

لقد قدمت الحرب الأهلية اللبنانية التى تواصلت على مدى خمسه عشر عاما ١٩٧٥ - ١٩٩٠ واستنزفت الكثير من رصيد لبنان البشرى والمادى نموذجا مجسداً لهذه الحروب والمعارك اللامعقوله التى تدمر ولا تبنى وتحرق ولا تزرع وتفرق ولا تجمع وليس فيها بطولة أو تضحيات.

وإذا كان الشعب اللبنانى قد استطاع بعد هذه التجربه المريره ان يخرج من تلك الدائرة المفرغة رغم محاولات البعض داخليا وخارجيا اشعال النيران مره اخرى فإنه يبدو ان القوى المعادية لحركة الشعوب وانطلاقها تحاول تعميم التجربة ونشرها فى عدد من البلدان النامية.

وإذا كان الامر كذلك ونحن نميل إلى الاعتقاد بانه كذلك بالفعل؛ فيبدو اننا امام ظاهرة أخطر من كل الظواهر الاستعمارية القديمة والحديثة التى عانت منها دول العالم الثالث فى الماضى بل وتعتبر تطويراً مفزعا لحاله الركود الآسن الذى كان قد ألم بهذه البلدان فى أعقاب تحررها من السيطرة الاستعماريه القديمة.

فالقضية المطروحة الآن فى هذه الدول ليست درجة التخلف الاقتصادى والاجتماعى الذى فرض عليها لسنوات طويلة سواء بفعل عوامل خارجية أو عوامل داخلية ووضع الخطط والبرامج الكفيلة بالخروج من واقعها المتخلف ولكن المشكلة الحقيقية هى درجة الدمار والفوضى المطلقة التى تهدد وجود هذه المجتمعات نفسها.

محاولة للتشخيص

وقبل الدخول فى بيان الاسباب بحثا عن العلاج إذا كان هناك ثمة أمل فى العلاج علينا ان نرصد بعض الظواهر والمظاهر لهذا الفيروس الجديد كما نراه

فى حالات تلك الدول التى تجرى على أرضها حروب أهلية قاتلة ومدمره مثلما نراه حالياً فى افغانستان والصومال ورواندا ومن قبل لبنان وانجولا.

فهذه الدول جميعا حققت استقلالها القومى وهويتها الوطنية بعد سنوات طويلة من الاستعمار استنزفيت فيها الكثير من مقدراتها وامكانياتها البشرية والمادية.

وهذه الدول خاضت حروب استقلالها لفترات طويلة أو قصيرة برزت خلالها قيادات قومية استطاعت أن تذيب الخلافات القبلية والعرقية والطائفية وان تجمعها كلها فى تيار قومى واحد وشامل.

وقد ساعد على ذلك ولا شك فى تلك الفترة وجود معسكرين متنافسين على الساحة الدولية مما اتاح للقيادات فى تلك الدول الفرصة والقدرة للعمل على استقلال الوطن ووحده أراضية.

ومع تشكيل الدولة الفتية الناشئة فى هذه البلدان فى مرحلة حركة التحرير الوطنى وبداية مرحلة بناء الدولة والمجتمع الحديث ووضع خطط التنمية الشاملة لمواجهة التخلف الموروث كشفت كثير من القيادات فى تلك الدول والتى شارك بعضها مرحلة التحرر الوطنى عن عجز فى فهم المضمون الحقيقى للمرحلة الجديدة ومواجهة متطلباتها.

وتحولت الاحلام العريضة فى بناء مجتمعات حديثة ومتطورة على أنقاض التراث الاستعمارى البغيض إلى نظم ديكتاتوريه وشمولية كان همها بناء سلطة القهر والقمع لجماهير الشعب دون بذل جهود حقيقيه فى مجال التطور الاقتصادى والاجتماعى.

الأمر الذى أدى من الناحية الموضوعية إلى انتفاء الهدف القومى الشامل الذى كان قادرا فى مرحلة من المراحل على اذابة أو على الاقل التخفيف من الصراعات العرقية والقبليه والمذهبية والتى كان لها جذور تاريخيه فى تلك الدول.

ولقد اثبتت تجارب تلك الدول ومعها كل دول العالم الثالث بل والثانى ايضا (الاشتراكى سابقا) أنه حينما يغيب المشروع القومى الشامل وحينما يجرى الخلل فى البنية الاقتصادية والاجتماعية. فإنه غالبا ما تطفو على السطح الصراعات العرقية والاثنية والمذهبية. وخاصة فى ظل غياب المشاركة الجماهيرية الحقيقية فى صنع القرار.

وبغض النظر عن الاختلافات فى التفاصيل والفروق النسبية وايضا الاحداث الخاصة بكل بلد فإن المرحلة الطويلة التى استغرقتها بناء الدولة الجديدة فى تلك المجتمعات منذ مرحلة الاستقلال وحتى اوائل التسعينات لم تودى إلى أى تطور اجتماعى أو اقتصادى ملموس.

وفى دراسة حالة لهذه الدول الثلاث تحديدا، الصومال وافغانستان ورواندا، وبمعايير التطور الاقتصادى العالمى فإننا سنجدها قابعة عند المراكز الاخيرة للجماعة الدولية سواء من ناحية دخل الفرد أم حجم الانتاج الكلى أم توعية الخدمات المقدمة فى المجالات الاجتماعية خاصة فى مجالات التعليم والصحة وهى كلها تقع فى دائرة الدول الاشد فقرا فى العالم والتى لا يزيد دخل الفرد فيها سنويا على ٣٠٠ دولار (١٥ دولة) وقد تميزت هذه الدول أيضا بمواقع جغرافية استراتيجية وهو الأمر الذى جعلها فى الماضى بؤرا جاذبه للنفوذ والقوى الأجنبية.

وهو الأمر الذى جعلها أيضا خلال العشرين أو الثلاثين عاما الماضية بؤرا جاذبة للتيارات والاتجاهات الأقليمية الساعية إلى تجمع النفوذ والقوة والهيمنة.

فالموقع الاستراتيجى لأفغانستان بأعتبارها طريق الحرير والمعبر التجارى الآسيوى القديم إلى أوربا هو الذى جذب إليها النفوذ البريطانى ثم النفوذ السوفيتى بعد ذلك، والصومال التى تمسك بقلب القرن الافريقى فتحت شهية الفرنسين والانجليز والايطالين لاحتلالها وتقسيمها. وهو نفس العامل الذى أدى بعد الاستقلال والوحدة إلى صراع سوفيتى امريكى حول موطئ قدم للنفوذ داخلها.

وكذلك الأمر بالنسبة لرواندا التى تصارع عليها الفرنسيون والالمان والبلجيك.

وهذه الجاذبية الجغرافية والاستراتيجية التى اغرت القوى الاستعمارية مبكرا لاحتلال هذه الدول هى نفسها التى تلعب حاليا دور سالبا فى تأجج الصراعات الاقليمية والأهلية وتفجير الصراعات العرقية والقبلية.

صراع بلا قضية

لذلك يمكن القول الأن وبثقة أن الصراع الاقليمى الدائر فى هذه الدول ليس له أى أبعاد قومية أو طنية كما لا يمكن الحسم بأنه نتيجة لعوامل وتدخلات خارجية وفقط؛ بل أن هناك من العوامل الداخلية والتى ظلت كامنة فى مرحلة الاستقلال الوطنى والصراع ضد العدو الواضح والمشترك والمتمثل فى قوى الاحتلال الأجنبى ثم انفجرت البراكين على السطح عندما فشلت مرحلة ما بعد الاستقلال فى تقديم مشروع حضارى ناجح تتوافر فيه قيم الخير والحرية.

فالصراع الدائر فى افغانستان الآن بين الفرق والقوى المتناحرة ليس صراعا بين قوى وطنية وأخرى غير وطنية وليس قتالا بين جماعات إسلامية وأخرى معادية.

ولكنه فى واقع الأمر صراع تتجاذبه وتدفع إليه قوى إقليمية تريد أن تؤمن مصالحها الخاصة الضيقة وذلك باستثمار القوى والعوامل القبلية والعرقية.

ومن الواضح أن القوى التى تدفع إلى استمرار الحرب وتجاهل الجهود الدولية والإقليمية سعيا وراء حسم عسكرى مستحيل لا يحدوها أهداف وطنية أو قومية أو دينية بقدر ما يداعب خيالها طموحات خاصة فى الهيمنة والسيطرة.

والصراع فى أفغانستان أو الصومال أو رواندا لا يمكن أن يكون صراعا فكرياً أو مذهبياً بين اليمين واليسار أو بين من يرفعون راية الاشتراكية وبين

من يسعون إلى تطبيق الرأسمالية، ونظرة إلى الخريطة الاجتماعية للقوى المتحارية فى تلك الدول تقنعنا على الفور بانه ليس صراعا قوميا من أجل المصلحة العامة للجماهير وانما هو صراع مدمر وخيار بالهويه القومية ولا يمكن ان يصب فى النهاية إلا فى طاحونة هؤلاء الذين عملوا على تقسيم وتفتيت تلك البلدان.

نحن إذن والأمر كذلك أمام حروب بلا قضية وطنية ولا مضمون قومى. تستغل فيها العوامل القبلية والعرقية والدينية وتؤدى فى النهاية إلى التفتت القومى والانهيار الاجتماعى.

ولا أحد يستطيع أن يزعم ان انتصار ربانى وهزيمه حكمتيار أو سيادة طالبان أو العكس فى أفغانستان يمكن أن يفتح طريق النمو والتطور والتقدم هناك أو حتى يؤكد احكام الاسلام الحقيقية فكل منهم يرفع راية الدفاع عن الإسلام وكل منهم فى واقع الأمر يهدر القيم الحقيقة للإسلام.

كذلك فإن أحدا لا يستطيع ولا يملك الجرأة للزعم بأن عودة أعوان الجنرال المهزوم سياد برى فى الصومال أو سيطرة أبناء وأنصار الجنرال عيديد الذى اغتيل مؤخراً هو الذى يمكن أن يعيد الحياة مرة أخرى للوحدة الوطنية الصومالية ويبعث الأمل من جديد.

وهل يمكن الزعم بأن سيادة قبائل الهوتو فى رواندا أو انتصار قبائل التوتسى فى بورندى بعد الانقلاب الأخير هو الذى يمكن أن يمهد الطريق إلى دفع الحياة والنماء مرة أخرى فى تلك الأراضى التى كادت أن تهلكه الحروب المدمرة والأمراض والأوبئة القاتلة..

بل أنه يلاحظ أيضاً أن الجهود الدولية والاقليمية التى كانت تبذل فى السنوات الماضية حتى من قبيل تقديم المساعدات الانسانية لضحايا تلك الصراعات القبلية والعرقية قد بدأت تتوقف ربما يأسا عن إيجاد حلول وربما عجزا عن القيام بدور دولى فعال.

إننا بالفعل أمام ظاهرة جديدة وخطيرة حين نواجه بصراعات وحروب ليس لها مضمون سياسى واجتماعى وانما تقوم على أسس قبلية وعرقية ودينية.

وهى ظاهره تبدو وبوضوح فى طبيعة الصراعات القائمة فى تلك الدول التى أشرنا عليها ولكنها تتعدى ذلك لتبدو كالبثور المرضية المنتشرة على وجه العالم أجمع.

والخوف هنا مصدره أن تكون فى مواجهة فيروس جديد قاتل لإشاعة القتل والدمار والتفتت داخل دول العالم الثالث.

وهو فيروس يحتاج إلى رفع درجة الحذر والمواجهة من جانب كل شعوب ومنظمات العالم الثالث لمواجهته ومحاصرته والقضاء عليه فى المناطق الموبوءة ليس فقط من قبيل الحرص على الدول والشعوب المنكوبة به بل ولحماية كل دول العالم الثالث من انتقال هذه العدوى الشريرة والقاتلة.

خاصة وأن الكثير من الصراعات الاقليمية الدائرة الآن فى العالم شرقا وغرباً وشمالاً وجنوباً لا تخلو من وجود وانتشار هذه الفيروسات الخطرة حتى ولو كانت فى حالة كامنة.

والمؤكد أن صناعة الغد تحتاج إلى عقول تفكر وخطط توضع على أسس علمية بعيدا عن العقول المريضة بالوهم والخرافة وأساطير الماضى...

الفهرس

الفصل الأول

الفصل الثانى

الفصل الثالث

الفصل الرابع

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠٠١/١١٠٢٧

I.S.B.N 977 - 01 - 7284 - 7



◆ ◆ ◆ ◆

بين الحلم والواقع كانت مسافة زمنية ربما بدت لى طويلة أو مختلفة ولكن الأهم أن الحلم أصبح واقعًا ملموسًا حيًا يتأثر ويؤثر، وهكذا كانت مكتبة الأسرة تجربة مصرية صميمة بالجهد والمتابعة والتطوير، خرجت عن حدود المحلية وأصبحت باعتراف منظمة اليونسكو تجربة مصرية متفردة تستحق أن تنتشر فى كل دول العالم النامي وأسعدنى انتشار التجربة ومحاولة تعميمها فى دول أخرى. كما أسعدنى كل السعادة احتضان الأسرة المصرية واحتفائها وانتظارها وتلهفها على إصدارات مكتبة الأسرة طوال الأعوام السابقة.

ولقد أصبح هذا المشروع كيانًا ثقافيًا له مضمونه وشكله وهدفه النبيل. ورغم اهتماماتى الوطنية المتنوعة في مجالات كثيرة أخرى إلا أننى أعتبر مهرجان القراءة للجميع ومكتبة الأسرة هى الإبن البكر، ونجاح هذا المشروع كان سببًا قويًا لمزيد من المشروعات الأخرى.

ومازالت قافلة التنوير تواصل إشعاعها بالمعرفة الإنسانية، تعيد الروح للكتاب مصدرًا أساسيًا وخالدًا للثقافة. وتوالى «مكتبة الأسرة» إصداراتها للعام الثامن علي التوالى، تضيف دائمًا من جواهر الإبداع الفكرى والعلمى والأدبى وتترسخ على مدى الأيام والسنوات زادًا ثقافيًا لأهلى وعشيرتى ومواطنى أهل مصر المحروسة مصر الحضارة والثقافة والتاريخ.

سوزان مبارك



مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٥٠ قرش